كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

الهند: "سياسة انظر غرباً" تجاه مجلس التعاون الخليجي

(2004-2022)

India: A "Look West Policy" Towards the Gulf Cooperation Council

(2004-2022)

إعداد

منال علان

إشراف

د. أحمد جميل عزم

2022

الهند: "سياسة انظر غرباً" تجاه مجلس التعاون الخليجي

(2004-2022)

India: A "Look West Policy" Towards the Gulf Cooperation Council

(2004-2022)

إعداد

منال علان

تاريخ المناقشة

4 تمّوز (يوليو) 2022

لجنة الإشراف والمناقشة

د. أحمد جميل عزم (مشرفاً ورئيساً)

د. علي الجرباوي (عضواً) **د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (عضواً)**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

رسالة ماجستير بعنوان:

الهند: "سياسة انظر غرباً" تجاه مجلس التعاون الخليجي (2004-2022)

India: A "Look west Policy" Towards the Gulf Cooperation Council (2004-2022)

إعداد: منال محمد طالب علان

تاريخ المناقشة: 04-07-2022

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. أحمد جميل حمد (مشرفاً ورئيساً) التوقيع _____

د. علي الجرباوي (عضواً) التوقيع _____

د. عبد الرحمن الحاج ابراهيم (عضواً) التوقيع _____

الشكر والإهداء

إلى من كان التعليم والتعلّم لديه شغفاً لا مهنة، إلى من نقلني إلى ما وراء الحدود التعليمية؛ لتعزيز الإدراك المنظّم والمكثف، وإلى من ساعدني بكل إخلاص وتفانٍ على إكمال هذه الدرجة العلمية، د. أحمد جميل عزم.

إلى عضوَي لجنة المناقشة: د. علي الجرباوي، ود. عبد الرحمن الحاج إبراهيم، على اقتراحاتهما الفكرية والعلمية القيمة، التي جعلت بحثي أكثر ثراءً.

إلى كل أساتذتي في المكان الذي بدأت منه رحلتي التعليمية، دائرة العلوم السياسية، ومعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، على جهدهم المقدر والمخلص.

إلى أهلي وأصدقائي وزملائي، ولكل من رافقني في مسيرتي الجامعية، على دعمهم وإسنادهم.

أُهدي هذا الإنجاز العلمي المتواضع

إليكِ أمي؛ حيثُ أنتِ الآن، وإلى روح الدكتور المعلّم سميح حمودة.

الفهرس

الشكر والإهداء ..... ث

فهرس الجداول ..... خ

الملخص ..... د

المقدمة ..... ر

إشكالية الدراسة ..... ش

سؤال البحث ..... ص

أسئلة فرعية ..... ص

الفرضية ..... ض

أهمية الدراسة ..... ض

هدف الدراسة ..... ظ

منهجية البحث ..... ظ

الدارسات السابقة ..... غ

أقسام الدراسة ..... تت

الفصل الأول: الإطار النظري لتفسير السياسة الخارجية الهندية 1

1-1 الإطار المفاهيمي 4

1-1-أ مفهوم السياسة الخارجية 4

1-1-ب مفهوم صنع السياسة الخارجية 5

1-1-ت مفهوم عملية صنع القرار 5

1-1-ث مفهوم اتخاذ القرار 6

1-1-ج مفهوم الإستراتيجية 6

1-1-ح مفهوم الإستراتيجية وعملية صنع القرار 6

1-2 العوامل المؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الهندية 7

1-2-أ العوامل الداخلية 7

1-2-ب العوامل الخارجية 16
1-2-ت الاستمرارية والتغيّر: أجندة السياسة الخارجية الهندية ومحدداتها 24
الفصل الثاني: العلاقات الهندية الخليجية العربية في القرن العشرين 30
2-1 لمحة تاريخية: العلاقات الهندية – الخليجية العربية 31
2-2 السياسة الخارجية الهندية تجاه دول الخليج العربية (النصف الثاني من القرن العشرين) 33
2-2-أ الحرب الباردة (1947-1991) 33
2-2-ب انتهاء الحرب الباردة إلى نهاية القرن العشرين (1991-2000) 42
الفصل الثالث: السياسة الهندية في غرب آسيا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين 51
3-1 دول مجلس التعاون الخليجي: فرصة إستراتيجية للهند 52
3-1-أ الرؤية الإستراتيجية للهند في غرب آسيا 53
3-1-ب الرؤية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 59
3-1-ت الأهمية الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلى الهند 65
3-2 السياسة الهندية بين المستويين "الإقليمي" و"الثنائي" تجاه دول الخليج العربية 73
3-2-أ الزيارات الدبلوماسية 73
3-2-ب مجالات التعاون السياسي والاقتصادي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي 81
الفصل الرابع: آفاق وتحديات العلاقات الهندية الخليجية العربية اقتصادياً وأمنياً 116
4-1 الجمود المؤسسي: الفجوة بين "الالتزامات" وتحقيق "الإنجازات" 117
4-2 محورية النفط في العلاقة 118
4-3 التوافق في مواجهة الإرهاب 121
4-4 احتمالات نشوء بنية أمنية آسيوية 122
الخاتمة 133
قائمة المصادر والمراجع 138
العربية 138
الأجنبية 146

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1)	أوجه الاختلاف بين "سياسة انظر غرباً" و"سياسة الارتباط بالغرب".	58
جدول رقم (2)	أعداد العمالة الهندية في الدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي، والتحويلات المالية إلى الهند لعام 2020–2022.	68
جدول رقم (3)	الزيارات الدبلوماسية على المستوى الإقليمي للمجلس ككل مع الهند.	74
جدول رقم (4)	الزيارات الدبلوماسية من الجانب الهندي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (على المستوى الثنائي).	77
جدول رقم (5)	الزيارات الدبلوماسية من جانب الدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي إلى الهند (على المستوى الثنائي).	78

الملخص

بحثت هذه الدراسة في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار تبني الهند رسمياً لما عرف باسم "سياسة انظر غرباً" التي كانت في البداية ذات طابع اقتصادي، وتحوّلت لاحقاً إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، التي اكتسبت بعداً إستراتيجياً سياسياً بجانب الاقتصاد. وترى الهند أنّ دول الخليج العربية جزء من منطقة غرب آسيا بالنسبة إليها، وتم تبني هذه السياسة منذ العام 2005، فيما تغطي هذه الدراسة حتى شهر أيار (مايو) 2022.

تتكون الدراسة من أربعة فصول، تناول الأول الإطار النظري لتفسير السياسة الخارجية الهندية، وتناول الثاني العلاقات الهندية الخليجية العربية في القرن العشرين، في حين تناول الثالث السياسة الهندية في غرب آسيا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين، أما الفصل الرابع –الأخير– فناقش آفاق العلاقات الهندية الخليجية وتحدياتها اقتصادياً وأمنياً.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الهندية إزاء دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت تطوراً خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وبشكل خاص بعد تبني "سياسة انظر غرباً"، والانتقال إلى "سياسة الارتباط بالغرب". وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الجانبين اتجهت إلى شراكة إستراتيجية جديدة شاملة، تتضمن الجانب الإستراتيجي الأمني والدفاعي، إلى جانب تشكيل أوسع للاستثمارات، وتدفق قوي للتجارة في العلاقات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الهندية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سياسة انظر غرباً، سياسة الارتباط بالغرب، العلاقات الهندية الخليجية العربية، آفاق العلاقات الهندية الخليجية العربية وتحدياتها.

Abstract

This study addressed India's Foreign Policy towards The Cooperation Council for the Arab States (GCC), in the context of an official policy that India adopted in 2005, under the title "Look West" that later developed to the strategy "Link West", to include wider strategic and political dimensions beside economy. This study covers this policy up to May 2022.

This study includes four chapters; the first is theoretical framework necessary to analyze the Indian foreign policy. The second chapter reviews the Indian – GCC relations through the 20th century. The third chapter details relations between the two parties in the 21st century. Last chapter, the fourth discusses challenges and opportunities with special reference to the possibility of Indian strategic role in the Gulf security.

The conclusion of the study: India's policy towards the GCC countries has developed significantly in the first quarter of the 21st century. The policies of "Look West" and "Link West" played vital role in this development. A comprehensive strategic partnership between India and the GCC is starting and expected to grow.

Keywords: Indian Foreign Policy, Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Look West Policy, Link West Policy, Indo-Gulf Arab Relations, Prospects and challenges of Indian-Gulf Arab relations.

المقدمة

أَعلنت الهند رسمياً يومَ 27 تموز (يوليو) 2005، في عهد حكومة مانموهان سينغ، عن سياسة عنوانها "انظر غرباً". فبحسب بيان صحفي صادر عن مكتب رئيس الوزراء الهندي آنذاك، بعنوان "رئيس الوزراء يطلق سياسة انظر غرباً لتعزيز التعاون مع الخليج"، "فوّض رئيس الوزراء مانموهان سينغ وزارتي التجارة، والشؤون الخارجية، ببدء مفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي؛ لإبرام اتفاقية التجارة الحرة معه. كما وجّه لبدء المفاوضات مع الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، من أجل اتفاقية تعاون اقتصادي شاملة تغطي قطاعي الخدمات والاستثمار".[1]

مثّلت سياسية "انظر غرباً"، مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الهندية، ضمن سياق التحولات الهندية التي بدأت بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991. وعلى الرغم من اتجاه الهند إلى سياسة الانفتاح الخارجي في أواخر القرن العشرين، فإن التطور الأهم في العلاقات الهندية – الخليجية العربية حدث في القرن الحادي والعشرين.

أسهمت مجموعة عوامل في العقد الأخير من القرن العشرين، في عدم إيلاء منطقة الخليج العربية مكانة مميزة في السياسة الهندية. كانت الأوضاع الأمنية أهم هذه المحددات، خصوصاً التوتر الشديد الذي عاشته منطقة الخليج العربية، إثر حرب الخليج عام (1990–1991). من جهة أخرى، تبنت

[1] انظر/ي إلى:
"*PM Manmohan Singh Launches 'Look West' Policy to Boost Cooperation with Gulf*", Press release, Prime Minister's Office Congress (I), (July 27, 2005). bit.ly/3hXM0Db (accessed October 28, 2020)

الهند آنذاك "سياسة انظر شرقاً"؛ أي تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الجنوب والجنوب الشرقي لقارة آسيا، كأولوية، وذلك في ظل الصعود الاقتصادي لكل من الهند وتلك البلدان.[2]

وقد ساعدت عدة عوامل، في مطلع القرن الحادي والعشرين، على تبني "سياسة انظر غرباً"، منها الصعود الاقتصادي لدول الخليج، الناتجة من ارتفاع أسعار النفط، و"الوفرة" الاقتصادية التي ميّزت تلك البلدان.

وبعد إعلان سياسة انظر غرباً، توالت الخطوات التنفيذية، وتكررت الإشارات لهذه السياسة، في الخطاب السياسي الهندي الخارجي. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم وزارة الشؤون الخارجية الهندية محاضرات وورش عمل متخصصة في السياسة الخارجية الهندية تجاه منطقة غرب آسيا، كالمحاضرة التي ألقاها السفير الهندي السابق في أكثر من دولة في غرب آسيا، راجِندرا أبهيانكر، عام 2010، والتي أوضح فيها وجهة نظر الهند الدبلوماسية الخاصة، إزاء هذه المنطقة، موضحاً أنّه تم استخدام مصطلح الشرق الأوسط (للدلالة على هذه المنطقة) لأول مرة من قبل الأميرال ماهان الأمريكي في عام 1902، لتحديد مفهومه الإستراتيجي للجسر البري الذي يربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا. ويوضح أنّ الهند لم تتقبل تماماً تسمية "الشرق الأوسط" على الرغم من أنّه الاسم الشائع؛ حيث إن الهند تَعُدّ مصطلح "غرب آسيا" الأدق في الإشارة إلى الموقع الجغرافي الصحيح للمنطقة التي أطلق عليها الأوروبيون والأمريكيون اسم الشرق الأوسط؛ وقد رفض أول رئيس وزراء للهند عام 1947 جواهر لال نهرو، مصطلح "الشرق الأوسط" كونه بعيداً تماماً عن موقعه الجغرافي الحقيقي، وأنّه صيغ

[2] لمزيد من الاطلاع على موضوع "سياسة انظر شرقاً"، انظر/ي إلى:
Achal Kumar Malhotra, *"India's Foreign Policy: An overview core objectives, Fundamental principles and current priorities",* public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (December 18 2019). bit.ly/3p75Tem

حسب الموقع الجغرافي بالنسبة إلى أوروبا، وليس الموقع الحقيقي، ولذلك تستخدم الهند مصطلح "غرب آسيا".[3]

وفي الجهة المقابلة، فإنّه – في ظل التحول في مركز القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق – ازداد اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالعلاقات مع آسيا؛[4] وتبنى باحثون وأكاديميون سياسة وصفها بأنّها سياسة "التطلع إلى الشرق"،* التي شملت الهند والصين ودول أخرى.[5] وقد وفر ذلك فرصة لإضفاء المزيد من الديناميكية على نطاق علاقات الهند ومحتواها مع دول مجلس التعاون الخليجي.[6]

وقد تطورت العلاقات الخليجية الهندية لاحقاً، عبر إعلان ما سمي "الارتباط بالغرب"، وذلك مع حكومة ناريندرا مودي؛ حيث استخدم مودي عبارة "Link West" في خطاباته، مثل خطابه خلال إطلاق مبادرة Make in India في أيلول (سبتمبر) 2014؛ ليعني إعطاء العلاقة أبعاداً سياسية، وإستراتيجية، تتعدى الاقتصاد.[7]

---

[3] Rajendra Abhyankar, *"India and West Asia"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (July 16, 2010). bit.ly/3rWqST2

[4] N. Janardhan, *"Whither India-Gulf Strategic Ties?"*, Middle East Institute, (March 9, 2017). bit.ly/3tqOUJy

* شملت "سياسة التطلع إلى الشرق" من قبل دول الخليج العربية، أبعاداً سياسية واقتصادية في علاقتها مع دول آسيا، أهمها: الصين، والهند، واليابان، وباكستان. هناك يجدر التنويه إلى أن "سياسة التطلع إلى الشرق"، تحدثت عنها مجموعة من الأبحاث الأكاديمية؛ أي إنها ليست سياسة محددة أو مخصصة من قبل إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. انظر/ي إلى:

Rafiullah Azmi, *"GCC 'Looks East': Saudi Arabia's Engagements with India"*, Sage Publications, Inc, India Quarterly, Vol. 62, No. 4 (October-December, 2006): 124-151. bit.ly/3L036hX

Yoel Guzansky, *"India Looks West, the Middle East Looks East: India, the Gulf States, and Israel"*, Institute for National Security Studies (INSS) – Tel Aviv University, Research Forum Policy Analysis, Strategic Assessment | Volume 25 | No. 1 | (March 2022): 108-114. bit.ly/3wmOfZE

[5] Janardhan, "*Whither India-Gulf"*, (March 9, 2017).

[6] M. Ganapathi, *"Think West in India's Foreign Policy"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 11, 2016). bit.ly/3oYYa21

[7] *"English rendering of Prime Minister Shri Narendra Modi's address at the launch of 'Make in India' global initiative",* Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India, (September 26, 2014). bit.ly/3gkxff7

ويعكس الانتقال إلى مرحلة الارتباط (link) من النظر (look)، رغبة الهند في إضافة بعد إستراتيجي جديد في علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، يتعدى الاهتمام بالعلاقات التجارية.

ويمكن فهم التوجه إلى "سياسة الارتباط بالغرب" في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في سياق تطور الإستراتيجية الهندية الأوسع، القائمة على "الأمة أولاً"، والسعي لتكون "قوة رائدة" في النظام الدولي، وبالتالي، فقد سعت نيودلهي لتحقيق مصالحها الحيوية والإستراتيجية في منطقة الخليج. وقد وفّرت إستراتيجيات وسياسات دول الخليج العربية، الفرص والإمكانات أمام الهند لتحقيق أهدافها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تهتم هذه الدراسة – بشكل خاص – ببحث السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية وتحليلها إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوصفه جزءاً أساسياً من غرب آسيا (الحد القريب للهند). ولأن الهند أعطت مكانة خاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بشكل خاص، في "سياسة انظر غرباً"، كما تمت الإشارة سابقاً. وتتناول هذه الدراسة مراحل تطور تطبيق "سياسة الارتباط بالغرب"، والفرق بين معالم ومضامين كل من "سياسة انظر غرباً" و"سياسة الارتباط بالغرب" في السياسة الخارجية الهندية عبر حكومتي مانموهان سينغ (2004–2014) وناريندرا مودي (2014–2022).

إشكالية الدراسة:

تشهد دول آسيا، لا سيما الصين والهند، نهوضاً مُتسارِعاً في النظام الدولي، وتحديداً في الجانب الاقتصادي، وهناك منافسة بين الدول الصاعدة، ويتعلق جزء من منافستها بمنطقة غرب آسيا. وفي ظل سعي نيودلهي إلى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية داخلياً، فإنّها تعيد صياغة سياستها الخارجية، وتدمج التعاون والتبادل التجاريين، مع دول غرب آسيا، وفي مقدمتها، دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية، مع خطط لتطوير مصالح ومنافع متبادلة في المجال الإستراتيجي الأمني والاقتصادي. وبالتالي، من الممكن الحديث عن دور هندي أكثر نشاطاً وأهميةً في منطقة غرب آسيا.

هناك نمو واضح في العلاقات التجارية والاقتصادية بين الهند ودول الخليج العربية، ما يقود إلى سؤال حول البعد السياسي والإستراتيجي لهذا النمو، واحتمالات تطور هذه العلاقات إلى علاقات أمنية، وإلى دور هندي أكبر في سياسات منطقة الخليج العربية.*

سؤال البحث:

ما محددات السياسة الخارجية الهندية في القرن الحادي والعشرين، وأهداف السياسة الخارجية الهندية وبرامجها إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خصوصاً في إطار "سياسة انظر غرباً"، و"سياسة الارتباط بالغرب"، بين حكومتي مانموهان سينغ (2004–2014) ونارندرا مودي (2014–2022)؟

أسئلة فرعية:

- ما العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي شكلت السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية في القرن الحادي والعشرين؟

* تمتد فترة الدراسة الأساسية من حكومة مانموهان سينغ (2004-2014) إلى حكومة نارندرا مودي من أيار (مايو) 2014 حتى أيار (مايو) 2022 من حكمه في الولاية الثانية في الحكومة، إضافة إلى الإشارة إلى آخر مستجدات التقرير السنوي لسياسة الخارجية الهندية لتلك الحكومة في شباط (فبراير) 2021-2022. انظر/ي إلى:
Prime Ministers of India, Elections, one India, Manmohan Singh, Term of Office; 22 May, 2004 - 22 May, 2009 22 May, 2009 - 26 May, 2014, Party; Indian National Congress (INC). bit.ly/3DcEDUf
Prime Ministers of India, Elections, one India, Narendra Modi, Term of Office; 26 May, 2014 - 26 May, 2019 26 May, 2019 - Till date, Party; Bharatiya Janata Party (BJP). bit.ly/3DcEDUf
"Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2021-2022, 84-99. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 24, 2022). bit.ly/3xhRF0a

- ما القضايا السياسية والاقتصادية التي حكمت محددات العلاقات الهندية – الخليجية العربية بين القرنين العشرين والحادي والعشرين؟
- ما مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على المستوى الثنائي، والمستوى الإقليمي للمجلس؟
- ما تحديات السياسة الهندية في غرب آسيا؟ وما آفاق العلاقة الهندية – الخليجية العربية؟

الفرضية:

يؤدي النمو في العلاقات التجارية والاقتصادية الهندية الخليجية، إلى التمهيد لدور هندي أكبر، أمنياً وسياسياً، في منطقة الخليج العربية، وإلى تطور العلاقات العسكرية والأمنية الخليجية الهندية.

أهمية الدراسة:

لم تنل السياسة الخارجية الهندية نصيبها من اهتمام الباحثين العرب، وتمحور الحديث في الأدبيات العربية عن العلاقات الهندية الخليجية من وجهة نظر عربية، دون التفات إلى تفسير السياسة الخارجية الهندية من وجهة نظر هندية، تعتمد على البيانات والوثائق الرسمية.

وتساعد دراسة العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على فهم تطور نظام دولي جديد، فيه أهمية متزايدة للأنظمة الإقليمية الفرعية؛ حيث غياب ثنائية قطبية دولية كالتي كانت في زمن الحرب الباردة، ولعل هذا الغياب أسهم نسبياً في الحد من الدافعية الأمريكية للعب دور حاسم في بعض الملفات؛ ما يتيح المجال لدور آسيوي أكبر في منطقة الخليج.

تظهر الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج في هذا النظام الدولي الجديد؛ حيث تحظى بأهمية اقتصادية عالمياً؛ نظراً إلى ارتباطها باقتصاديات دول صاعدة، مثل الهند والصين، ودول جنوب شرق آسيا، لما تحتويه من موارد طبيعية من النفط والغاز الطبيعي. فضلاً عن ذلك، فإنّ وجود إيران في هذه المنطقة، بما لها من خلافات وصراعات إقليمية ودولية، تدور حول التدخل الإيراني في شؤون الدول المحيطة، وحول مشروعها النووي، والتوتر الخطابي والسياسي مع "إسرائيل"، وقربها من دول يوجد فيها نزاع وصراع مثل اليمن والعراق، قد زاد من أهمية هذه المنطقة. [8]

وتتعزز أهمية دارسة التحولات الإستراتيجية في المنطقة، مع بروز نوع من الفراغ والتغير، في طبيعة دور الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تعرض الأخيرة إلى إخفاقات وانسحابات من دورها الإقليمي الأمني في أفغانستان، والعراق، وسوريا، والملف النووي الإيراني، وتراجع حماستها للعب دور كبير في حفظ أمن البترول والطاقة في المنطقة، وغيرها من القضايا الأخرى،[9] التي ستتناولها هذه الدراسة، والتي يلاحظ تقليص الولايات المتحدة لدورها فيها.

تحاول الهند أن تستفيد من المزايا التي تتمتع بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال قربها الجغرافي، والجوار الإقليمي والرابط البحري؛ ما يحقق للهند أهدافها الإستراتيجية لحماية أمنها الداخلي والخارجي، إلى جانب العلاقات الاقتصادية، المبنية بالأساس على أمن الطاقة والتجارة، والعمالة الهندية وتحويلاتها المالية. في المقابل، تحاول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للهند وصعودها الإقليمي والدولي، من خلال الاستثمارات

[8] Guy Burton, *"Connectivity between the GULF Cooperation Council and Asia"*, Bussola Institute, Square der Meeûs 28,1000 Brussels, Belgium, (February 2020):19-21. bit.ly/38DQ0tR
[9] Ibid.

الاقتصادية المشتركة، وتعميق الجانب الأمني عبر توفير التدريب العسكري، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ومكافحة الإرهاب، كون الهند لديها القدرات التقنية والتكنولوجية لتوفير ذلك للخليج.[10]

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الخروج برؤية واضحة عن عمق الانتقال وأهميته من "سياسة انظر غرباً" إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، في السياسة الخارجية الهندية، إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأثر الذي تلعبه تلك السياسة في آفاق العلاقات بينهما، من خلال تفسير أهمية منطقة الخليج في غرب آسيا، وفق الإستراتيجية الهندية في القرن الحادي والعشرين.

أضف إلى ذلك، أن هذا البحث يُعدّ بمنزلة "دراسة حالة" للتغيرات في عملية صناعة السياسة الخارجية، في القرن العشرين، وتحديداً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واختفاء الثنائية القطبية، وظهور العولمة، وما يسمى ظاهرة انتشار القوة "power diffusion"، وتراجع الأيديولوجيا.

منهجية البحث:

تبحث هذه الدراسة في السياسة الهندية الخارجية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر تحليل مستويين من العلاقات الدولية، يتناول الأول العلاقات الثنائية، ويناقش الثاني المنظمات الإقليمية؛ أي إنه يهتم، أولاً، بعلاقة الهند مع الدول الأعضاء الستِ في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، سلطنة عُمان، مملكة البحرين، الكويت) كل على حدة، ثم ينتقل ثانياً إلى المجلس ككل.

[10] عماد قدورة، *"الأهمية الجيوبوليتكية للخليج في الإستراتيجية الهندية"*، *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 44 (2020): 21-28.

ستعرض الرسالة دراسةً وتحليلاً لوثائق توضح السياسة الخارجية الهندية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثل البيانات الانتخابية للأحزاب التي وصلت إلى الحكم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين – توضح أبعاد السياسة الخارجية الهندية وأجندتها –، إلى جانب التطرق إلى المبادئ الأساسية والعوامل التي تساهم في استقرار السياسات الخارجية للهند، وفق البيانات الرسمية، لملاحظة المتغيرات في تحليل أبعاد السياسة الهندية الخارجية. وكذلك البيان الصحفي لرئيس الوزراء السابق مانموهان سينغ حول الإعلان عن "سياسة انظر غرباً" عام 2005، إلى جانب خطاب رئيس الوزراء ناريندرا مودي حول تبني "سياسة الارتباط بالغرب" عام 2014؛ لتعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي المقابل، ستتم دراسة إستراتيجيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياساتها، والرؤية الإستراتيجية الخليجية العربية، و"سياسة التطلع شرقاً" إزاء الهند.

سيتم كذلك دراسة الزيارات الدبلوماسية المتبادلة، وما نتج منها من اتفاقيات وبيانات، تتضمن مذكرات تفاهم/اتفاقيات اقتصادية وأمنية ودفاعية، بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع تتبع مدى التنفيذ العملي لهذه الاتفاقيات والتفاهمات.

إضافة لذلك، من الضروري تناول الخرائط الجغرافية الطبيعية والسياسية، والأبعاد الجيوبوليتيكية، من حيث البعد الجغرافي المكاني، والأطراف المتفاعلة في مسار العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وستتم دراسة خارطة العلاقات الإقليمية لفهم وتحليل القوى المنافسة للهند في المنطقة الخليجية، وخريطة المصالح المتبادلة، مثل تفاصيل التبادل التجاري، والعمالة الهندية الكبيرة في دول الخليج.

تعتمد الرسالة في دراسة ما سبق منهجية نظريات صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية؛ أي النظرية التي تُعنى بدراسة مختلف العناصر والمتغيرات المتعلقة بالموقف، وصنع القرار، عند تحليل سياسة معينة، سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، ثم تسعى إلى تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات،[11] من دون إغفال باقي المداخل النظرية لتحليل العلاقات الدولية. فمثلاً، يصعب تجاهل النظرية الواقعية الجديدة، في فهم النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، وأثرها في العلاقات الهندية الخليجية. وهو ما سيتناوله الفصل الأول من خلال مناقشة الإطار النظري وتحليله لتفسير السياسة الخارجية الهندية.

الدارسات السابقة:

تناول عدد من الدراسات محددات العلاقات الهندية الخليجية العربية، والعوامل والدوافع وراء تطور العلاقة، كما تخصص جزء من الدراسات، في سياسة "انظر غرباً" في السياسة الخارجية الهندية، بوصفها سياسةً مُهمة، وتطوراً بارزاً، في إستراتيجية الهند في غرب آسيا.

بشكل عام، يمكن الإشارة إلى نوعين من الدراسات، تتعلق الأولى بتاريخ العلاقات، وتعدّ الثانية دراسات متخصصة في موضوع "سياسة انظر غرباً" من قبل الهند، إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين.

أ. دراسات العلاقات التاريخية

[11] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، وليد عبد الحي، مترجم (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، 307.

تفاوتت الدراسات بشأن العلاقات الهندية الخليجية العربية؛ فهناك دراسات اهتمت بالشق التاريخي للعلاقة في مرحلة الاستعمار، لا سيّما العلاقات التجارية والمُعطيات الجغرافية، ودراسات أخرى تناولت العلاقات الحديثة والمعاصرة بما فيها من أبعاد اقتصادية، وسياسية، وجيوبوليتيكية، وأمنية، تلت المرحلة الاستعمارية.

وبشكل عام، فإنّ الاستنتاج الأساسي من مراجعة الكتابات حول تاريخ العلاقات الهندية – الخليجية العربية، يرى أنّ العامل الأوروبي كان المحدد الأساسي في العلاقات في المراحل، منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن العشرين؛ بدءاً من تنافس الشركات الأوروبية، وانتهاءً بالاستعمار البريطاني المباشر في منطقتي الخليج العربية ومنطقة شبه القارة الهندية.

أمّا في مرحلة الحرب الباردة، فكان لطبيعة النظام الدولي، والعامل الأيديولوجي، آثارٌ واضحة على طبيعة العلاقات الهندية – الخليجية العربية؛ حيث شكلت حروب الهند في محيطها الإقليمي وعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي عوامل أساسية، أعاقت تطور العلاقة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقد برزت في الدراسات التي تناولت مرحلة ما بعد الحرب الباردة عام 1991، مجموعة من العوامل الاقتصادية في صناعة سياسات المنطقتين (الهند والخليج)، ولا سيما حاجة الهند إلى النمو وإيجاد فرص للاستثمارات الخارجية، أضف إلى ذلك العمالة الهندية الكبيرة في الخليج، وبحث الأخير عن أسواق استثمارية؛ الأمر الذي كان جزءاً أساسياً من معالم هذه العلاقة. لكن المواقف السياسية، في العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت تبايناً لا ينسجم مع المصالح الاقتصادية المشتركة المتبادلة، فعلى سبيل المثال كان موقف الهند من الحرب العراقية الكويتية (1990–1991) مختلفاً عن التوقعات

والمطالب الخليجية، في المقابل، فإن موقف دول الخليج العربية من موضوع النزاع الباكستاني الهندي بشأن كشمير لم يكن موافقاً للمطالب الهندية.

يرى **عبد المالك خلف التميمي** في دراسته، *"تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث"*،[12] أن أبرز العوامل التي حكمت العلاقات التاريخية التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي، هو التنافس والصراع بين القوى الدولية الخارجية، وأن الربط بين المنطقتين، في هذا السياق الاستعماري، سببه الموقع الجغرافي والطرق البحرية والموارد الطبيعية.

ويشير التميمي إلى العلاقات التجارية في مراحل تاريخية مختلفة؛ فمنذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، كانت العلاقة مرتبطة بتنافس الشركات الأوروبية، أما في القرن التاسع عشر، ومع سيطرة وهيمنة بريطانيا على المنطقة، فأصبحت العلاقة في إطار ما تسمح به بريطانيا حسب مصالحها السياسية والتجارية. وبعد انتهاء الاستعمار البريطاني عام 1947، أخذت العلاقات طابعاً مختلفاً، مستجيبة لظروف سياسية متعلقة باستقلال دول شبه القارة الهندية (الهند وباكستان ثم بنغلاديش) وصراعاتها، أما العامل الاقتصادي فارتبط بظهور النفط في الخليج العربي.

وتتناول **خديجة عرفة محمد** في دراستها، *"العلاقات الخليجية الهندية: دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها"*،[13] المحددات السياسية والاقتصادية للعلاقة، بعد استقلال الهند عام 1947، وفي سياق ظروف الحرب الباردة، وما بعدها؛ حيث ترى الباحثة أن القضايا الحاكمة في العلاقات الاقتصادية بين الهند ومنطقة الخليج هي ضمان النفط بالنسبة إلى الهند بوصفه مصدراً للطاقة، وأحد متطلبات

---

[12] عبد المالك خلف التميمي، *"تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث"*، *مجلة حوليات كلية الآداب* 8، عدد 48 (1987): 2-59.

[13] خديجة عرفة محمد، *"العلاقات الخليجية الهندية: دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها"*، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 29، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، عدد 296 (2009): 9-120.

التوسع الاقتصادي الهندي، وكذلك استقرار أوضاع العمالة الهندية في الخليج، التي اتسع ذهابها إلى هناك، بعد اكتشاف النفط، إلى جانب أهمية التجارة والاستثمارات المشتركة بين الطرفين.

أما المحددات السياسية المعاصرة للعلاقات الهندية – الخليجية، بحسب الباحثة، فارتبطت بقضايا ينظر إليها على أنها قضايا تمس الأمن القومي لكل طرف، حكمتها الظروف السائدة بعد الحرب الباردة؛ حيث تأثر موقف دول الخليج العربية من القضايا التي تهم الهند، مثل القضية الكشميرية، بمحورين: الأول، موقف الهند من قضايا خليجية (أبرزها أزمة الخليج الثانية 1990–1991)، والثاني، العامل الأيديولوجي ببعده الإسلامي في تلك القضايا؛ حيث تبنت الدول الخليجية، في مقدمتها السعودية، موقفاً داعماً لباكستان في قضية كشمير. أما في الهند، فرأت حكومة نارسيما راو عام 1991، بعد الحرب الباردة، "ضرورة إعادة توجيه سياستها تجاه العالم الإسلامي" كأحد متطلبات البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة من ناحية. ومن ناحية أخرى، استجابت لمتطلبات الوضع الإصلاحي الداخلي في البلاد. وقد أسهمت عوامل عدة في إعادة توجيه السياسة الهندية نحو العالم الإسلامي، تمثل أولها في تحول السياسة الخارجية الهندية من "انتهاج النهج الأيديولوجي إلى النهج العملي أو البراغماتي". في حين تعاملت الهند مع القضايا الإقليمية والعالمية من هذا المنطلق.

توصلت الباحثة محمد، إلى أن "العلاقات الخليجية–الهندية تتسم بعدم التوازن بين شقيها السياسي والاقتصادي. فعلى الرغم مما تتسم به تلك العلاقات من تطور شديد في شقها الاقتصادي، فإن علاقات الطرفين في شقها السياسي لم تكن على مستوى التطور ذاته".[14]

[14] محمد، "*العلاقات الخليجية الهندية*"، 9-120.

لقد كان سعي نيودلهي إلى تعزيز النمو الاقتصادي الداخلي كهدف أساسي، ورافق ذلك الصعود الإقليمي والدولي، وكان هذا الصعود الاقتصادي – السياسي، محورياً في الدراسات التي تناولت التوجه الجديد في السياسة الخارجية الهندية في أواخر القرن العشرين؛ أي بعد الحرب الباردة عام 1991، وكان ذلك متزامناً مع دراسة أثر هذه التحولات في الهند على العلاقة مع دول "مجلس التعاون".

يرى الكاتب الهندي **كومار أسوامي** في دراسته، *" الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: التحول الجيوستراتيجي"*،[15] بأن الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي اتخذتها الهند عام 1991، انعكست على سياستها الخارجية تجاه دول الخليج، وارتبط التحول الجيوستراتيجي في العلاقة بين الطرفين، بدوافع واهتمام نيودلهي في منطقة الخليج، القائمة بالأساس على الشراكة الاقتصادية، التي تشمل أربع فئات، هي: واردات الطاقة، والتجارة الثنائية، وهجرة العمالة، والتحويلات المالية.

ويتفق **كديرا بثاياغوادا** في دراسته *"العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرص إستراتيجية لدلهي"*.[16] مع أسوامي، على أن تطور الجانب الإستراتيجي في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي مرتبطٌ بالاقتصاد المتنامي بين الطرفين، ويوفر فرصة إستراتيجية لدلهي؛ لا سيما رغبة الهند في الارتقاء إلى مستوى القوة العالمية، وطموحاتها المتوسعة في المنطقة؛ الأمر الذي دفع الهند إلى تعزيز علاقاتها الإستراتيجية والأمنية مع دول مجلس التعاون للخليج العربي.

---

[15] P.R. Kumar Aswamy, "*India and the GCC: The Geostrategic Shift*", Begin-Sadat Center for Strategic Studies (2017): 103- 107. bit.ly/2GtC87a

[16] كديرا بثاياغوادا، *" العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرص إستراتيجية لدلهي"*، بروكنجز-الدوحة رقم 18 (2017): 1-37. brook.gs/2IWlazh\/

كما يوضح عماد قدورة في دراسته *"الأهمية الجيوبوليتيكية للخليج في إستراتيجية الهند"*،[17] البعدَيْن الجيوبوليتيكي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في الإستراتيجية الهندية؛ إذ يعدّ الرابط البحري، والجوار الإقليمي، مهمَيْن في حسابات الأمن الهندي، داخلياً وخارجياً، كما يوفر أمن موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، فرصة لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

ب. الدراسات حول "سياسة انظر غرباً"

يتناول عدد متزايد من الدراسات سياسات الهند إزاء منطقة غرب آسيا، في القرن الحادي والعشرين، وبعض هذه الدراسات لم يتوقف عند سياسة "انظر غرباً"، واكتفى بالإشارة إلى العلاقات والسياسات بشكل عامٍ، وهو ما قد يشير إلى عدم التنبه إلى وجود مثل هذه السياسية.

ويلاحظ أيضاً نقص في الدراسات التي تناولت الحديث عن "سياسة انظر غرباً"، بشكل محدد، إذ توجهت إلى الحديث بأن تلك السياسة شهدت تطوراً مع مجيء حكومة ناريندرا مودي منذ عام 2014، من دون تناول التوجه الجديد مع حكومة مودي، ألا وهو "سياسة الارتباط بالغرب". كما أن تلك الدراسات لم تفرّق بين مداخل السياسة الخارجية الهندية على المستويين الإقليمي (مع المجلس ككل) والثنائي (كل دولة على حدة).

يرى **عمير أنس** في دراسته *"نهاية سياسة الهند المترددة تجاه غرب آسيا"*،[18] أن السياسة الخارجية الهندية اتسمت عادةً بالتردد إزاء الانخراط في العلاقات مع دول غرب آسيا، في حين تحتاج الهند إلى سياسة تتسم بالمبادرة والحزم، وأنّ هذا ما اتجهت إليه حكومة حزب الشعب الهندي بقيادة ناريندرا

---

[17] قدورة، *"الأهمية الجيوبوليتيكية للخليج"*، 21-28.

[18] عمير أنس، *"نهاية سياسة الهند المترددة تجاه غرب آسيا"*، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 35 (2018): 76-86.

مودي منذ عام 2014، مستجيبة للتحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، من خلال توجه مودي إلى التنوع بالسياسات، لتشمل مجالات الأمن والاستقرار، والتوسع في العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.

في المقابل، يرى **كينجشك شاترجي** في دراسته *"سياسة الهند في غرب آسيا في عصر مودي: التركيز الإقليمي كأفق يتلاشى"*،[19] أن سياسة الهند تجاه غرب آسيا في ظل حكومة مودي، لا تزال رد فعل؛ أي استجابة للتطورات في المنطقة، ودفاعاً عن مصالحها، بدلاً من الانخراط في رؤية إستراتيجية لمصلحة البلاد، وتجد نفسها أكثر راحة في العمل ضمن النموذج الثنائي وليس الإقليمي والاستباقي، موضحاً أنّه لم يكن لدى مودي أي أجندة سياسية واضحة في منطقة الشرق الأوسط، أو حتى منطقة الخليج؛ حيث كانت أولوياته التركيز على السياسة الداخلية، إلى جانب جدول الأعمال في السياسة الخارجية الذي يمكن العمل به، وكان ذلك يتعلق – أساساً – بمناطق الجوار في جنوب آسيا.

لا يتفق الباحثون مع دراسة شاترجي؛ إذ يرى **ديباسيش ناندي** في دراسته، *"خيارات سياسة الهند في الشرق الأوسط: التحديات والفرص"*،[20] أن الهند تبنت عام 2005، سياسة محددة للتعامل مع غرب آسيا، وهي "سياسة انظر غرباً"، وأهمية منطقة الخليج في تلك السياسة. ويرى أن الهند تتحرك نحو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل تحقيق المزيد من التقدم في الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية والثقافية، من خلال عقد العديد من الاتفاقيات وإجراء زيارات متبادلة بين الأطراف.

[19] Kingshuk Chatterjee," *India's West Asia policy in the Modi era: Regional Focus as a Vanishing Horizon*", Revista UNISCI / UNISCI Journal, Nº 49 (January 2019): 221-240. bit.ly/3hGrLKo

[20]Debasish Nandy, *"India's policy Options in Middle East: Challenges and Opportunities"*, Journal of Historical Archaeology & Anthropological Sciences 5, Issue 3, (2020): 87-93. bit.ly/352Cr0S

يؤكد كلٌّ من **ياسمين هاشمي، ووهيرداي نارايان شودري** في دراستهما *"سياسة النظر إلى الغرب: الهند تنطلق نحو الخليج"*،[21] أن "سياسة انظر غرباً" بالنسبة إلى الهند نحو الخليج، ترتكز على الأهمية الإستراتيجية والمصالح الحيوية للهند في المنطقة. وأن ما يحكم محددات العلاقات بين الهند ودول الخليج يتمثل في الطاقة والتجارة، والمغتربين الهنود في الخليج، إلى جانب الأمن البحري، والدبلوماسية البحرية.

ويتفق **خرام عباس** في دراسته *"نفوذ الهند المتزايد في دول الخليج: المخاطر السياسية والإستراتيجية والاقتصادية لباكستان"*،[22] مع كلٍّ من هاشمي وشودري، على أن "سياسة انظر غرباً" في السياسة الخارجية الهندية جزء مهم في إستراتيجيتها تجاه غرب آسيا، وبشكل خاص مع منطقة الخليج. والعوامل الحاكمة وراء تطور العلاقات بين الهند ودول الخليج، عوامل اقتصادية (التجارة وأمن الطاقة)، وعوامل سياسية (دور كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأثره في السياسة الهندية، إلى جانب التعاون الأمني الدفاعي الثنائي مع دول الخليج)، وعوامل ثقافية (الشتات في الخليج وصوة الهند الناعمة في الخليج). وفي سياق ذلك، يرى عباس أن "سياسة انظر غرباً" أخذت بالتوسع في ظل حكومة ناريندرا مودي منذ عام 2014، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص.

ويتفق **كومار أسوامي** في دراسته *"مودي يتجه غرباً: الهند والخليج الفارسي"*،[23] مع عباس على أن سياسة التوجه غرباً أخذت بالتوسع في ظل حكومة ناريندرا مودي، ويجيب أسوامي عن ثلاثة أسئلة

---

[21] Yasmeen Hashm and Hirdaya Narayan Chaudhary, *"Look West Policy: India Gazes Towards Gulf"*, International Journal of Economics, Commerce and Research (IJECR), Vol.2, Issue 2 (2012): 18-30. bit.ly/318qyp0

[22] Khurram Abbas, "*India's Growing Influence in the Gulf States: Political, Strategic and Economic Risks for Pakistan*", Islamabad Policy Research Institute, IPRI Journal, XIX (2), (2019): 60-95. bit.ly/2VINBEi

[23] P. R Kumaraswamy, *"Modi Turns West: India and the Persian Gulf"*, Institute of south Asian studies (2018) 1-11. nus.edu/2H7RXAk

هي: ما الجديد في سياسة التوجه غرباً لمودي؟ ما مدى أهمية هذه التغييرات؟ وما القيود والتحديات التي تواجه سياسة مودي "التحول إلى الغرب"؟؛ حيث يرى أنّ الجديد في سياسة التوجه غرباً خلال فترة مودي، هو الرحلات والقمم الدبلوماسية التي قام بها مودي، وما حققه خلال تلك الفترة، كالتواصل مع قادتها، وتوقيع العديد من الاتفاقيات على مختلف المستويات بين الأطراف. في حين يشير أسوامي إلى أن أهم التحديات التي تواجه سياسة مودي، هو التنافس بين دول المنطقة، وأهمها التنافس السعودي الإيراني، وتنافس الدول الكبرى في المنطقة متمثلة في الصين، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية النفطية، وهبوط التجارة، وأثر كل ذلك في السياسة الهندية تجاه دول الخليج العربية.

يتفق كلٌّ من **براسانتا كومار برادهان** في دراسته *"تسريع الهند "سياسة انظر غرباً" في الخليج"*،[24] **وخديجة عرفة**،[25] على أن "سياسة انظر غرباً" لها أهمية في تطوير العلاقات بين الهند ومنطقة الخليج معاً؛ حيث يتخذ الأخير سياسة التوجه شرقاً مقابل سياسة التوجه غرباً من قبل الهند. يقول بردهان: "تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة "انظر إلى الشرق"؛[26] وتقول خديجة عرفة: "... فعلى الجانب الخليجي تأتي سياسة "التوجه شرقاً".[27] يرى بردهان أن سياسة "انظر إلى الغرب" منذ عام 2005، عكست رغبة الهند المتزايدة في التعامل مع جيرانها في غرب آسيا، وأهمية منطقة الخليج في تلك السياسة. في المقابل، هناك إدراك من دول الخليج لإمكانات الهند السياسية والاقتصادية وصعودها في آسيا والعالم. في حين تؤكد عرفة محمد، أنّه وإن عكست تلك العلاقة بين الهند ودول الخليج توجهاً اقتصادياً، إلا أن هناك دوافعَ سياسيةً مشتركةً، دفعت الطرفين إلى تعميق العلاقة، أهمها:

---

[24] Prasanta Kumar Pradhan, *"Accelerating India's "Look West Policy" in the Gulf"*, Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, (2011): 1-8. bit.ly/2DpbdHO

[25] محمد، *"العلاقات الخليجية الهندية"*، 15.

[26] Pradhan, "*Accelerating India's",*1-8.

[27] محمد، *"العلاقات الخليجية الهندية"*، 15.

الارتباط الشديد بين أمن الخليج وما يحدث في جنوب آسيا، وسعي الصين إلى تعزيز علاقتها مع دول الخليج، وبالتالي منافسة الهند في المنطقة.

أخيراً، هناك دراسات عدّة ناقشت تطور السياسة الخارجية الهندية إزاء دول الخليج العربية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، في إطار إمكانية تشكيل بنية أمنية آسيوية محتملة في منطقة الخليج، في سياق انحسار أو تراجع الدور الأمريكي في منطقة غرب آسيا.

يناقش كلٌّ من **راجنيت جوبتا** في دراسته *"وجهات نظر هندية: هندسة أمنية جديدة للخليج"*،[28] **وجاي بيرتون** في دراسة له " *الربط بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا"*،[29] إمكانية تشكيل بنية أمنية آسيوية جديدة في منطقة الخليج؛ نظراً إلى أهميتها بالنسبة إلى البلدان الآسيوية (الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية)؛ ذلك من خلال إمكانية وجود مشاركة آسيوية في حوارات أمنية إقليمية؛ حيث كان هناك اهتمام بالبعد الأمني في العلاقات الآسيوية الخليجية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وخصوصاً من جهة الهند والصين، تلك الدول التي أخذت مواقف أكثر قوة في علاقاتها الأمنية مع الخليج، من خلال عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية.

ويرى **جوبتا** أن هناك العديد من العوامل والظواهر تشير إلى إمكانية تشكيل بنية أمنية آسيوية في منطقة الخليج، أهمها التراجع الإستراتيجي لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بداية القرن الحادي

[28] Ranjit Gupta, "Indian *Perspectives: A New Security Architecture for the Gulf*", Institute of Peace and Conflict Studies (2013) 1-7. bit.ly/367DPA8

[29] Guy Burton, *"Connectivity between the Gulf Cooperation Council and Asia"*, Bussola Institute Square der Meeûs 28. 1000 Brussels, Belgium Research Paper #5, (February 2020) 4-28. bit.ly/2ZzG6Rj

والعشرين، وذلك بعد الفشل في العراق وأفغانستان ومواجهة إيران؛ حيث عبرت الدول المعتمدة في المنطقة على المظلة الأمنية الأمريكية عن استيائها لدور الولايات المتحدة في المنطقة.

يتفق **بيرتون** مع **جوبتا**، على أن الولايات المتحدة تواجه تحدياً لدورها الإقليمي الأمني في منطقة الخليج العربي؛ ذلك بعد فشل واشنطن في بعض القضايا، إلى جانب تزامن الانحدار الأمريكي المُلاحَظ مع التعددية القطبية المتزايدة داخل المنطقة. لكنّه يؤكد أنّه على الرغم من الضعف الأمريكي المفترض وتزايد المنافسة والتنافس عبر الخليج ودول الخليج في الشرق الأوسط، فإن الشركاء الآسيويين (الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية) أظهروا ميلاً محدوداً للقيام بدور أكبر في توفير الأمن لتمكين الاستقرار، ولترتيب أمني جديد، وذلك لأسباب عدة، منها أن الولايات المتحدة ليست متراجعة كما تبدو، فإنها لا تبدي سوى القليل من الاستعداد للتخلي عن الشرق الأوسط والخليج، واستمرار التفاعل الأمريكي مع الملف الإيراني هي شهادة على ذلك. كما تستفيد الدول الآسيوية أيضاً من الوجود الأمريكي، وتعدّ اليابان وكوريا الجنوبية حليفتين للولايات المتحدة، وترحبان بالدور الأمني الذي قدمته المظلة الأمنية الأمريكية، لما يضمن إمدادات من النفط والغاز. وأخيراً، فإن الترتيبات الأمنية التي تجري بين دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الآسيوية، تقابلها علاقات متجذرة ومستمرة بين القيادات الخليجية والغربية.

يتضح مما سبق، أن هناك شبه اتفاق بين الكُتّاب والباحثين على وجود تطور نوعي في سياسات الهند إزاء منطقة الخليج العربية، كما يلاحظ أن تعبير "سياسة انظر غرباً" أصبحت جزءاً من أدبيات العلاقات الهندية الخليجية ودراساتها.

تسعى هذه الدراسة إلى استكمال فهم العلاقات الهندية الخليجية العربية، من خلال تحديد مداخل السياسة الخارجية الهندية على مستوى العلاقات الثنائية ومستوى المنظمات الإقليمية، مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وإلى دراسة المواقف الخليجية العربية إزاء الهند – التوجه شرقاً –، وطبيعة مستقبل العلاقة مع الهند، وسيتم بحث السياسات الخليجية المشتركة، فضلاً عن الثنائية.

سيتم كذلك تقييم التطور في السياسات الهندية، في منطقة غرب آسيا، في إطار إستراتيجية الهند الدولية في القرن الحادي والعشرين؛ لمعرفة طبيعة التغير الذي جرى على تلك السياسة في ظل الصعود الهندي، والمنافسة الإقليمية والدولية في منطقة الخليج. وهل هناك سياسة هندية تجاه دول الخليج العربية فعلاً، أم أنّ العلاقات ما زالت تسير كرد فعل لمتطلبات تجارية ومصالح قصيرة المدى، يفرضها الموقع الجغرافي، من دون رؤية إستراتيجية أمنية بعيدة المدى؟

كذلك، فإنّ الشق الأمني في العلاقات الهندية الخليجية يحتاج إلى المزيد من الاهتمام، وخصوصاً السياسات الآسيوية الأمنية إزاء الخليج، ولا سيما من بعض الدول الكبرى الصاعدة، مثل الهند والصين، وذلك في ظل نظام دولي يشهد نهوضاً آسيوياً متسارعاً، ومنافسة في منطقة الخليج. وهو ما ستسعى الدراسة إلى بحثه من خلال دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية، والعوامل والدوافع وراء تطور العلاقات الهندية الخليجية، إلى جانب التطرق إلى تحديات السياسة الهندية في غرب آسيا، وأثرها في آفاق العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أقسام الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى أربع فصول رئيسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لتفسير السياسة الخارجية الهندية

تم الحديث عن أهم التحولات والاتجاهات الرئيسة في السياسة الخارجية الهندية، منذ استقلال الهند عام 1947، إلى نهاية القرن العشرين، إضافة إلى التطرق بشكل خاص إلى أهم العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية، في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، التي يمكن من خلالها تحديد قضايا وأهداف السياسة الخارجية الهندية، وأدوات تحقيق تلك الأهداف، وبالتالي معرفة محددات السياسة الخارجية الهندية واتجاه مسارها وأولوياتها، والإستراتيجية المتبعة إزاء الدول الأخرى؛ ذلك عبر تفسير السياسة الخارجية الهندية في إطار نظرية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، إلى جانب النظرية الواقعية الجديدة.

الفصل الثاني: العلاقات الهندية – الخليجية العربية في القرن العشرين

يتناول الفصل الثاني العلاقات الهندية الخليجية العربية قبل حصول الهند على الاستقلال كلمحة تاريخية. ومن ثم يتطرق الفصل إلى تطور محددات السياسة الخارجية الهندية إزاء دول الخليج العربية في القرن العشرين، من خلال توضيح القضايا الاقتصادية والسياسية ومناقشتها، تلك القضايا التي حكمت طبيعة محددات العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون للخليج العربية عبر مرحلتين في القرن العشرين. امتدت المرحلة الأولى منذ استقلال الهند عام 1947، إلى نهاية الحرب الباردة عام 1991، أما المرحلة الثانية، فشملت أواخر القرن العشرين (1991–2000).

الفصل الثالث: السياسة الهندية في غرب آسيا تجاه دول مجلس التعاون في القرن الحادي والعشرين

تم التطرق إلى الإستراتيجية الهندية في غرب آسيا، وتحديداً الانتقال من "سياسة انظر غرباً" إلى "سياسة الارتباط بالغرب" بين حكومتي مانموهان سينغ (2004–2014) وناريندرا مودي (2014–2022)، والفرق بينهما. في المقابل تم التطرق أيضاً إلى الرؤية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي (المصالح المشتركة) وكل دولة على حدة؛ لمعرفة الأهمية الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، في الإستراتيجية الهندية في القرن الحادي والعشرين.

هذا إضافة إلى مناقشة مجالات التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي من جانبين: يتمثل الجانب الأول في العلاقات السياسية والإستراتيجية، بينما يتمثل الجانب الآخر في العلاقات الاقتصادية، عبر تحديد مداخل السياسة الخارجية الهندية على المستوى الإقليمي للمجلس، والمستوى الثنائي للعلاقة بين الجانبين.

الفصل الرابع: آفاق وتحديات العلاقات الهندية الخليجية العربية اقتصادياً وأمنياً

تحدث الفصل الأخير عن آفاق العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في سياق الحديث عن أهم التطورات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، التي شكلت بدورها تحديات أمام العلاقات الهندية الخليجية العربية.

الفصل الأول

الإطار النظري لتفسير السياسة الخارجية الهندية

يشكل مدخل تفسير السياسة الخارجية ونظرية صناعة القرار واتخاذه، مدخلاً مفاهيمياً ونظرياً مناسباً لتحليل السياسة الخارجية الهندية، التي أدت إلى تبني سياسة مثل "سياسة انظر غرباً" إزاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ إنها تعكس أولويات الهند في السياسة الخارجية، وأهدافها في البحث عن شركاء إقليميين؛ لتعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية، سواء أكان شرقاً أو حتى غرباً، مستجيبة لعوامل ومتغيرات داخلية وخارجية.

تهتم نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة.[30] هناك تفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، إما استجابة أو رد فعل أو كليهما.[31]

إن الفصل بين السياستين الخارجية والداخلية هو فصل تحليلي يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية. في حين إن السياسة الخارجية ليست منفصلة عن السياسة الداخلية؛ فالسياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات داخل حدود الدولة، كما أن السياسة الداخلية تنتج آثاراً بالنسبة إلى سلوك الدولة الخارجي.[32]

---

[30] إسماعيل صبري مقلد، *العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات* (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، 34.
[31] أحمد نوري النعيمي، *السياسة الخارجية* (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، 28.
[32] محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ط 2، 1998)، 28.

تركز نظرية اتخاذ القرار على عملية صنع القرار بوصفه أساساً لتفسير السياسة الخارجية؛ إذ إنها تساعد على تحديد كيف ولماذا تعمل الدول كما هي حيال موقف دولي معين، وتركز أيضاً على البحث في كيفية تفاعل الدول مع مؤثرات النظام الدولي، للتعرف إلى الكيفية التي تعبر بها عن هذا التفاعل والرد عليه.[33] ويعد هارولد لاسويل، تكوين عملية صنع القرار السياسي بمنزلة الإطار النظري الموحد، الذي يستوعب أجزاء العملية السياسية كافة، سواء أكانت محلية أو دولية.[34]

يعدّ رتشارد سنايدر من منظري تحليل منهج نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية؛[35] حيث ركزت إسهاماته على دراسة مسار التفاعل، الذي يبدأ من فعل الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي.[36] وبناء عليه، سوف تستند الدراسة إلى مداخل نظرية لصنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، وأهم هذه المداخل في الحالة الهندية، النظامان السياسي والاقتصادي للدولة.

من جهة أخرى، ركز كينيث والتز – من منظري النظرية الواقعية الجديدة –[37] على البنية السياسية الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، من خلال ثلاثة مستويات لتحليل ظواهر العلاقات الدولية، وهي: أولاً، مستوى الأفراد وصناع القرار، من حيث ما هي الآثار والدوافع النفسية التي تقود عملية صنع القرار السياسي واتخاذه. ثانياً، مستوى البناء السياسي المحلي ودور المؤسسات المحلية، وتركيب النظام السياسي المحلي. ثالثاً، مستوى النظام الدولي، ويتم من خلاله معرفة ما هو

---

[33] سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية* (بغداد: المكتبة القانونية ط 5، 2010)، 117.

[34] أحمد عارف الكفارنة، *"العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"* ، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد 42 (2009):17.

[35] لمزيد من الاطلاع حول منهج رتشارد سنايدر في نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، انظر*اي* إلى:
Richard C Snyder and H. W. Bruck Burton Sapin, *Revisited*, *Foreign Policy Decision-Making* (New York: Free Press of Glencoe, 2002), 201.

[36] ناصيف يوسف حتي، *النظرية في العلاقات الدولية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 178.

[37] لمزيد من الاطلاع على نقاشات والتز للنظرية الواقعية الجيدة، انظر*اي* إلى: أحمد محمد أبو زيد، *"كينث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009)"* ، دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27 (2010): 93-109.

تأثير اختلاف توزيع القدرات بين الدول، ووجودها في عالم فوضوي، وتأثير ذلك في سلوكها وتفاعلها الخارجي في العلاقات الدولية.[38]

تقدّم النظرية الواقعية الجديدة مدخلاً مناسباً لفهم طبيعة النظام الدولي، في مرحلة الحرب الباردة وأثرها في العلاقات الهندية الخليجية العربية، إلى جانب تفسير الصعود الهندي في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. كذلك، فإنّ مفهوم قوة الدولة عند والتز له أهمية خاصة في هذه الدراسة؛ إذ حاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر القوة، مثل: المساحة، والموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي، والكفاءة.[39]

ستتبع الدراسة تأثير العوامل الداخلية والخارجية المُحيطة بصانع القرار، في السياسة الخارجية الهندية في القرن الحادي والعشرين، وتتضمن هذه العوامل؛ العوامل الداخلية الخاصة، وتحديداً السياسية والاقتصادية، فضلاً عن دور العامل الجغرافي، وتبعات بنية النظام الدولي والمكانة الدولية للهند، وبالتالي، أثرها في سياسة الهند. وسيتم استعراض هذه العوامل في إطار رصد وتحليل أهم الأحداث والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي مرت بها الهند، وعلاقاتها وسياساتها إزاء الدول الأخرى، منذ استقلال الهند في آب (أغسطس) 1947، حتى أيار (مايو) 2022، خلال الولاية الثانية من حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي.

ويفسر ما سبق سياسة الهند الخارجية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبشكل خاص معرفة السياسة التي تبنتها الهند رسمياً وتقييمها، وتعرف باسم "سياسة انظر غرباً" إزاء مجلس التعاون

[38] أحمد نوري النعيمي، *"البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"*، مجلة العلوم السياسية 23، عدد 46 حزيران (يونيو) (2013): 47-49.
[39] المرجع السابق، 44.

لدول الخليج العربية، ومراحل تطور هذا السياسة في السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية، وهي السياسة التي تطورت أثناء مرحلة حكومة ناريندرا مودي (2014–2022)، إلى "سياسة الارتباط بالغرب". وبالتالي، معرفة كيف ولماذا ومتى تطورت السياسة الهندية الخارجية تجاه دول الخليج العربية. وهو ما ستناقشه الباحثة لاحقاً في فصول الدراسة.

1-1 الإطار المفاهيمي:

لا بدّ من التطرق إلى مجموعة من المفاهيم التي لها علاقة بصنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، قبل الانتقال إلى الحديث عن تأثير العوامل الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول مجلس التعاون الخليجي، وهي – أي المفاهيم – على النحو التالي:

1-1-أ مفهوم السياسة الخارجية:

تعددت تعريفات السياسة الخارجية عند الفاعلين والباحثين السياسيين؛ حيث لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية؛ نظراً إلى صعوبة تحليل الأبعاد والمتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية في نظام دولي يخضع لمتغيرات سياسية واقتصادية وإستراتيجية أمنية بشكل مستمر؛ وبناء عليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءَها.

خلص محمد سيد سليم إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[40]

[40] سليم، *تحليل السياسة*، 12.

في حين عرف راجيف بهاتيا[41] السياسة الخارجية، بأنها: مجموع من السياسات والبيانات والمبادرات الدبلوماسية والتدابير الأخرى التي تتخذها الدولة لتعزيز مصالحها الوطنية وحمايتها. وتتضمن مجموعة من العلاقات الخارجية للأمة التي تغطي مختلف المجالات، السياسية والدبلوماسية والدفاعية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وغيرها. وتدير كل دولة علاقاتها في المحافل الثنائية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف.[42]

1-1-ب مفهوم صنع السياسة الخارجية:

"تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف".[43]

1-1-ت مفهوم عملية صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار مجموعة من القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار، أو اختيارات معينة لحل مشكلة محددة،[44] من خلال دعم سياسات رسمية، ومشروعات قوانين تقترح وتمرر عن طريق المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسم من خلال القادة، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم مراجعة النتائج.[45]

---

[41] راجيف بهاتيا: حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الله أباد. ولديه خبرة 37 عاماً في السلك الدبلوماسي الهندي. كما أنه متحدث منتظم في السياسة الخارجية والدبلوماسية في الهند وخارجها. ومن أهم إنجازاته كتابه بعنوان: "الهند في الشؤون العالمية عام 2015"؛ إذ قدم فيه نظرة رصينة وثاقبة للسياسة الخارجية المعاصرة للهند. انظر/ي إلى:
Gateway House Experts, *Rajiv Bhatia, Distinguished Fellow, Foreign Policy Studies Programmer*, Expertise, Foreign Policy, Quad & Indo-Pacific, South & South-East Asia, Africa, Blue Economy. bit.ly/35FQtK8 (accessed February 24, 2022).

[42] Rajiv Bhatia, *"Indian Foreign Policy in 21st Century"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (September 17, 2018). bit.ly/3jDHN9X

[43] سليم، *تحليل السياسة*، 453

[44] الكفارنة، *"العوامل المؤثرة"*، 18.

[45] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 127.

1-1-ث مفهوم اتخاذ القرار:

يقصد بعملية اتخاذ القرار "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها".[46] وتعدّ عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية، وينظر بعض الدارسين إلى السياسة الخارجية بوصفها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة.[47]

1-1-ج مفهوم الإستراتيجية:

هي "خطة عمل لدحر عدو أو لتحقيق هدف ما، وتشير الإستراتيجية إلى خطة شاملة أو لأمد طويل، تتألف من سلسلة من الحركات صوب أهداف وسطية في إطار خطة إستراتيجية كبيرة". أما الإستراتيجية بالمعنى المعاصر فأصبحت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية ودعائية وفنية وغيرها، وبهذا المعنى دخلت الإستراتيجية المعاصرة إلى التخطيط الاقتصادي لتكون إستراتيجية اقتصادية، وإلى التخطيط السياسي لتكون إستراتيجية سياسية.[48]

1-1-ح مفهوم الإستراتيجية وعملية صنع القرار:

فيما يتعلق بالعلاقة بين الإستراتيجية وعملية صنع القرار، فإن الإستراتيجية تعد الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي، وفي هذا المجال ينبغي التمييز بين القرارات الإستراتيجية والقرارات التكتيكية، أو الفرعية، أو الروتينية. ويقصد بالقرار الإستراتيجي

---

[46] الكفارنة، *"العوامل المؤثرة"*، 18.
[47] سليم، *تحليل السياسة*، 473.
[48] النعيمي، *السياسة الخارجية*، 37.

أنه: "القرار السياسي الذي يحمل خصائص السياسة العامة للدولة وليس وجهاً أو خاصية فرعية عنها، كما هو حال القرارات الفرعية، أو التكتيكية، أو الروتينية".[49]

1-2 العوامل المؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الهندية:

يمكن إجمال العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية الهندية، بعاملين: أولاً، العوامل الداخلية، التي تشمل النظامين السياسي والاقتصادي للهند. ثانياً، العوامل الخارجية، وسيتم دراستها من جوانب عدة، أهمها العامل الجغرافي، وأثر تحول بنية النظام الدولي والمكانة الدولية للهند في السياسة الخارجية، وبالتالي معرفة أجندة ومحددات السياسة الخارجية الهندية في علاقتها الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1-2-أ العوامل الداخلية:

يقصد بها كل العوامل والعناصر الداخلية التي تمر من خلالها عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، والتي تؤثر بشكل مباشر في المستوى الرسمي، من خلال معرفة طبيعة النظامين السياسي والاقتصادي للدولة.

1. النظام السياسي الهندي:

تعتمد عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي للدولة، خصوصاً من حيث كونه ديمقراطياً، أو غير ديمقراطي؛ إذ إنّ مدى ديمقراطية النظام تحدد هوية وعدد الجهات

[49] المرجع السابق، 38.

التي تؤثر في عمليات صناعة القرار واتخاذه، وتؤثر في عدد المراحل التي تمر بها صناعة القرار وطبيعتها.[50]

الهند أو "بهارات" هو الاسم القديم للبلاد، وهو مذكور في دستورها، وتصف المادة الأولى من الدستور نظام الهند بأنّه "اتحاد ولايات"؛ إذ تتكون الهند من 28 ولاية، و8 أقاليم اتحادية.[51]

النظام السياسي الهندي، هو حكم برلماني ديمقراطي، وتجري الانتخابات في إطار من التعددية الحزبية.[52] وفي علاقة الولايات ببعضها البعض، يعتمد المركز إلى حد كبير على الولايات لتنفيذ العديد من السياسات العامة، التي تشجع عملية اللامركزية. كما ينص الدستور على نظام حكم مزدوج يتكون من الاتحاد في المركز والولايات في الأطراف، ويتمتع كل منهما بسلطات سيادية يمارسها الدستور في المجال المخصص لها على التوالي. ويمكن لكل من المركز والولايات سن قوانين، ولكن في حالة وجود تعارض، يسود القانون المركزي.[53]

يؤثر النظام السياسي في عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، عن طريق أجهزة اتخاذ القرار في مؤسسات الدولة، إلى جانب القائد السياسي والحزب الحاكم.

أ. المؤسسات والجهات الفاعلة في صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية في الهند:

---

[50] الكفارنة، *"العوامل المؤثرة"*، 22.

[51] Shilpa, "*Salient Features of the Indian Political System: Things to Know about the Indian Constitution*", UPSC Pathshala, (December 8, 2020). bit.ly/311y6K1
Constitution of India, legislative Department, Government of India, Ministry of Law and Justice. bit.ly/3C6y1Xg (accessed March 1, 2022).

[52] لمزيد من الاطلاع في الدستور الهندي، انظر/ي إلى:
Shilpa, "*Salient Features*", (December 8, 2020).
Constitution of India, legislative Department,2022.

[53] لمزيد من الاطلاع حول سمات النظام السياسي الهندي، انظر/ي إلى:
Constitution of India, legislative Department,2022.

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تُصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية. وذلك عبر تحديد الوزن النسبي، وترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع السياسة الخارجية وصياغتها.[54]

وتختلف أجهزة اتخاذ القرار عموماً، من دولة إلى أخرى، فدستور الدولة هو الذي يحدد من الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية. كما توجد هناك أجهزة فرعية عدة داخل الدولة، تشارك في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل الوزارات المختلفة، والأحزاب، وجماعات الضغط، وتنظيمات السلطة التشريعية.[55] ويتفاوت تأثيرها حسب طبيعة الأنظمة السياسية للدول.[56]

تتم عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية الهندية من خلال مجموعة من المؤسسات في الدولة، أهمها: وزارة الشؤون الخارجية، ولجان مجلس الوزراء/ مجلس الوزراء، ومكتب رئيس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع، ووزارة التجارة والصناعة، والبرلمان، وحكومات الولايات.[57]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الوزراء يُعدّ أعلى هيئة لاتخاذ القرار في الحكومة في الهند، ويحدد مسار العلاقات الخارجية للهند من خلال إعطاء التوجيهات اللازمة.

يتخذ مجلس الوزراء قراراته بشأن إجراءات تعزيز الأمن الخارجي للهند بالتشاور مع وزارات الشؤون الداخلية، والدفاع والشؤون الخارجية. وفيما يتعلق بقضايا التجارة الخارجية والاستثمار، فإن المستشارين

---

[54] سليم، *تحليل السياسة*، 453.

[55] الكفارنة، *"العوامل المؤثرة"*، 20.

[56] توفيق، *مبادئ العلاقات*، 16.

[57] لمزيد من الاطلاع حول المؤسسات والجهات الفاعلة في صنع القرار في السياسة الخارجية في الهند، انظر/ي إلى:
Debnath Shaw, *"Making of India Foreign Policy"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (September 13, 2018). bit.ly/376A5Ae

الرئيسين هم وزارات التجارة والصناعة والمالية والشؤون الخارجية [58] في حين يتمثل دور مجلس الوزراء بشكل أساسي في دور رئيس مجلس الوزراء، وهو ما سيتم مناقشته من خلال التطرق إلى دور القائد السياسي في صنع القرار في السياسة الخارجية في الهند.

ب. دور القائد السياسي في صنع القرار في السياسة الخارجية في الهند:

يحظى نمط الزعامة السياسية المسؤولة، بتأثير في تحديد الأهداف القومية للدولة، والمقصود بذلك شخصية القادة السياسيين المسؤولين، عند تحديد هذه الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذي يفترض أن يخدم مصالح الدولة.[59] ويقول ريتشارد سنايدر: "إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قرارتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ... ولذا، فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها".[60]

تسهم معرفة الخلفية العلمية والمهنية لصانع القرار وتحليلها في معرفة التكوين المعرفي والسلوكي والخصائص الشخصية، ويتم بذلك معرفة طبيعة النظام العقائدي الذي يؤمن به صانع القرار، وهذا قد يتم من خلال التطرق إلى طبيعة الحزب الذي ينتمي إليه صانع القرار في النظام السياسي، وهوية ذلك الحزب.

لتتبع دور القائد في صنع السياسة الخارجية الهندية، لأغراض هذه الدراسة، يجب استعراض ثلاثة رؤساء للوزراء، قادوا الهند خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين،[61] وهم: أتال بيهاري فاجبايي

[58] Shaw, *Making of India*, 2018.

[59] مقلد، *العلاقات السياسة*، 151.

[60] دورتي، *النظريات المتضاربة*، 308.

[61] Prime Ministers of India, Term of Office; 1999 - 22 May to 26 May, 2022.

(2001–2004)،[62] بقيادة حزب الشعب الهندي (Bharatiya Janata Party)؛ (BJP)،[63] ومانموهان سينغ (2004–2014)،[64] بقيادة حزب المؤتمر الوطني الهندي (Congress)، [65] وناريندرا مودي (2014–2022)،[66] بقيادة حزب الشعب الهندي.

---

[62] ولد أتال بيهاري فاجبايي في 25 كانون الأول (ديسمبر) 1924 في ولاية جواليور الأميرية السابقة (التي أصبحت الآن جزءاً من ولاية ماديا براديش الهندية). وتوفي في 16 آب (أغسطس) 2018. حصل فاجبايي على درجة الماجستير في العلوم السياسية. بدأ حياته المهنية صحفياً، التي توقفت في عام 1951؛ عندما انضم إلى بهاراتيا جانا سانغ (رابطة الشعب الهندي). عمل فاجبايي في عضوية لوك سابها (الغرفة السفلية في البرلمان الهندي - مجلس الشعب) تسع مرات، ومرتين في وراجيا سابها (مجلس الولايات). كذلك كان وزيراً للخارجية (1977-1979)، ورئيساً للعديد من اللجان الدائمة المهمة في البرلمان وزعيم المعارضة. أصبح فاجبايي رئيساً للوزراء، بقيادة حزب الشعب الهندي (Bharatiya Janata Party)؛ (BJP). جاء النجاح الانتخابي لحزب الشعب في حكم السلطة في النظام السياسي الهندي، لأول مرة في أيار (مايو) 1996، برئاسة فاجبايي في الفترة من 16 إلى 31 أيار (مايو) 1996، وخدم مرة أخرى من 19 آذار (مارس) 1998 إلى 13 أيار (مايو) 2004. انظر/ي إلى:

PM India, Shri Atal Bihari Vajpayee, March 19, 1998 - May 22, 2004, Bhartiya Janata Party. bit.ly/3rKdZuz (accessed 11 July 2022).

Atal Bihari Vajpayee, prime minister of India, The Editors of Encyclopaedia Britannica. Foreign policy, political science. bit.ly/3rGwy2Y (accessed 11 July 2022).

Prime ministers of India: Atal Bihari Vajpayee. IIFL Securities, Formerly India Infoline Limited. bit.ly/3sOjaLA (accessed April 5, 2022)

Bharatiya Janata Party, political party, India, The Editors of Encyclopedia Britannica. Foreign policy, political science. bit.ly/31MsRxW (accessed Mar 29, 2021).

[63] تعود جذور حزب الشعب الهندي إلى بهاراتيا جانا سانغ (BJS؛ رابطة الشعب الهندي)، التي تأسست في عام 1951 بوصفها جناحاً سياسياً للجماعة الموالية للهندوس، ودعت إلى إعادة بناء الهند وفقاً للثقافة الهندوسية، وتشكيل دولة موحدة قوية. كما دافع الحزب عن الهندوتفا "الهندوسية"، وهي أيديولوجية سعت إلى تعريف الثقافة الهندية من حيث القيم الهندوسية، وكان ينتقد بشدة السياسات والممارسات العلمانية لحزب الكونغرس (المؤتمر الوطني الهندي). لمزيد من المعلومات، انظر/ي إلى:

Ibid.

[64] وُلد مانموهان سينغ في 26 أيلول (سبتمبر) 1932 لعائلة سيخية من جورموخ سينغ وأمريت كور في مكان يُدعى غاه في البنجاب في الهند غير المقسمة. في وقت لاحق، أثناء التقسيم عام 1948، هاجرت عائلته إلى أمريتسار في الهند. حصل مانموهان سينغ على درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة البنجاب في عامي 1952 و1954 على التوالي. في عام 1957، حصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة كامبريدج. أكمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية نافيلد في جامعة أكسفورد في عام 1962. انضم سينغ إلى حكومة الهند مستشاراً اقتصادياً في وزارة التجارة في عام 1971، ومستشاراً اقتصادياً في وزارة المالية في عام 1972، كما أمضى سينغ خمس سنوات بين عامي 1991 و1996 وزيراً للمالية. وتزعم سينغ حزب المؤتمر الوطني الهندي (Congress) في الحكومة الهندية بصفته رئيساً للوزراء في 2004-2009. وامتد حكمه إلى الولاية الثانية من عام 2009 حتى عام 2014.

Manmohan Singh Biography, Lections. IN, political-leaders. bit.ly/3dYO65q (accessed 11 July 2022).

DR. Man Mohan Singh, Indian National Congress, New Delhi – India. bit.ly/3rIT6lg (accessed 11 July 2022).

Dr. Manmohan Singh, Prime Minister of India, Personal Profile, Prime Minister's Office Congress (I). bit.ly/2QlkCa0 (accessed 11 July 2022).

Manmohan Singh, Prime Minister of India, Prime Ministers of India, Prime Minister's Office Congress(I). bit.ly/3a2RoUd

[65] تأسس حزب المؤتمر الوطني الهندي عام 1885، ويعدّ أقدم حزب سياسي في الهند. دعم الحزب تقليدياً السياسات الاقتصادية الاشتراكية في إطار الاقتصاد المختلط. ومع ذلك، فقد أيد في التسعينيات إصلاحات السوق، بما في ذلك الخصخصة وتحرير الاقتصاد. كما دعم الحزب السياسات العلمانية التي تشجع الحقوق المتساوية لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات، انظر/ي إلى:

Indian National Congress; Political Organization, New Delhi, India's most vibrant political movement. bit.ly/3ietARW (accessed Mar 29, 2021).

Indian National Congress, political party, India, The Editors of Encyclopedia Britannica, Foreign policy, political science. bit.ly/3a4AIvp (accessed Mar 29, 2021).

[66] نشأ مودي في شمال ولاية غوجارات، وحصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة غوجارات في أحمد أباد. انضم مودي إلى حزب الشعب الهندي في عام 1987، وبعد عام أصبح أميناً عاماً لفرع غوجارات للحزب. شغل مودي منصب رئيس الوزراء (رئيس

ومن الممكن معرفة أجندة السياسة الخارجية الهندية ومحدداتها عبر الحكومات المتعاقبة، من خلال التطرق إلى أهم البيانات والخطب التي عبرت عن أجندة السياسة الخارجية الهندية في القرن الحادي والعشرين، التي بدورها تشكل منهجاً وإطاراً عاماً للقواعد والمبادئ التي تعتمد عليها عملية صُنع القَرار.

تشكلت أجندة السياسة الخارجية الهندية ومحدداتها، وفق البيانات الحزبية وأبعادها الخارجية، على النحو التالي: حدد فاجبايي أجندة لبناء الهند من أجل "ظهور الهند الجديدة في القرن الجديد"،[67] و"جعل القرن الجديد قرناً هندياً" عبر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[68] كما أن إشارة سينغ إلى أن مكانة الهند في العالم، سيتم تحديدها من خلال القدرات المحلية، وإعطاء الأولوية القصوى لتسريع معدل النمو الاقتصادي،[69] وإشراك العالم على جميع المستويات وفي جميع المجالات ضمن منظورين: السياسي والإستراتيجي والاقتصادي والتجاري، وذلك "لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً آسيوياً".[70]

الحكومة) في ولاية غوجارات في غرب الهند ما بين 2001-2014. في حزيران (يونيو) 2013، تم اختيار مودي زعيماً لحملة حزب الشعب الهندي لانتخابات عام 2014. أدى مودي اليمين رئيساً للوزراء في 26 أيار (مايو) 2014. وفي 30 أيار (مايو) 2019، امتد حكمه إلى الولاية الثانية في منصبه.

Narendra Modi | Biography & Facts | Britannica, Narendra Modi, prime minister of India. bit.ly/3fc2dGe
Prime Ministers of India, Elections, one India, Narendra Modi.

[67] حدد فاجبايي في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1999 أجندة لبناء الهند. وقال: "نتحدث عن القرن الحادي والعشرين، في غضون عشرة أسابيع فقط من اليوم، ستدخل الهند، إلى جانب بقية العالم، حقبة جديدة من التحديات والفرص. نحن ملتزمون بظهور "الهند الجديدة" في القرن الجديد. يمكننا الوفاء بهذا التعهد من خلال الجهد الجماعي، ومواجهة التحديات بحزم، واغتنام فرص القرن الحادي والعشرين. ربما تم إرسالنا إلى البرلمان تحت رايات أحزاب مختلفة، ولكن تم إرسالنا جميعاً للقيام بمهمة مشتركة تتمثل في جعل الهند دولة قوية ونشطة ومزدهرة". انظر/ي إلى:
"Agenda for Building a Proud and Prosperous India", New Delhi, Speeches, Ministry of External Affairs-Government of India, (October 16, 1999). bit.ly/3fMTPxV

[68] أكد رئيس الوزراء السابق فاجبايي في خطاب السنة الجديدة لعام 2000، على مجموعة من القرارات، أهمها، ضرورة التسريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتكنولوجية، والتأكيد على الديمقراطية في الدستور، وكذلك سيادة القانون وسيادة الشعب، وأخيراً، جعل القرن الجديد قرناً هندياً؛ إذ إن العالم بدأ في الاعتراف بالهند، وخاصة بالقيم والتقاليد والحضارة الهندية. انظر/ي إلى:
"*New Year's Address by Prime Minister Shri Atal Bihari Vajpayee*", New Delhi; Speeches, Ministry of Foreign Affairs, Government of India, (December 31, 1999). bit.ly/3wwsp5g

[69] أعلن رئيس الوزراء سينغ في 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، عن خمسة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية (الهند الحرة والمزدهرة) التي تحث مشاركة البلاد في عالم يتسم بالعولمة بشكل متزايد، والتي تشمل إعطاء الأولوية للتطلعات الاقتصادية لأكثر من 1.2 مليار هندي. لمزيد من الاطلاع انظر/ي إلى:
"*A Free and Prosperous India: Five Principles of Foreign Policy*", Media Center, Ministry of External Affairs-Government of India, (November 05, 2013) bit.ly/3jEBXWc

[70] Prime Minister Dr. Manmohan Singh's Speech at the HT Leadership Initiative Conference, *"India and the World: A Blueprint for Partnership and Growth"*, New Delhi; Media Center, Ministry of External Affairs-Government of India, (November 05, 2004). bit.ly/3yvHXH3

في حين أكد مودي أن العلاقات الخارجية للهند، قائمة على مبدأ الأمة أولاً (Nation First)، وأن نهضة الهند يجب أن تحصل على مكانها الصحيح في المؤسسات الدولية، من خلال إعادة توجيه أهداف السياسة الخارجية،[71] ومحتواها بطريقة تحدد موقع المشاركة الإستراتيجية العالمية للهند على نطاق أوسع. ولا يقتصر على الدبلوماسية السياسية فحسب، بل يشمل أيضاً الأعمال الاقتصادية، والمصالح الثقافية والسياسية والأمنية، على المستوى الإقليمي والعالمي.[72]

ويرى مودي، أن وقت الهند قد حان، لتبرز بوصفها قوة في "عالم متعدد الأقطاب". وصعود الهند هو الواقع الجديد، وسوف تؤدي دوراً رئيساً في تشكيل العالم في القرن الحادي والعشرين، من خلال متابعة المصالح التنموية والأمنية الوطنية، والتنسيق العالمي على مختلف المجالات، خاصة مع الدول الصديقة والجيران، وكذلك تعاون أعمق متعدد الأطراف، إضافة إلى المطالبة بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وتقوية الكادر الدبلوماسي والتواصل.[73] كما تتصور القيادة الهندية المكانة الإقليمية والعالمية للهند، لكي تصبح "قوة رائدة" وليس قوة موازنة في النظام الدولي.[74]

---

[71] تضمن البيان الانتخابي لحزب الشعب الهندي لعام 2014، بقيادة مودي، مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية، أهمها: معالجة العلاقات الدولية من خلال البراغماتية وعقيدة المنفعة المتبادلة والمتشابكة، والدفاع عن رأي دولي موحد في قضايا مثل الإرهاب والاحتباس الحراري، والمشاركة بشكل استباقي، وتعزيز المنتديات الإقليمية، مثل: رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى المشاركة مع المنتديات العالمية، مثل: مجموعة البريكس، ومجموعة العشرين، وتوسيع وتمكين الدبلوماسيين في العالم، فضلاً عن تسخير كافة الموارد لتعزيز العلامة التجارية الهند على مستوى العالم. انظر/ي إلى:
Election Manifesto 2014: Ek Bharat, Shreshtha Bharat: Sabka Saath, Sabka Vikas. New Delhi: Bharatiya Janata Party (2014): 40. bit.ly/2CLmimz

[72] Ibid, 39.

[73] BJP Election Manifesto,2019 - Times of Indi. New Delhi: Bharatiya Janata Party, (2019) 28-29. bit.ly/3hJb4hn

[74] وجه رئيس الوزراء مودي رسالة إلى رؤساء البعثات الهندية من جميع أنحاء العالم، في 7 شباط (فبراير) 2015، قال: "إن البيئة العالمية الحالية تمثل فرصة نادرة، في الوقت الذي يحرص فيه العالم على احتضان الهند، والهند تمضي قدماً بثقة... وفي كلمته أمام رؤساء البعثات الهندية، حثهم على استغلال هذه الفرصة الفريدة لمساعدة الهند على وضع نفسها في دور قيادي، بدلاً من مجرد قوة موازنة، على مستوى العالم. كما حثهم على التخلص من العقليات القديمة، وقال إنهم يجب أن يسارعوا إلى التكيف مع المواقف العالمية المتغيرة". انظر/ي إلى:
"*Prime Minister's message to Heads of Indian Missions*", Media Center, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 07, 2015). bit.ly/361Py6M

ويمكن القول إن حكومة مودي (2014–2022) كانت أكثر براغماتية وثقة بالنفس من أي وقت مضى لتعزيز مكانة الهند في النظام الدولي؛ إذ أكد مودي "مبدأ الأمة أولاً"، وأن الوقت حان لإظهار قوة الهند في عالم متعدد الأقطاب بوصفها "قوة رائدة"؛ ما يشكل تغييراً في كيفية تصور القيادة السياسية في البلاد لدورها في السياسة الدولية.

كما أشير سابقاً إلى أن الهند تشكّل دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي، وهي "اتحاد ولايات" تجمعها سياسة خارجية ومصلحة واحدة، وهذا على عكس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم الدول الستَ، المتباينة في أهدافها ومصالحها وسياستها الخارجية، وتتمتع بأنظمة سياسية ملكية وراثية، لكن مع وجود قواسم مشتركة كثيرة في نوع النظامين السياسي والاقتصادي، والنظام الاجتماعي، والبيئة، والجغرافيا، وإلى حد كبير التركيبة السكانية الخليجية، التي يوجد فيها حضور عالٍ للعمالة الوافدة، بما فيها الهندية والآسيوية. هذه الحقيقة حول "فدرالية" الهند وتعددية الخليج، مع وجود سمات اقتصادية سياسية اجتماعية مشتركة تجمع دول الخليج، تعدّ مدخلاً لفهم مجالات التعاون، وكذلك القضايا الأحادية والجماعية، في العلاقة بينهما في الماضي، وكذلك الحاضر، وربما المستقبل.

2. النظام الاقتصادي:

يؤثر النظام الاقتصادي في عملية صنع القرار واتخاذه من زوايا عديدة؛ فالدول التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبياً، تتمتع بحرية أكبر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، إلى جانب تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات.[75]

[75] الكفارنة، *"العوامل المؤثرة"*، 22.

في البداية، تبنت الهند سياسات اقتصادية اشتراكية في إطار الاقتصاد المختلط؛[76] الذي يقوم على مركزية الدولة والاقتصاد الموجه، من دون إلغاء القطاع الخاص، وامتد هذا التوجه منذ استقلال الهند عام 1947 حتى العام 1991.[77]

تمت إعادة توجيه اقتصاد البلاد عام 1991، من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛ إذ طرح وزير المالية مانموهان سينغ البرنامج الإصلاحي الاقتصادي، وهو من مؤيدي اقتصاد السوق، وبصفته وزيراً للمالية الجديد آنذاك، وضع سياسات تهدف إلى تنشيط الاقتصاد والتخفيف من حدة مشكلة ميزان المدفوعات.[78] وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وتحريرها، وترك اقتصادها يخرج من العزلة ويواجه تحديات العولمة كونه جزءاً من اقتصاد السوق.[79]

حظي المكون الاقتصادي بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الهندية، في ظل وجود العولمة، والثورة الرقمية، والتجارة والتفاعل الاقتصادي، بما في ذلك حركة رأس المال والعمالة عبر البلدان.[80] وقد منح هذا البلاد دفعة كبيرة من حيث إمكانات الاستثمار وانتعاش الاقتصاد، وبالتالي، فقد امتلكت دوراً أكبر في مختلف المنتديات الإقليمية.[81]

شهدت العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي تطوراً عبر سياسة الانفتاح الخارجي للهند منذ عام 1991، إلا أنها شهدت تطوراً أكبر في القرن الحادي والعشرين، خاصة في إطار البرامج

---

[76] Congress, political party, 2021.

[77] قومان مناف، *"التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع اقتصاد في العالم"*، نون بوست/ تقارير (2017). bit.ly/3IkU4zX

[78] Walter Andersen, *"Recent Trends in Indian Foreign Policy"*, by The Regents of the University of California, Asian Survey, 41:5, ISSN: 0004–4687, (2001):770. bit.ly/39LIjOP

[79] Malhotra, *"India's Foreign Policy"*, (November 29, 2012).

[80] Rajiv Sikri, *"India's Foreign Policy - Determinants, Issues and Challenges"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 13, 2017). bit.ly/2OmJ7Cq

[81] J K Tripathi, *"Journey of Indian Foreign Policy: From Cold War Perceptions to Nuclear Capability and Beyond"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (December 19, 2014). bit.ly/2LITiAj

والمبادرات الحكومية والسياسات الاقتصادية، التي تبنتها نيودلهي مع حكومة ناريندرا مودي منذ عام 2014، كما سيتضح لاحقاً في مناقشات مجالات التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

1-2-ب العوامل الخارجية:

هي المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية خارج حدود الدولة، التي تحدد بدورها طبيعة السياسة الخارجية التي تتخذها الدولة تجاه الدول الأخرى. وتشمل العامل الجغرافي، وبنيان النظام الدولي، والمكانة الدولية للدولة.

1. العامل الجغرافي:

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة في سياستها الخارجية من نواحٍ عدة؛ حيث يحدد المجال الحيوي المباشر للسياسة الخارجية، ويحدد التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، كما أنهُ يحدد هوية الدولة، ونوعية التهديدات الخارجية.[82]

[82] سليم، *تحليل السياسة*، 150.

تقع الهند في جنوب آسيا،[83] وتتمتع بموقع إستراتيجي على مفترق طرق آسيا،[84] وهو ما يفرض عليها تحديات معقدة،[85] بينما توجد فرص أيضاً.[86]

يعدّ غرب آسيا جزءاً من الجوار الممتد للهند، وبالتالي فإنّ استمرار السلام والاستقرار في المنطقة من المصالح الإستراتيجية الحيوية للهند.[87] وتقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة غرب آسيا؛* لذا؛ فهي جزء لا يتجزأ من جوار الهند الممتد من حيث القرب الجغرافي، وتوسيع المصالح، وتنامي نفوذ الهند في المنطقة.[88] وبناء عليه، فقد نتج من العامل الجغرافي أهمية اقتصادية وإستراتيجية، في السياسة الخارجية وإستراتيجية الهندية تجاه دول الخليج العربية، وتحديداً في القرن الحادي والعشرين.

---

[83] يحد الهند المحيط الهندي من الجنوب، وخليج البنغال من الجنوب الشرقي، وبحر العرب في الجنوب الغربي. تشترك البلاد في حدودها البرية مع باكستان من الغرب، والصين ونيبال وبوتان من الشمال الشرقي، وبنغلاديش وميانمار (بورما) من الشرق. وتقع الهند على مقربة من جزر المالديف وسريلانكا في المحيط الهندي. انظر/ي إلى:
Ranjit Gupta, *"India's Relations with West Asia: A New Era Dawns"*, Middle East Institute, (March 7, 2017). bit.ly/2YWgAqc

[84] يقول راجيف سيكري - وهو دبلوماسي سابق وسكرتير متقاعد في وزارة الشؤون الخارجية الهندية - إن الهند تتمتع بموقع إستراتيجي على مفترق طرق آسيا، عبر خمسة "أقواس"، وهي، (الأول، "قوس النمو والازدهار" الممتد من الهند عبر جنوب شرق آسيا إلى شرق آسيا؛ في حين يمثل القوس الثاني، "قوس عدم الاستقرار والاضطراب" إلى غرب الهند الممتد من باكستان إلى أفغانستان والخليج العربي والعالم العربي؛ أما القوس الثالث، "قوس الطاقة" الممتد من الخليج العربي عبر بحر قزوين إلى مناطق روسيا في سيبيريا والقطب الشمالي؛ ويعدّ القوس الرابع، "قوس الاتصالات" الذي يشمل خطوط الاتصال البحرية للتجارة والطاقة في منطقة شمال المحيط الهندي؛ وأخيراً، القوس الخامس، "قوس عدم اليقين"، شمال الهند، ويشمل نيبال والتبت وشينجيانغ ودول آسيا الوسطى). انظر/ي إلى:
Rajiv Sikri, "*India's Foreign Policy Challenges"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (January 30, 2017). bit.ly/2Zn9yuh

[85] لمزيد من الاطلاع حول تحديات السياسة الخارجية الهندية وفق موقعها الجغرافي، انظر/ي إلى:
Ibid.
C.P. Ravindranathan, "Tasks for India's Foreign Policy in the Twenty First Century", public diplomacy-Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 02, 2015). bit.ly/2ZbhPRW

[86] لمزيد من الاطلاع حول الموقع الإستراتيجي للهند والفرص المتاحة، انظر/ي إلى:
Sikri, *"India's Foreign Policy"*, (January 30, 2017).

[87] Ganapathi, "*Think West",* (April 11, 2016). bit.ly/3oYYa21

* خريطة الموقع الجغرافي بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر/ي إلى:
ناصر التميمي، *"العلاقات الهندية-الخليجية: هل تصبح الهند "الصين" الجديدة؟"* ، مركز الجزيرة للدراسات، (2016). bit.ly/3Gz6zTZ

[88] Manjari Singh, *"India-Persian Gulf Relations: From Transactional to Strategic Partnerships"*, Claws Journal, (Summer 2020), 158. bit.ly/3EsBrnz

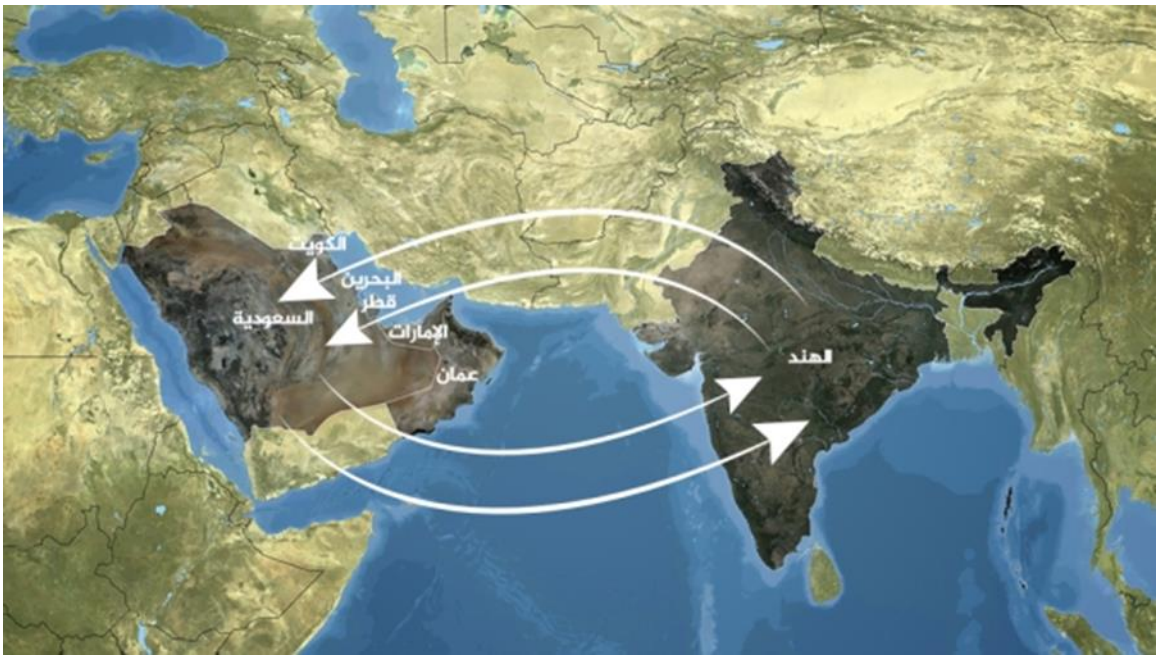

2. بنية النظام الدولي:

يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات في السياسة الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه؛ إذ إن التفاوت في الأبنية الدولية يؤثر في احتمالات الحرب والسلام داخل النسق الدولي، وكذلك يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين في السياسة الخارجية.[89]

كما أن التغير في شكل النظام الدولي وطبيعته، يؤثر في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة، بوصفها وحدة من الوحدات المكونة لهذا النظام؛ فالدول في ظل نظام تعدد الأقطاب، تتوافر لها حرية أكبر في الحركة، واتخاذ القرارات، كما يصبح للدول الصغرى قدرة أكبر على المناورة الخارجية، عن طريق التلويح بالانضمام إلى حلف معين، أو الانسحاب من حلف منضم إليه.[90]

---

[89] سليم، *تحليل السياسة*، 176.
[90] الكفارنة، *"العوامل المؤثرة"*، 31.

كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر ينتميان إلى أوروبا؛ بدأت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في بريطانيا العظمى، وانتقلت إلى باقي الدول الأوروبية. وأدت تلك الثورة إلى تحديث أساليب الإنتاج وعمليات التصنيع، واستولت على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام، ونشرت قوتها وتأثيرها عبر آسيا وأفريقيا وخارجها، من خلال الإمبريالية والاستعمار.[91]

وشهد القرن العشرون ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها قوة عظمى قلبت الميزان بشكل حاسم في كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وظهرت بوصفها زعيماً للتحالف الغربي بعد عام 1945.[92] كما ظهر الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية بوصفه قوة عظمى منافسة أمام الولايات المتحدة، وأصبح النظام الدولي مقسماً إلى معسكرين متعارضين: حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة، وحلف وارسو، أو دول (معاهدة الصداقة والتعاون ومساعدة المشتركين)، بقيادة الاتحاد السوفييتي.[93]

انتصر المعسكر الغربي في الحرب الباردة عام 1991؛ وذلك بعد انهيار الكتلة السوفييتية وحلف وارسو، وانتهاء الشيوعية بوصفها أيديولوجيا سياسية يتبناها عدد كبير من الدول رسمياً، نتيجة لتهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، وبالتالي، انتهاء الصراع الدولي الذي ساد منذ عام 1945، وانتهاء سباق التسلح بين القطبين الدوليين، وأدى ذلك إلى تشكيل نظام دولي جديد يتسم بالقطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[94] في التسعينيات.[95]

---

[91] Bhatia, "*Indian Foreign Policy",* (September 17, 2018).

[92] Ibid.

[93] Debnath Shaw, *"Changing dynamics of India's foreign policy"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (August 23, 2019). bit.ly/2Nb5k5V

[94] خليل عرنوس سليمان، *"الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"* ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (2011): 5. bit.ly/3pGybjh

[95] Bhatia, "*Indian Foreign Policy*", (September 17, 2018).

يناقش المفكرون والمحللون النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، إذا كان هذا القرن سينتمي إلى آسيا، أو إلى أفرو–آسيا، أو الصين، أو الهند، أو إلى مجموعة أخرى من الدول؛[96] حيث تشير بعض أدبيات العلاقات الدولية، إلى أن هيكل القطب الدولي، وفقاً للخصائص التقليدية القائمة على عدد القوى العظمى لم يعد موجوداً، وذلك بعد صعود مُتسارِع لعديد من الدول في النظام الدولي، ولم يعد من الضروري تفوق الدولة في كل مقومات القوة في آن واحد، لكي تصبح دولة مؤثرة في العلاقات الدولية، فقد يكفي التفوق في أحد مجالات القوة ليكون لها دور ملحوظ في السياسة الدولية، خصوصاً في سياقها الإقليمي.[97] في مثل هذا العالم من القرن الحادي والعشرين، تغيرت ظروف الهند، ومكانتها في النظام الدولي.

كان العامل الأوروبي حتى النصف الأول من القرن العشرين، المحدد الرئيس في العلاقات الهندية–الخليجية العربية؛ إذ كانت العلاقات تسير في إطار ما تسمح به القوى الاستعمارية في شبه القارة الهندية، وفي منطقة شبه الجزيرة العربية. وبعد الحرب العالمية الثانية؛ أي مرحلة الحرب الباردة، كان النظام الدولي (ثنائي القطب) وطبيعة العلاقات الإقليمية والعالمية، جزءاً من محددات السياسة الخارجية الهندية في علاقتها مع منطقة الخليج. وفي أواخر القرن العشرين، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتراجع الانقسام الأيديولوجي العالمي، والتوجه إلى التركيز على الاقتصاد؛ شكل ذلك محدداً أساسياً في السياسة الخارجية الهندية في غرب آسيا. أما في القرن الحادي والعشرين، في ظل نظام دولي تسعى الهند إلى المشاركة في تشكيله، برزت أهمية دول مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية والإستراتيجية في الإستراتيجية الهندية بوصفها محدداً أساسي في العلاقة.

---

[96] Ibid, (September 17, 2018).

[97] مالك عوني، *"الديناميات اللاقطبية لنشوء قوة كبرى هندية"*، مجلة السياسة الدولية، عدد 217 (2019):4.

3. المكانة الدولية للهند:

تحدد المكانة الدولية في بنيان النسق الدولي سلوكيات الدولة إزاء الدول الأخرى، ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق ضمن المؤشرات للقوة العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها الدولة.[98]

ويجب التمييز بين القدرة على التصرف وبين الممارسة الفعلية للقوة، فقد تمتلك الدولة العديد من عناصر القوة المادية وغير المادية، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد لا تكون قادرة على ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة، منها: مدى الإدراك للقوة، والنسبية في القوة،[99] التي تحدد بدورها سلوك السياسة الخارجية للدولة، وبالتالي، تقرر الدولة أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو أو ذاك، وترتبها في إطار محدد من الأولويات، يتفق على قدر مع ما تسمح به مواردها من القوة، لذلك، تحتل الدول مواقع مختلفة من الهيكل العالمي لعلاقات القوى.[100]

تعدّ الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة؛ إذ تبلغ 3,287,263 كيلومتراً مربعاً.[101] وثاني دولة بعد الصين من حيث عدد سكانها، ويقدر بنحو 1.4 مليار نسمة.[102]

---

[98] سليم، *تحليل السياسة*، 315.

[99] وليد جنسن، *تفسير السياسة الخارجية*، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك السعود، 1989)، 237-238.

[100] مقلد، *العلاقات السياسية*، 132.

[101] Global fire power 2022, Geography; Square Land Area- Coastline Coverage -Border Coverage-Waterway Coverage, Total Square Land Area by Country by Country. bit.ly/3pU8ZWn (accessed 11 March, 2022).

[102] World Population 2022, India Population. bit.ly/3vV0xde (accessed 11 March, 2022).

وقد حققت الهند نجاحاً ملحوظاً في النمو الاقتصادي؛ وتصنف سابع دولة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي عالمياً، وثالث أكبر اقتصاد آسيوي،[103] وثالث أكبر اقتصاد من حيث القوة الشرائية في العالم.[104] كما شهد الناتج المحلي الإجمالي الهندي نمواً وصل إلى نسبة 8.9% عام 2021.[105]

وتحتل الهند المرتبة 46 من بين 132 اقتصاداً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021.[106] وتعد من بين الدول الأولى في العالم في مجال البحث العلمي؛ حيث تم تصنيفها على أنها واحدة من أفضل خمس دول في مجال استكشاف الفضاء. كما تعدّ الهند الدولة الثالثة بين الوجهات الاستثمارية الأكثر جاذبية في مجال التكنولوجيا في العالم.[107]

أما على صعيد القوة العسكرية، فتصنف الهند بحسب معطيات عام 2022، على أنها رابع دولة من أصل 142 دولة، من ناحية القوة العسكرية في العالم.[108] وثالث أكبر قوة عسكرية في منطقة آسيا من أصل مجموعه 45 دولة مدرجة في المراجعة الدفاعية السنوية للقوة العسكرية الآسيوية.[109]

---

[103] GDP (current US$) – India, World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files (2020). bit.ly/3xKUPJW (accessed February 6, 2022).

[104] The World Bank, GDP per capita, PPP (current international $) – India,2020. bit.ly/3t1Kkkq (accessed March 11, 2022).

[105] Government of India, Ministry of Statistics and Programme Implementation, Gross Domestic Product 2021-22 (Second Advance Estimate). mospi.gov.in/ (accessed March 11, 2022).

ولمزيد من الاطلاع حول معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الهندي عبر السنوات السابقة، انظر/ي إلى:

Trading Economics, India GDP Annual Growth Rate. bit.ly/3pYGyXf (accessed March 11, 2022).

[106] Global Innovation Index 2021, India. bit.ly/3I0bzjy

[107] India Brand Equity Foundation, Science and Technology Development in India. bit.ly/3KH3p1B (accessed Dec, 17 2021).

[108] Global Firepower 2022. India Military Strength (2022). bit.ly/3GuTUjs (accessed 12 March, 2022).

[109] Global Firepower, Asian Military Strength (2022), bit.ly/3MHJMYR (accessed 12 March, 2022)

وتحتل الهند المرتبة السابعة من أصل 33 دولة، في القوة القتالية الإجمالية البحرية.[110] والدولة السادسة من أصل 98 دولة، في القوة القتالية الإجمالية الجوية لعام 2022.[111]

أما في المجال النووي، فتعدّ الهند قوة نووية منذ عام 1998.[112] كما تصنف الدولة 13 من أصل 15 دولة مولدة للطاقة النووية.[113]

كما تعدّ رابع دولة في العالم من حيث امتلاك سلاح مضاد للأقمار الصناعية منذ عام 2019.[114] ويأتي ترتيبها ثالثاً من حيث الإنفاق العسكري في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام 2021.[115]

عزز تنامي القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والإمكانات التكنولوجية، بل الجغرافية، للهند فرصاً لتكون قوة صاعدة، ومنافسة أمام الدول الأخرى في النظام الدولي؛ الأمر الذي مكّنها من التفاعل على

---

[110] لتفاصيل حول القدرات القتالية البحرية للبحرية الهندية، انظر/ي إلى:
World Directory of Modern Military Warships, Global Naval Powers Ranking (2022), Current ranking of the various naval services of the world provided by WDMMW. bit.ly/3tJHjV2 (accessed 12 March, 2022).
World Directory of Modern Military Warships, Indian Navy (2022), Current Active Inventory: 102 Fleet Units. bit.ly/3MJ5njA (accessed 12 March, 2022).

[111] لتفاصيل حول السلاح الجوي للهند، انظر/ي إلى:
World Directory of Modern Military Aircraft, Global Air Powers Ranking (2022), Current ranking of the various armed air services of the world provided by WDMMA. bit.ly/3MLALOs (accessed 12 March, 2022).
World Directory of Modern Military Aircraft, Indian Air Force (2022), Current Active Inventory: 1,645 Aircraft. bit.ly/3t5djnD (accessed 12 March, 2022).

[112] Pokhran Test: How India Fooled CIA and Tested its Nuclear Bombs, News Nation TV- YouTube, 18 May 2018. bit.ly/3J0Gr4Z

[113] Nuclear Energy Institute, Top 15 Nuclear Generating Countries - by Generation. bit.ly/3pV0aeQ (accessed March 11, 2022).

[114] India is now an elite space power: PM Narendra Modi, The World is One News, WION, 27 Mar 2019. bit.ly/36gdBiF
Modi's successful ASAT test announcement, ET Online- Economic Times, 27 Mar 2019. bit.ly/3JamIQy

[115] World military expenditure passes $2 trillion for first time, Stockholm International Peace Research Institute. (25 April 2022). bit.ly/3NCuWT2 (accessed May 29 2022).

المستويْن السياسي والاقتصادي، من خلال علاقتها الثنائية مع الدول، ومع المنظمات والمنتديات متعددة الأطراف في النظام الدولي،[116] ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1-2-ت الاستمرارية والتغيّر: أجندة السياسة الخارجية الهندية ومحدداتها

تتعرض السياسة الخارجية لأي دولة، إلى تغيّر أو إعادة تشكيل وفقاً للتغيرات في البيئة الخارجية أو في البيئة الداخلية، حسب الظروف السائدة في كل مرحلة.

يميز شارلز هيرمان بين أربعة أشكال من الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية، وهي: أولاً، التغيير التكيفي، ويقصد به التغيّر في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع استمرار بناء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي. ثانياً، التغيير البرامجي، يتجه إلى التغيير في أدوات السياسة الخارجية. ثالثاً، التغيير في الأهداف وليس تغيير الأدوات. رابعاً، التغيير في توجهات السياسة الخارجية، بما في ذلك تغيير الأدوات والإستراتيجيات والأهداف.[117]

تكمن "**سياسة الاستمرارية**" في السياسة الخارجية الهندية في أهدافها بالأساس القائمة على ضمان جوار سلمي وآمن مستقر، وتأمين الاستثمار الأجنبي، وزيادة نفوذ الهند محلياً وخارجياً.[118]

أما عن "**سياسة التغيير**" في السياسة الخارجية الهندية؛ فتأثرت السياسة الخارجية الهندية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ببنية النظام الدولي، وذلك من ثنائية قطبية دولية في مرحلة الحرب

---

[116] لمزيد من الاطلاع حول التفاعل الهندي الخارجي على مستوى العلاقات الخارجية الثنائية، وعلى مستوى المنتديات متعددة الأطراف، انظر/ي إلى:

Bhatia, *Indian Foreign Policy,* (September 17, 2018).

[117] سليم، *تحليل السياسية*، 100.

[118] Jitendra Nath Misra, *"Continuity and change in India's Foreign Policy"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (January 31, 2017). bit.ly/3aau9bh

الباردة، إلى أحادية قطبية دولية بعد الحرب الباردة، ومن ثم إلى نظام، ما زال في طور التشكيل في القرن الحادي والعشرين، وتسعى الهند إلى أن تكون إحدى القوى التي تشكّله. في حين تغيرت مكانة الهند عبر تلك المراحل، من دولة فقيرة، إلى دولة تسعى إلى الصعود، ومن ثم إلى دولة كبرى في النظام الدولي.

إن من أبرز السمات المميزة لسياسة الهند الخارجية في العقود الأولى بعد الاستقلال عدم الانحياز، ومناهضة الاستعمار والعنصرية، وسياسة اللاعنف، ونزع السلاح، وصنع السلام؛[119] حيث قاد مبدأ "التصور الذاتي بالعقلية المثالية لفلسفة المهاتما غاندي[120] عن اللاعنف والسلوك الأخلاقي و"ساتياغراها".[121] كما أن الالتزام بحماية استقلال الأمة قاد الهند إلى تبني سياسة "عدم الانحياز" في الشؤون العالمية؛ وأسهم جواهر لال نهرو، وهو رئيس الوزراء الأول للهند بين عامي (1947–1964)، في إيجاد "حركة عدم الانحياز"،[122] لتكون أداة فعالة لإدارة سياستها الخارجية في عالم ثنائي القطب؛[123] حيث نأت الهند بنفسها عن الانضمام إلى أي من المعسكرين الشرقي والغربي.

---

[119] Sikri, *"India's Foreign Policy,* (February 13, 2017).

[120] كرمشاند غاندي (من مواليد 2 تشرين الأول (أكتوبر) 1869، بوربندر، الهند – اغتيل في 30 كانون الثاني (يناير) 1948، دلهي)، محامٍ وسياسي وناشط اجتماعي وكاتب هندي. أصبح زعيم الحركة القومية ضد الحكم البريطاني للهند. على هذا النحو، أصبح يعدّ أباً لبلاده. يحظى غاندي بتقدير دولي بسبب مذهبه في الاحتجاج اللاعنفي، لتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي. انظر/ي إلى:
Mahatma Gandhi | Biography, The Editors of Encyclopedia Britannica. bit.ly/37fV6YV (accessed Oct 15, 2021)

[121] ساتياغراها: (مفهوم سنسكريتي هندي: "التمسك بالحقيقة") مفهوم قدمه المهاتما غاندي في أوائل القرن العشرين للإشارة إلى مقاومة حازمة وغير عنيفة للشر. انظر/ي إلى:
Satyagraha | philosophy, The Editors of Encyclopedia Britannica. bit.ly/3lujWMY (accessed Oct 15, 2021)

[122] يعدّ المؤرخون أن مؤتمر باندونغ الآسيوي الأفريقي الذي عُقد في الفترة من 18 إلى 24 نيسان (أبريل) 1955، هو بداية إنشاء حركة عدم الانحياز. هدف المؤتمر إلى تحديد وتقييم قضايا العالم في ذلك الوقت، واتباع سياسات مشتركة في العلاقات الدولية. بعد ست سنوات من مؤتمر باندونغ، تأسست حركة بلدان عدم الانحياز على أساس جغرافي أوسع في مؤتمر القمة الأول لبلغراد، الذي عقد خلال المدة 1-6 أيلول (سبتمبر) 1961. لقد فضل مؤسسو حركة عدم الانحياز إعلانها بوصفها حركة وليس منظمة من أجل تجنب الآثار البيروقراطية. وأهم أهدافها: دعم تقرير المصير والاستقلال الوطني وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية؛ ومعارضة الفصل العنصري؛ وعدم الالتزام بالاتفاقيات العسكرية متعددة الأطراف واستقلال دول عدم الانحياز عن القوة العظمى أو منع التأثيرات والمنافسات؛ ونزع السلاح؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بين جميع الأمم؛ ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. انظر/ي إلى:
"History and Evolution of Non-Aligned Movement", Public Diplomacy, Ministry of External Affairs-Government of India, (August 22, 2012). bit.ly/3lzsrzu

[123] Tripathi, "*Journey of Indian"*, (December 19, 2014).

ومع بداية السبعينيات، خرجت الهند عن اتجاه "عدم الانحياز" بشكل أكثر وضوحاً وعلناً؛ بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي عام 1971. كما أكدت رئيسة الوزراء آنذاك أنديرا غاندي في 1972، "على أن مشاكل البلدان النامية لا تواجه فقط بالمثالية، بل بوضوح شديد التفكير، وبالتحليل الجاد للوضع، وبالإدراك المتزايد لمصالح الهند على المسرح الدولي".[124]

وقد شهدت الهند – مع بداية التسعينيات – مرحلةً جديدةً في سياستها الخارجية، وأخذت تركز على الاقتصاد، وتزامن ذلك مع حكومة نارسيما راو عام 1991؛[125] إذ اتجهت الهند من نظام اقتصادي مختلط أقرب إلى التوجهات الاشتراكية[126]، إلى اقتصاد يعتمد سياسات ليبرالية منفتحة على الخارج.[127]

وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، اتسمت السياسة الخارجية الهندية باتجاه واقعي أكثر وضوحاً، لتثبت مكانتها عالمياً وإقليمياً. ففي عام 1998، أعلن رئيس الوزراء آنذاك أتال بيهاري فاجبايي "الهند دولة نووية كاملة"؛ وذلك بعد اختبارات القنابل النووية في بوخران في ولاية راجاستان الهندية.[128]

أما في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد اتبعت الهند "**سياسة الاستمرارية والتغيير**"، عبر متابعة مصالحها، من خلال ما يسمى "دبلوماسية التنمية".[129] وقد تجد الهند موقعها الإقليمي والعالمي، من خلال إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

---

[124] Rohan Mukherjee and David M Malone, "*Indian foreign policy and contemporary security challenges"*, International Affairs 87:1, he Royal Institute of International Affairs (2011): 87-90.
[125] Ibid.
[126] Achal Malhotra, *"India's Foreign Policy in the Post-Cold War Period"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (November 29, 2012). bit.ly/3qnVOex
[127] Misra, *Continuity and change,* (January 31, 2017).
[128] Pokhran Test: How India Fooled, 18 May 2018.
[129] Ibid.

تبلورت أجندة السياسة الخارجية الهندية ومحدداتها حول أهداف وقضايا جديدة؛ يمكن تقسيمها إلى قضايا عالمية تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف،[130] وقضايا أحادية تتطلب معالجة على المستوى الثنائي مع الدول.[131] ويوفر هذا التقسيم منهجية لتفسير مداخل السياسة الخارجية الهندية في المحافل الثنائية والإقليمية وغير الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وتتجه الهند إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الهندية ومتطلباتها نحو تحقيق "المصلحة الوطنية" للهند، القائمة على "الأمن والازدهار"، لتعزيز نفوذها محلياً وخارجيا"،[132] عبر مجموعة من الأدوات، أهمها: الدبلوماسية، والقوة الناعمة، والشتات الهندي، والقدرات العسكرية، والإمكانات الاقتصادية.[133] واستجابة إلى المعطيات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، وخاصة المكانة الدولية للهند، فإن أولويات السياسة الخارجية الهندية واهتماماتها تغيرت على الصعيدَيْن الإقليمي والدولي.

واتجهت الهند إلى تغيير مستوى اهتمامها تجاه منطقة غرب آسيا في القرن الحادي والعشرين، وتضمن هذا تبني سياسة محددة بشكل خاص، إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي "سياسة انظر غرباً" الخاصة بالمجلس حصراً، ومن ثَمَّ تطويرُ هذه السياسة، وإعطاؤها مضامين إضافية، تحت

---

[130] أهم القضايا العالمية في السياسة الخارجية الهندية، هي: محاربة الإرهاب، ونزع السلاح، والإصلاحات في مؤسسات الحكومة العالمية، وقضية تغير المناخ، وقضايا الفساد، والمال الأسود، وغسيل الأموال، وهاربون اقتصاديون في المنتديات العالمية. انظر/ي إلى:
Malhotra, *India's Foreign Policy"*, (December 18, 2019)

[131] تتمثل أهم القضايا الثنائية في السياسة الخارجية الهندية، الحدود مع جيرانها، خاصة الصين وباكستان، والنمو الاقتصادي مع جيرانها، إلى جانب متابعة التقلبات في مختلف المناطق في الجوار. انظر/ي إلى:
Sikri, *"India's Foreign Policy"*, (February 13, 2017).

[132] تتمثل أهداف السياسة الخارجية الهندية ومتطلباتها التالي: الهدف الأول: المصلحة الوطنية، ويشمل: تأمين الحدود لحماية وحدة الأراضي، ومكافحة الإرهاب عبر الحدود، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي، والأمن السيبراني؛ أي حماية الهند من التهديدات التقليدية وغير التقليدية. الهدف الثاني: خلق بيئة خارجية مواتية لتنمية شاملة للهند عبر استثمارات أجنبية مباشرة، ونقل التكنولوجيا الحديثة حتى تتمكن من تطوير بنية تحتية على مستوى عالمي في الهند. الهدف الثالث: ضمان سماع صوت الهند في المنتديات العالمية، وأن الهند قادرة على التأثير في الرأي العام العالمي بشأن القضايا ذات الأبعاد العالمية، مثل: الإرهاب، وتغير المناخ، ونزع السلاح، وإصلاح مؤسسات الحكم العالمي. الهدف الرابع: إشراك الشتات الهندي وجني أقصى الفوائد من وجودهم في الخارج، مع حماية مصالحهم. انظر/ي إلى:
Achal Malhotra, *"India's Foreign Policy: 2014-19: Landmarks, achievements and challenges ahead"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (July 22, 2019). bit.ly/3aX6vyi

[133] Sikri, *"India's Foreign Policy"*, (February 13, 2017).

مسمى "الارتباط بالغرب"، لتشمل الدول الستَ المشاركة في المجلس، إلى جانب دول أخرى في المنطقة. وتسعى الدراسة إلى فهم كيف نفذت هذه السياسات ("النظر" و"الارتباط" غرباً)، وما دلالاتها الإستراتيجية.

خاتمة:

باستعراض أهم المحطات التاريخية في السياسة الخارجية الهندية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، يتضح أن السياسة الخارجية الهندية بشكل عام مرت بأربع مراحل رئيسة، مستجيبة لعوامل ومتغيرات داخلية وخارجية، أسهمت في تشكيل السياسة الخارجية الهندية وتطورها وفق مصالحها ومتطلبات المرحلة.

شملت سياسة الهند الخارجية في القرن العشرين ثلاث مراحل، امتدت المرحلة الأولى من حصول الهند على الاستقلال عام 1947 إلى عام 1971، وامتدت الثانية من أوائل السبعينيات إلى نهاية الحرب الباردة عام 1991، أما المرحلة الثالثة فامتدت من أوائل التسعينيات إلى نهاية القرن العشرين. ويلاحظ أنّه في المرحلة الأولى من السياسة الخارجية الهندية، كانت المهمةُ الأساسيةُ لسياسة الهند المتبعة، النهوضَ بالأمة، مع تبني سياسة عدم الانحياز خارجياً. أما المرحلة الثانية، فكانت أكثر واقعية عندما وقّعت الهند اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي، لحماية مصالحها في الجوار الإقليمي وفي النظام الدولي. في حين كان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المهمة الأساسية لسياسة الهند الخارجية في المرحلة الثالثة، وذلك في ظل الانفتاح الخارجي الهندي على العالم.

أما المرحلة الرابعة من السياسة الخارجية الهندية، فاتسمت بسياسة أكثر وضوحاً وجرأة، نحو هدف التحول إلى دولة صاعدة إقليمياً وعالمياً، مستجيبة لعوامل ومتغيرات داخلية وخارجية، أسهمت في تشكيل أولوياتٍ وأهدافٍ جديدةٍ لإستراتيجية الهند في السياسة الخارجية، وذلك عبر الحكومات المتعاقبة خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. وتطمح الهند إلى أن تكون "قوة رائدة"، مشاركة في تشكيل "نظام دولي متعدد الأقطاب"، "لجعل القرن الحادي والعشرين، قرناً آسيوياً"، "بظهور الهند الجديدة"، واعتماد "مبدأ الأمة أولاً" عبر سعيها لتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

العلاقات الهندية الخليجية العربية في القرن العشرين

ارتبطت السياسة الخارجية الهندية إزاء دول منطقة الخليج، في النصف الثاني من القرن العشرين بشكل أساسي بسياق النظام الدولي، في الفترة التي عرفت باسم الحرب الباردة، والثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي؛ حيث وقفت الهند في إطار التحالفات الدولية في موقع مختلف عن دول الخليج العربية. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ موقف الهند من القوى الدولية تأثّر كثيراً، بموقف هذه القوى من الحروب التي شهدتها الهند في جوارها الجغرافي، والمواقف الدولية منها، التي كانت محدداً أساسياً في صنع السياسة الخارجية الهندية، بما في ذلك موقفها من القوى العظمى، وبالتالي موقفها من النظام الدولي.

إضافة إلى ذلك، كانت تغيرات النظام الإقليمي العربي، والاستقطاب والانقسام بين الدول العربية، وما رافقها أو ارتبط بها من التطورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، جزءاً من محددات السياسة الخارجية الهندية إزاء العلاقات مع منطقة الخليج العربية.

تمتد الحدود الزمنية لهذا الفصل من حصول الهند على الاستقلال في 15 آب (أغسطس) عام 1947،[134] وتشكيل حكومة جواهر لال نهرو (1947–1964) [135]، وصولاً إلى الولاية الثانية من حكومة أتال بيهاري فاجبايي، حتى نهاية القرن العشرين.

2-1 لمحة تاريخية: العلاقات الهندية – الخليجية العربية:

تتمتع الهند تاريخياً بعلاقات تاريخية واقتصادية وثيقة مع شبه الجزيرة العربية، وخاصة منطقة الخليج. كان أول طريق تجاري بحري مسجل تاريخياً في العالم، بين حضارة وادي السند وحضارة دلمون، التي كانت تقع في جزيرة البحرين والشاطئ المجاور للمملكة العربية السعودية.[136]

وبحلول عام 2000 قبل الميلاد، احتكرت دلمون التجارة بين شبه القارة الهندية وحضارات بلاد ما بين النهرين. وتُظهر السجلات والتحف التاريخية أن التجار من دلمون أقاموا فترات طويلة في جنوب آسيا والعكس صحيح؛ إذ كانت البضائع غير المتوفرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القطن والتوابل، تستورد من الهند بوساطة تجار دلمون.[137]

وفي وقت لاحق، سيطر التجار العرب من اليمن وسلطنة عُمان على التجارة بين الهند وشبه الجزيرة العربية. وفي العصر الروماني، كان اليمن ممراً لبعض أنواع البخور عالية القيمة، سواء أكان مصدرها

---

[134] Rajiv Bhatia, *"Indian Foreign Policy in 21st Century"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 03, 2019) bit.ly/2LFgPSQ

[135] جواهر لال نهرو (1889- 1964): أول رئيس وزراء للهند المستقلة (1947-1964)؛ أسس حكومة برلمانية وأصبح معروفاً بسياساته الحيادية (عدم الانحياز) في الشؤون الخارجية. كما كان أحد القادة الرئيسين لحركة استقلال الهند في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. انظر/ي إلى:
Jawaharlal Nehru, *prime minister of India*, The Editors of Encyclopedia Britannica. bit.ly/3fvFK6Z (accessed Oct 15, 2021)

[136] Akhilesh Pillalamarri, *"India and the Gulf States Share a Long History"*, the diplomat; Asia- pacific, June 10, 2016. bit.ly/39nEwLa (accessed June 15, 2022)

[137] Ibid.

محلياً أم من الهند. في الوقت نفسه، كانت عُمان تهيمن على تجارة المحيط الهندي بين الهند والشرق الأوسط وشرق أفريقيا. وبحلول نهاية الألفية الأولى، أصبحت التجارة العمود الفقري الاقتصادي بين الهند والجزيرة العربية.[138]

كان معظم البضائع تتدفق من الهند نحو شبه الجزيرة العربية، ولم يكن لدى الأخيرة الكثير لتصديره إلى الهند، باستثناء الأموال التي استخدِمت لشراء التوابل والقماش والسلع الأخرى الموجودة في الهند. ومع ذلك، كان الاستثناءُ الوحيد لهذه القاعدة صناعةَ اللؤلؤ، التي كانت أهم صادرات منطقة الخليج (أبو ظبي، ودبي، وقطر) حتى اكتشاف النفط.[139]

نمت العلاقات بين منطقة الخليج وشبه القارة الهندية بشكل أقوى، خلال مرحلة الحكم البريطاني؛ إذ سيطر البريطانيون على شبه القارة الهندية، بحلول منتصف القرن التاسع عشر، واكتسبوا موقعاً عسكرياً إستراتيجياً، إضافة إلى مكون اقتصادي. كما أنشأ البريطانيون محمية على أبو ظبي عام 1820، وعدن عام 1839، التي كانت تُدار بوصفها مقاطعة تابعة للهند البريطانية. وفي وقت لاحق، تم إنشاء محميات بريطانية على عُمان، وقطر، والكويت، والبحرين ودبي، والمناطق الأخرى التي شكّلت فيما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت الشؤون البريطانية في دول الخليج العربية خاضعة لإدارة مسؤولين بريطانيين في الهند، يساعدهم على الأغلب جنود هنود تحت قيادة بريطانية.[140]

بدأت العلاقة بين الهند ودول الخليج بالتحول بعد اكتشاف النفط، واستقلال الهند عام 1947؛ وبدأ الميزان التجاري يتحول أكثر لصالح دول الخليج التي تصدر النفط. إضافة إلى ذلك، لم تستطع الهند

[138] Ibid.
[139] Ibid.
[140] Ibid.

المستقلة ربط دول الخليج بها اقتصادياً بالطريقة التي فعلها البريطانيون. لقد استخدمت دول الخليج الروبية الهندية كعملة كانت مربوطة بالجنيه البريطاني عند استقلال الهند. ومع ذلك، في عام 1959، قدمت الهند عملة منفصلة (الروبية الخليجية)، لدول الخليج. وعندما تم تخفيض قيمة الروبية في عام 1966، قدمت دول الخليج عملاتها الخاصة، وكانت سلطنة عُمان آخر من فعل ذلك في عام 1970.[141]

على الرغم من العلاقات التاريخية وخاصة التجارية، بين منطقتي شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربية، فإنها لم تشهد تطوراً ملحوظاً في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ كان للنظام الدولي (ثنائي القطب) الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، دورٌ مؤثرٌ ومحددٌ في العلاقات الهندية الخليجية العربية.

2-2 السياسة الخارجية الهندية تجاه دول الخليج العربية (النصف الثاني من القرن العشرين):

يمكن تقسيم مراحل السياسة الخارجية الهندية في غرب آسيا إزاء دول الخليج العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى مرحلتين أساسيتين، استناداً إلى تطورات النظام الدولي؛ تمثلت المرحلة الأولى بالحرب الباردة، وهي ذاتها مرحلة ما بعد الاستعمار، وتشكُّل الدول في شبه القارة الهندية، وفي منطقة شبه الجزيرة العربية. أما المرحلة الثانية فتشمل فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية عام 1991 إلى نهاية القرن العشرين 2000.

2-2-أ الحرب الباردة (1947-1991):

[141] Ibid.

شكل استقلال الهند نقطة البداية في الدراسة للسياسة الخارجية الهندية. ولا بد من التنويه إلى أنّ العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على المستوى الرسمي ارتبطت بتواريخ تشكيل هذه الدول واستقلالها.[142]

كانت السعودية من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الهند في عام 1947.[143] تلتها عُمان في عام 1955، وتم ترقية العلاقة الدبلوماسية عام 2008.[144] ومُثِّلت حكومة الهند في الكويت بمفوض تجاري في عام 1961، ثم بقنصل في العام نفسه، وتمت ترقية التمثيل إلى سفارة بين الهند ودولة الكويت في عام 1962.[145]

أقامت الهند والإمارات علاقات دبلوماسية، بعدما افتتحت الإمارات سفارتها في نيودلهي عام 1972، وتم افتتاح السفارة الهندية في أبو ظبي في عام 1973.[146] وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الهند

---

[142] قبل الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، فقط السعودية والكويت، كان لهما علاقات دبلوماسية كاملة منتظمة مع دول أخرى. أما البحرين وقطر وإمارات الساحل السبع - التي شكلت فيما بعد الإمارات العربية المتحدة -، كانت لا تزال محميات بريطانية، وليست دولاً ذات علاقات دبلوماسية كاملة مع دول ثالثة. في حالة سلطنة عُمان، كانت علاقتها مع بريطانيا قائمة على معاهدة الصداقة بين البلدين الموقعة في عام 1798 - وهي الأولى من نوعها بين الدول الخليج العربية وبريطانيا – من دون أن تصبح السلطنة مستعمرة بريطانية، وبالتالي حافظت على علاقات سياسية قليلة - علاقات دبلوماسية أقل مستوى - مع الدول الأخرى، ومنها علاقتها مع الهند منذ عام 1955. لمزيد من المعلومات حول استقلال أو تأسيس وتشكيل الدّول الخليجية العربية الستّ، انظر/ي إلى:
René Rieger, *"The Foreign Policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990"*, thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Middle East Politics- University of Exeter (June 2013) 96. bit.ly/3yazr0Q
عين على المملكة، نشأة الدولة، وزارة الخارجية- المملكة العربية السعودية. bit.ly/3otMl72 (تاريخ الدخول: 6 كانون الأول (ديسمبر) 2021).
السياسة الخارجية لدولة الكويت، وزارة الخارجية - دولة الكويت. bit.ly/3pvtmbh (تاريخ الدخول: 6 كانون الأول (ديسمبر) 2021).
عن عُمان – الدولة - التاريخ، الوزارة الخارجية العمانية-سلطنة عُمان. bit.ly/333HjWt (تاريخ الدخول: 6 كانون الأول (ديسمبر) 2021).
المؤسس، وزارة الخارجية والتعاون الدولي - دولة الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3lDykSf (تاريخ الدخول: 6 كانون الأول (ديسمبر) 2021).
تاريخ الوزارة، وزارة الخارجية - دولة قطر. bit.ly/3EwvKot (تاريخ الدخول: 6 كانون الأول (ديسمبر) 2021).
عن البحرين - الدولة - التاريخ، وزارة الخارجية - مملكة البحرين. bit.ly/3psKmit (تاريخ الدخول: 6 كانون الأول (ديسمبر) 2021).
[143] *"India-Saudi Arabia Relations"*, Ministry of External Affairs- Government of India, (2013). bit.ly/3sqwQLU (accessed December 6, 2021).
[144] *"India and Oman Bilateral Relations"*, Embassy of India – Oman- Muscat, (June 2021). bit.ly/3c2lJmB (accessed April 5, 2022).
[145] History, Embassy of India- Kuwait. bit.ly/3DJgbJU (accessed December 6, 2021).
[146] *"India-UAE Bilateral Relations"*, Embassy of India - Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/3nxX5zp (accessed December 6, 2021).

والبحرين في عام 1973.[147] كما تم تعيين أول قائم بالأعمال في سفارة دولة قطر لدى الهند في عام 1973، في حين تم تعيين أول سفير لدولة قطر لدى الهند في عام 1974.[148]

1. قضايا العلاقات السياسية الهندية الخليجية العربية:

تباينت مواقف كُلٍ من الهند ودول الخليج العربية إزاء قضايا النظام الدولي، وانعكس ذلك على الموقف من القضايا في الجوار الجغرافي، لكل من الطرفين. ويمكن القول إنّه على الرغم من أهمية الموقع الجغرافي في صنع السياسة الخارجية للدول، فإنّه لم يحظَ بأهمية بوصفه محدداً أساسياً في سياسة الهند الخارجية إزاء دول الخليج العربية، خلال فترة الحرب الباردة؛ وكان النظام الدولي المحدد الأكثر تأثيراً، من حيث تشكيل طبيعة العلاقات الدولية والإقليمية، وبالتالي، ما رافقها من تحديد مواقف الدول إزاء الخلافات والقضايا السياسية والاقتصادية.

واقعياً، تبدو العلاقات الهندية الخليجية في النصف الثاني من القرن العشرين مثالاً جيداً على مقولات النظرية الواقعية الجديدة، بشأن محورية دور هيكل النظام الدولي في تحديد السياسات الخارجية للدول، وعلى الربط بين أولويات الدولة (الهند) الخارجية، المتمثلة في حسم الصراعات في محيطها الإقليمي، مع التوزيع القطبي للقوة في العالم. في حين جاءت المواقف الدولية والإقليمية من المتغيرات السياسية خلال الحرب الباردة وفق تقسيم طبيعة العلاقات، في سياق النظام الدولي ثنائي القطب.

كانت طبيعة العلاقات في شبة القارة الهندية وفي منطقة غرب آسيا، محدداً مهماً في العلاقات بين الهند ودول الخليج العربية في فترة الحرب الباردة؛ حيث أسهمت العلاقات الهندية السوفييتية، في تقارب

[147] Embassy of India- Bahrain (2021). bit.ly/3oQ94ZW (accessed December 6, 2021).
[148] Qatar Embassy in New Delhi - Republic of India, About Us. bit.ly/3neKmCK (accessed December 6, 2021).

العلاقات بين دول الخليج العربية مع باكستان، وبالتالي أدى ذلك إلى وقوف دول الخليج العربية إلى جانب باكستان في حروبها مع الهند. في المقابل، أسهمت سياسة دول الخليج العربية الستِ إزاء كلٍّ من إيران والعراق من جهة،[149] وعلاقة الهند مع العراق من جهة أخرى، في اختلاف العلاقات الهندية الخليجية العربية وتوترها، على إثر أزمة الخليج الثانية: الحرب العراقية الكويتية (1990–1991).

يمكن التطرق إلى أبرز المحطات التاريخية التي شكلت القضايا السياسية بين الهند ودول الخليج العربية، من خلال التطرق إلى أهم المتغيرات الإقليمية في آسيا، وقد شكلت تلك المتغيرات بدورها عواملَ وأسباباً أثرت في تطور العلاقات الهندية الخليجية العربية خلال فترة الحرب الباردة. وهي كالتالي:

أ. حروب الهند في محيطها الإقليمي:

خاضت الهند، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أربعة حروب في محيطها الإقليمي، وهي: الحرب الهندية الباكستانية الأولى (1947–1949).[150] والحرب الهندية الصينية عام 1962.[151]

---

[149] صاغت دول الخليج العربي الستَ (السعودية، وعُمان، والكويت، والإمارات، والبحرين، وقطر)، سياستها تجاه إيران والعراق بعد حصولها على الاستقلال - في السبعينيات من القرن العشرين -، بما يحقق أربعة أهداف رئيسة، وهي: الأمن الخارجي وسلامة الأراضي، والاستقرار الداخلي، والازدهار الاقتصادي، وتحقيق توازن قوى شبه إقليمي مستقر، من دون ظهور إيران أو العراق بوصفهما قوة خليجية مهيمنة. في حالة السعودية، يجب إضافة هدفين إضافيين، هما: حماية دائرة نفوذها في الجزيرة العربية، والحفاظ على دورها بوصفها قائدة للعالم الإسلامي. أنظر/ي إلى:

Rieger, *The Foreign Policy,*95.

[150] بدأت الحرب الهندية الباكستانية الأولى في تشرين الأول (أكتوبر) 1947، وتم ترتيب وقف إطلاق النار في كانون الثاني (يناير) 1949، وإنشاء خط لوقف إطلاق النار، يسمى الآن "خط السيطرة". انظر/ي إلى:

Nukes of Hazard blog, *"History of Conflict in India and Pakistan"*, Center for Arms Control and Non-Proliferation, Washington, (November 26, 2019). bit.ly/3t8zuGz

[151] Tripathi," *Journey of Indian"*, (December 19, 2014).

والحرب الهندية الباكستانية الثانية عام 1965.[152] واندلعت حرب أخرى بين الهند وباكستان عام 1971، أسفرت عن انفصال باكستان الشرقية (بنغلاديش) عن باكستان الغربية عام 1971.[153]

وكانت الحروب التي دخلتها مع محيطها الجغرافي، أبرز العوامل التي شكّلت سياسة الهند الخارجية، وعلاقتها مع الدول الأخرى؛ وعلى أثر الحرب الهندية الصينية، تحطمت "عقيدة التعايش السلمي"* بين البلدين، كما أسهمت هذه الحروب في حسم توجه سياسة الهند الخارجية لتقوية العلاقة مع السوفييت.[154]

---

[152] Shikha Goyal, *"What were the reasons behind Indo-Pakistan War and its effects?"*, Jagran josh, 2021. bit.ly/3ftl27P

[153] K.P. Fabian, *"India's Foreign Policy"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (May 05, 2018). bit.ly/3jHIWxo

* وقعت جمهورية الصين الشعبية والهند اتفاقية للتجارة والاتصالات بين منطقة التبت في الصين والهند في 29 نيسان (أبريل) 1954، تقوم على خمسة مبادئ: الاحترام المتبادل لوحدة أراضي الطرف الآخر وسيادته؛ وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية للآخر؛ والمساواة والمنفعة المتبادلة؛ والتعايش السلمي. انظر/ي إلى:

The Five Principles, *Ministry of Foreign Affairs of the people's Republic of China*, Boutros Boutros Ghali (May 2004). bit.ly/37mZ6H3

[154] في أعقاب خسارة الهند الحرب الحدودية مع الصين عام 1962، ومطالبة الولايات المتحدة من الهند، بتنازلات إقليمية لباكستان بشأن منطقة كشمير المتنازع عليها مقابل الحصول على دعم لمحاربة الصين، تحولت نيودلهي إلى موسكو. أصبح من الضروري بالنسبة إلى الهند أن تجد مصادر مالية وتكنولوجيا وأسلحة. لا بد من التنويه إلى أن هناك بعض الوثائق التي قد تم الكشف عنها لاحقاً، تشير إلى التواصل الهندي السوفييتي، وأهمية دعم الاتحاد السوفييتي للهند قبل حربها مع الصين. كما أدت أزمة بنغلاديش عام 1971 إلى تقارب بين الهند والاتحاد السوفييتي؛ على أثر دعم الولايات المتحدة الأمريكية باكستان في حرب 1971، ووقّعت الهند معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتي في آب (أغسطس) من ذلك العام. عُقد اجتماع اللجنة الهندية السوفييتية المشتركة حول التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، في دلهي في عام 1973. استمر تطور العلاقة لاحقاً، بما ذلك زيارة رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي إلى الاتحاد السوفييتي في عام 1985، وتم التوقيع على اتفاقيتين اقتصاديتين طويلتي الأمد قبل نهاية الحرب الباردة. انظر/ي إلى:

Lindsay Hughes, "*India's Diminishing Purchases of Russian Military Systems: An Analogy for the Overall Relationship?*", Future Directions International, (2 MAY 2018). bit.ly/3J8V0Ed

Auriol Weigold, "*India and Russia: An Unbroken, Long-Term Relationship*", Future Directions International,(9 July 2019). bit.ly/3oCX2Ec

relations between the Soviet Union and India, *Wilson Center Digital Archive*, International History Declassified. bit.ly/3LYWKA2 (accessed May 29 2022).

J.A. Naik, *"Soviet Policy on Kashmir"*, Sage Publications, Ltd; India Quarterly, Vol. 24, No. 1 (January-March 1968), 54. bit.ly/3HVwx3A

Iftekhar Ahmed Chowdhury, *"US Role in the 1971 Indo-Pak War: Implications for Bangladesh-US Relations"*, Institute of South Asian Studies (ISAS), 2013. bit.ly/3IuhZck

"Treaty of Peace, Friendship and Co-operation, Treaty of Peace, Friendship and Cooperation Between the Government of India and- the Government of the Union of Soviet Socialist Republics", New Delhi; Media Center, Ministry of External Affairs Government of India, (August 09, 1971). bit.ly/3s1szSz

وفي المقابل، أسهمت العلاقات الهندية السوفييتية في جعل دول الخليج العربية أقرب إلى باكستان منها إلى الهند، خلال الحرب الباردة؛ حيث عدّت دول الخليج، باستثناء الكويت،* باكستان بمنزلة حصن ضد التوسع السوفييتي.[155] وحظيت السعودية بوضع خاص في علاقاتها مع باكستان مقارنةً مع باقي دول الخليج الأخرى؛ نتيجة وجود النفوذ السياسي والديني السعودي في باكستان، ودعمت السعودية باكستان في حروبها مع الهند في عام 1965، وعام 1971، ليشمل التعاون مجالات الأمن والدفاع.[156]

جاء دعم دول الخليج العربية بشكل عام والسعودية بشكل خاص، لباكستان، نتيجة طبيعة العلاقات الإقليمية في غرب آسيا، التي قد تشكلت خلال الحروب الهندية في محيطها الإقليمي؛ حيث تبلورت العلاقات الهندية السوفييتية مقابل العلاقات الخليجية الباكستانية، وما رافقها من مصالح سياسية وإستراتيجية واقتصادية حكمت طبيعة العلاقات في غرب آسيا.

ب. أزمة الخليج الثانية: الحرب العراقية الكويتية (1990–1991)

غزت القوات العراقية الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990 حتى شباط (فبراير) 1991. وبعد ستة أيام من الغزو، أعلن البرلمان العراقي ضم الكويت، لتكون المحافظة التاسعة عشرة في جمهورية

* كانت الكويت الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي أرادت علاقات أوثق مع الاتحاد السوفييتي؛ اعتبر المسؤولون الكويتيون الاتحاد السوفييتي القوى العظمى التي تلعب دوراً مهماً في الشؤون والقضايا الدولية والإقليمية، وخاصة في أزمة الكويت عام 1961، واستخدام الاتحاد السوفييتي حق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة ضد التدخل في الكويت. تعود العلاقات الدبلوماسية بين الكويت والاتحاد السوفييتي إلى عام 1963، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون تقني عام 1964، واتفاقية حول التعاون الثقافي والتنمية التجارية عام 1965. وفي عام 1975، تم إبرام اتفاقية عسكرية بين الطرفين. في الثمانينيات، تكثفت العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والكويت، وارتبط ذلك ببدء الحرب بين إيران والعراق، والوقوف جنباً إلى جنب. انظر/ي إلى:
Elena Melkumyan, *"A Political History of Relations between Russia and the Gulf States"*, The Arab Center for Research and Policy Studies (2019): 3-4. bit.ly/3HRZOMG

[155] Shahid M. Amin, "Security in the Gulf: Pakistan's Role and Interest", Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan Horizon, Vol. 51, No. 1 (January 1998): 26-27. bit.ly/3DOxEjh

[156] لمزيد من الاطلاع حول العلاقات السعودية الباكستانية، انظر/ي إلى:
Safdar Sial, *"Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations"*, NOREF Report, (October 2015). bit.ly/31E8dn1
Amin, *"Security in the Gulf"*, 17-28.

العراق. وكانت الأزمة الاقتصادية التي واجهتها بغداد بسبب حربها مع إيران (1980–1988) من أسباب التحرك العراقي؛ الأمر الذي رآكم ديوناً دوليةً كبيرةً على العراق. وطلبت العراق من الكويت أن تلغي الديون؛ حيث كان يرى صدام حسين أنهُ خاض حرباً باهظة الثمن مع إيران نيابة عن دول الخليج العربية وحمايتها، وبناء عليه يجب إلغاء الديون، في حين رفضت الكويت ذلك.[157]

دعمت دول مجلس التعاون للخليج العربية (السعودية، والإمارات، والبحرين، وقطر، وعُمان) الكويت ضد العراق؛ حيث عقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعاً طارئاً بالقاهرة في 3 آب (أغسطس) 1990، على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية، كما نجحت جهود دول المجلس في عقد القمة العربية الطارئة في القاهرة في 10 آب (أغسطس) 1990. وقد سبقها اجتماعان لوزراء الخارجية العرب، ووزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي يومي 3 و4 آب (أغسطس) 1990 على التوالي.[158]

كما كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن لتأمين انسحاب قوات النظام العراقي السابق، وعودة الشرعية من دون قيد أو شرط، بدءاً من القرار (660) الصادر في 3 آب (أغسطس) 1990، الذي أدان الغزو وطالب بانسحاب فوري وغير مشروط، مروراً بالقرار (678) في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، الذي أجاز استخدام الوسائل اللازمة لدعم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها، وإعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، وصولاً إلى قرارات أخرى صدرت لإزالة آثار العدوان. وتوّجت الجهود والمواقف الخليجية بقرارات اتخذتها القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون، التي عقدت في الدوحة خلال كانون الأول (ديسمبر) 1990؛ حيث أكدت القمة

---

[157] Ibid, 76.

[158] *أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية*، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحرير - دولة الكويت. bit.ly/3rcHzuC (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).

وقوف دول المجلس ضد العدوان ومقاومته وإزالة آثاره ونتائجه، من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو يعدّ اعتداءً على جميع الدول الأعضاء. كما قدمت دول المجلس دعمها العسكري والمادي من أجل التحرير الذي تحقق في شباط (فبراير) 1991، كما عملت بعد ذلك على المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإزالة آثار الغزو والاحتلال.[159]

وجاء موقف الهند من الغزو العراقي للكويت، محكوماً بعوامل عدة: أولها، عدم الاستقرار في النظام السياسي الهندي؛ أثناء أزمة الكويت – أي بين آب (أغسطس) 1990 وشباط (فبراير) 1991 –؛ حيث كان للهند حكومتان قصيرتا المدى، الأولى برئاسة سينغ، بين تشرين الثاني (نوفمبر) 1989 وتشرين الثاني (نوفمبر) 1990. والحكومة الثانية برئاسة شاندرا شيخار تشرين الثاني (نوفمبر) 1990 وحزيران (يونيو) 1991). وكلتاهما حكومات أقلية، وأثّر ذلك في إدارة السياسة الخارجية الهندية في التعامل مع أزمة الكويت. وثانيها، العلاقات الودية التقليدية مع العراق، الذي كان يوجد فيه أيضاً ما يقرب من 180 ألف مغترب هندي.[160]

لم تُدِن الهند الغزو العراقي للكويت، بل أخذت مواقف تضعها في المعسكر المضاد لدول الخليج العربية. وكان أول بيان هندي صدر في 3 آب (أغسطس) 1990، قد سلّط الضوء على المخاوف بشأن الهنود المحاصرين في منطقة الصراع – العراق والكويت –. أصبح الموقف الهندي أكثر وضوحاً بعد إبداء معارضتها لاستخدام القوة لتسوية الخلافات في العلاقات بين الدول، بينما في الوقت نفسه يدعو إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت، ولم يستخدم كلمة "إدانة" وهذا أزعج الكويت. كما

---

[159] المرجع السابق.

[160] Md Muddassir Quamar, P. R. Kumaraswamy, "*The Kuwait Crisis of 1990–1991: The Turning Point in India's Middle East Policy*", Contemporary Review of the Middle East 6(1), (2019):79- 80. bit.ly/3lXLSrM

شعر حكام الكويت بخيبة أمل، بسبب زيارة وزير الخارجية الهندي العراق، واجتماعه مع صدام حسين، في 20 آب (أغسطس) 1990. كان ينظر إلى هذا على أنه تأييد هندي للغزو العراقي والضم.[161]

في المرحلة اللاحقة من الأزمة، عندما ترأس رئيس الوزراء شاندرا شيخار الحكومة، قدّمَت الهِند دعماً لوجستياً محدوداً للطائرات الأمريكية العاملة من قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، لتحرير الكويت. لكنّ ذلك لم يكف لتصحيح العلاقات المتوترة مع الكويت.[162]

يتضح مما سبق، أن القضايا والمتغيرات السياسية التي حكمت طبيعة العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إبان الحرب الباردة، أسهمت في اختلاف المواقف بين الجانبين؛ وخلقت مسافة أمام تطور العلاقات الهندية الخليجية العربية.

2. الاقتصاد في العلاقات الهندية الخليجية العربية:

شكّل النفط الخليجي، والعمالة الهندية، أبرز مكونين في العلاقات الاقتصادية الهندية الخليجية العربية في القرن العشرين.

وتم اكتشاف النفط في منطقة الخليج في ثلاثينيات القرن العشرين، واستمرت السيطرة الغربية (الأمريكية والأوروبية) على موارد نفط الخليج العربي إلى فترة الستينيات وأوائل السبعينيات.[163]

ويعود وجود العمال الهنود في منطقة الخليج، إلى عام 1935، عندما استأجرت شركة البحرين للبترول، 45 عاملاً هندياً، وبحلول عام 1939، لعب العمال الهنود أدواراً رئيسة في السعودية والبحرين وقطر.

[161] Ibid, 80-81.
[162] Ibid, 81.
[163] Hossein Askari, *"Oil—Discovery and Production in the Persian Gulf (1900–1945)"*, Appendix: Oil—Facts and Prices, (2013): 27-55. bit.ly/3FsYE9L

ومع ظهور صناعة البترول في الخليج، زاد الطلب على العمالة الهندية؛ نظراً إلى نقص العمالة المحلية في دول الخليج.[164]

نما عدد الهنود الذين يعيشون ويعملون في دول الخليج العربي (السعودية والكويت وقطر والبحرين وعُمان والإمارات) منذ الطفرة النفطية في منطقة الخليج؛[165] حيث بدأت حركة كبيرة للعمال الهنود إلى الخليج، مع زيادة الهجرة السنوية للهنود؛ فقد ازداد عدد الهنود في الإمارات من 4600 في عام 1975 إلى 125 ألفاً بحلول عام 1985؛ أي تضاعف العدد أكثر من 27 ضعفاً في عشرة أعوام.[166]

وتبعاً لما سبق، فقد نمت العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، مع تزايد واردات الهند من النفط والغاز، وكذلك تزايد الفرص التجارية. وكانت في زيادة مستمرة خلال الأعوام 1970 و1980 و1990 على وجه الخصوص بسبب زيادة واردات النفط.[167]

وارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون للخليج العربية من (1859.17 مليون دولار) في عام 1980، إلى (4335 مليون دولار) في عام 1990.[168]

2-2-ب انتهاء الحرب الباردة إلى نهاية القرن العشرين (1991-2000):

---

[164] Crockett Benjamin, *"India - Gulf Cooperation Council Relations: Raj Version 2.0?"*, East South Asia Center for Strategic Studies Washington DC (2013): 3. bit.ly/3FuasIN

[165] Anil Trigunayat, *"India's outreach to the Middle East and West Asia"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 27, 2018). bit.ly/3aSWnGx

[166] Robert Anderson, *"India and the GCC: Bound by history"*, Gulf business, (August 12, 2017). bit.ly/3pxR6LM

[167] Zahra Abotorabiar, "*The GCC States and India Relations (the Relations Between GCC States and India)*", International Journal of Research in Applied, Natural and Social Sciences, Vol. 3, Issue 6, (June 2015): 1. bit.ly/2JhFeME

[168] محمد، "*العلاقات الخليجية الهندية*"، 48.

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي، عام 1991، وتراجع الانقسام الأيديولوجي العالمي، إلى اختفاء الاختلاف أو الخلاف في مواقف الهند مقارنة بدول مجلس التعاون. وتوقفت الهند بعد العام 1991، عن النظر إلى غرب آسيا من منظور قضاياها مع باكستان، بعد أن تراجعت أهمية باكستان أيضاً في السياسات الخارجية الأمريكية والخليجية، بعد انتهاء الاستقطاب الدولي بين الرأسمالي والشيوعي.

أما عن علاقة الهند مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانت هناك زيارات متبادلة على المستوى الدبلوماسي، أهمها زيارة وزير الخارجية الكويتية إلى الهند عام 1992.[169] وفي العام نفسه، زار رئيس دولة الإمارات، آنذاك، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الهند.[170]

وجاءت الزيارات المتبادلة بين الهند وعُمان، كالتالي: زيارة رئيس الوزراء الهندي نارسيما راو إلى عُمان في عام 1993. كما زار الرئيس الهندي شانكار دايال شارما عُمان في عام 1996. وزار السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد الهند في عام 1997. وزار رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فجباي عُمان في عام 1998.[171]

ومن أهم الزيارات التي أجريت بين الهند وقطر، هي، زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد آنذاك، إلى الهند في عام 1999.[172] كما زار نائب الرئيس الهندي كريشان البحرين في عام 1999.[173]

---

[169] *"Brief on India-Kuwait Trade and Economic Relation: Bilateral Brief on India-Kuwait Economic and Commercial Relations"*, Embassy of India Kuwait. bit.ly/3GyOwNn (accessed April 5, 2022)

[170] Bilateral Visit - Embassy of India, Abu Dhabi, UAE. bit.ly/3Bn8uXS (accessed December 25, 2021).

[171]"India-Oman Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (November 2017). bit.ly/3bMGVN9

[172] *"Statement by PM on the eve of his departure to Oman and Qatar"*, Minister's Office Congress (I), Press Releases, New Delhi (November 7, 2008). bit.ly/3qzYZCW

[173]"India–Bahrain Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (January 2014). bit.ly/3D61X5z

وعلى الرغم من الزيارات الدبلوماسية التي جرت بين الهند وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في أواخر القرن العشرين، فإنّ العلاقات بقيت محدودة بين الجانبين، من دون توتر في العلاقات بشكل مباشر؛ حيث إنّ القضايا السياسية المباشرة لم تكن ظاهرة ومؤثرة، ولم تحكم العلاقة بين الهند ودول الخليج العربية في أواخر القرن العشرين. لكن، يمكن التطرق إلى القضايا السياسية والاقتصادية التي أثرت في طبيعة العلاقات الهندية – الخليجية العربية بعد الحرب الباردة.

1. القضايا السياسية الهندية – الخليجية العربية: كشمير* ومنظمة التعاون الإسلامي:

تغيرت القضايا السياسية الهندية الخليجية العربية في أواخر القرن العشرين، عن تلك التي حكمت طبيعة العلاقة إبان الحرب الباردة؛ فقد زال تأثير بعضها بالكامل مثل العامل السوفييتي. وهناك قضايا امتد أثرها إلى ما بعد الحرب الباردة، أهمها موقف الهند من الحرب العراقية الكويتية في 1990–1991؛ إذ أدت مواقف الحكومة الهندية من تلك الحرب إلى توتر العلاقة مع دول الخليج العربية بشكل عام، ومع الكويت والسعودية بشكل خاص، التي أثرت بدورها في موقف دول الخليج العربية من قضية كشمير، بعد انتهاء الحرب الباردة.

امتد الدعم الخليجي العربي لباكستان في صراعها مع الهند على مستوى المؤسسات الإقليمية، على سبيل المثال من خلال منظمة التعاون الإسلامي (كانت تعرف سابقاً باسم منظمة المؤتمر

* يقع إقليم كشمير أقصى شمال شبه القارة الهندية، في إقليم الهمالايا. بدأ الخلاف على ترسيم الحدود بشأن الإقليم بين الهند وباكستان، بعد تقسيم شبه القارة الهندية واستقلالهما عن الاستعمار البريطاني في عام 1947. اشتبكت الدولتان في مواجهات وحروب عديدة. ووقعت الدولتان في عام 1972 اتفاقية شيملا، تعهد بموجبه البلدان بالتخلي عن الصراع والتعاون وإقامة سلام دائم، وإدارة العلاقات مع بعضهما البعض، من خلال احترام السيادة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض. واتفق البلدان حسب خط الهدنة لعام 1949 على تقسيم الإقليم إلى ولاية جامو وكشمير تحت الإدارة الهندية، وولاية كشمير آزاد (كشمير الحرة) تحت الإدارة الباكستانية. في حين أصبحت الصين نشطة في المنطقة الشرقية من كشمير بعد حربها مع الهند عام 1962، التي أسفرت عن استيلاء الصين على إقليم لادخ (أكساي تشن) من كشمير. وفي عام 1963، وقعت باكستان مع الصين اتفاقية حدودية، تنازلت بموجبها عن مساحة من الأراضي التابعة لها في كشمير لصالح الصين.
تعرف على أهم محطات نزاع الهند وباكستان على كشمير، قناة الجزيرة على يوتيوب، 2019/2/27. bit.ly/2KB5oYs

الإسلامي).[174] وذلك عبر حضورها ومشاركتها في الاجتماعات والقرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت خلال أعوام 1991–2000.

جاء موقف المنظمة من قضية كشمير ليشكك في حالة منطقة جامو وكشمير بوصفها جزءاً شرعياً من الهند، وكان موقفها يدعم بشكل عام مخاوف باكستان بشأن كشمير، وفي هذا الصدد، أصدرت منظمة التعاون الإسلامي بيانات عدة تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الكشميري من الهند.[175]

وأعربت الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية عام 1990،[176] عن قلقها الشديد إزاء الشعب الكشميري في أعقاب الانتفاضة الكشميرية عام 1989، ودعت المنظمة إلى حل سلمي لهذا النزاع.[177]

أوصى اجتماع المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الدول الإسلامية، في عام 1993، بفرض حظر على العلاقات التجارية مع الهند، وعلى العمالة الهندية العاملة في دول الخليج والدول الإسلامية.[178] وفي المؤتمر السادس والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية عام 1999، رحب المؤتمر

---

[174] تأسست المنظمة بقرار من القمة التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 رجب 1389 هـ (25 أيلول (سبتمبر) 1969)، إثر حرق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد أول اجتماع للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية (ICFM) في جدة عام 1970، وقرر إنشاء أمانة دائمة برئاسة أمين عام المنظمة. اعتُمد أول ميثاق لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في عام 1972. وقد وضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وأغراضها الأساسية لتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. نمت العضوية من الأعضاء المؤسسين من 30 إلى 57 دولة. تم تعديل الميثاق لمواكبة التطورات التي حدثت في جميع أنحاء العالم. اعتمد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الحالي من قبل القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في داكار في 13-14 آذار (مارس) 2008 ليصبح ركيزة العمل الإسلامي المستقبلي لمنظمة التعاون الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. لمزيد من المعلومات، انظر/ي إلى:
Organization of the Islamic Cooperation (OIC) | History. bit.ly/3GASmoA (accessed December 11, 2021).

[175] Jayesh Khatu, *"India at the OIC: Has 'History Been Made'?"*, The Diplomat, (March 05, 2019). bit.ly/3edsDWQ

[176]the nineteenth Islamic conference of foreign ministers (session of peace, interdependence and development), Jammu and Kashmir, p19-21. held in Cairo, Egypt, from 9-14 Moharram 1411 H (31 july-5 august 1990). bit.ly/34MVtMl

[177] Saira Bano Orakzai, *organization of The Islamic Conference and Conflict Resolution: Case Study of the Twenty-Seconds Islamic Conference of Foreign Ministers Casablanca*, Jammu and Kashmir, Kingdom of Morocco 8-10 RAJAB, 1415H (10-12 December, 1994): 89. bit.ly/3zXAkL9

[178] Ibid, 89.

بالمبادرة الدبلوماسية لدولة الإمارات، التي دعت كلاً من الهند وباكستان لضبط النفس والدخول في حوار لنزع فتيل التوتر والعمل بإعلان لاهور. وأعرب المؤتمر عن تضامنه الكامل مع جمهورية باكستان الإسلامية في جهودها من أجل حماية سيادتها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها وأمنها.[179]

وبشكل عام، فقد أجمعت اجتماعات المؤتمر الإسلامي،[180] على أهمية الوصول إلى "تسوية سلمية" لقضية جامو وكشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونادت في الوقت ذاته بتقديم الدعم والمساعدة لجامو وكشمير،[181] وإزالة الأسباب الأساسية وراء التوتر بين الهند وباكستان، وأدانت استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الكشميري، ودعت إلى احترام حقوقهم، بما في ذلك حق تقرير المصير، كما ناشدت اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي ومؤتمراتها الهند السماحَ لبعثة لتقصي الحقائق في

---

[179] of the Twenty-Sixth Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers, Jammu and Kashmir, (Session of Peace and Partnership for Development) Ouagadougou – Burkina Faso 15 to 18 Reboul Awal 1420H (28 June TO 1 JULY 1999)10. bit.ly/3HZQSEW

[180] حول اجتماعات وقرارات منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت خلال 1991-2000، حول قضية جامو وكشمير، انظر/ي إلى:
nineteenth Islamic conference, Jammu and Kashmir, 1990.
Saira Bano Orakzai, "Organisation of The Islamic Conference and Conflict Resolution: Case Study of the Kashmir Dispute". Security Concerns in South and West Asia, Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan Horizon, Vol. 63, No. 2 (April 2010):83-94. bit.ly/3eBr2dZ
Orakzai, organization,1994, 10.
Report and Resolutions on Political, Muslim Minorities & Communities, Legal and Information Affairs Adopted at The Twenty-Third Islamic Conference of Foreign Ministers, (Session of Peace, Solidarity and Tolerance) Conakry, Jammu and Kashmir, Republic of Guinea 17-20 RAJAB 1416H (9-12 December, 1995):11. bit.ly/33zlqyD
of The Twenty-Fourth Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers (Session of Fraternity and Cooperation) Jakarta, Jammu and Kashmir, Republic of Indonesia 28 Raiab TO 3 Shaaban, 1417H (9-13 December, 1996): 11-12. bit.ly/3tqXhFb
of The Twenty-Fifth Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers, Jammu and Kashmir, (Session for a Better Future for The Peoples of The Islamic Ummah) Doha, Stated of Qatar 17-19 DHUL QAADAH 1418H (15-17 MARCH, 1998): 11. bit.ly/321GoFS
of The Twenty-Sixth, Session of Peace, 1999, 10.
Final Communique of the Twenty-Seventh Session of the Islamic Conference of Foreign Ministers (Session of Islam and Globalization), Jammu and Kashmir, Kuala Lumpur – Malaysia 24-27 RABI'UL AWAL 1421H, 27– (30 JUNE, 2000):12. bit.ly/3zZvWLp

[181] في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1994، تم إنشاء مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير. تتمثل مهمة المجموعة في تنسيق الجهود من الدول الأعضاء لتعزيز حق تقرير المصير للشعب الكشميري وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. في عام 1995، ساهم صندوق التضامن الإسلامي بـ 200 ألف دولار لملاجئ كشمير، إلى جانب عدد كبير من برامج المساعدة لمسلمي كشمير. لمزيد من المعلومات، انظر/ي إلى:
Orakzai, *Organization,* 2010, 88.

جامو وكشمير، وتقديم التقارير، وطلب من حكومة الهند الاستجابة بشكل إيجابي لجهود منظمة التعاون الإسلامي ولجهود الأمم المتحدة وقراراتها.

2. الاقتصاد في العلاقات الهندية – الخليجية العربية في أواخر القرن العشرين:

يشمل التعاون الاقتصادي بين الهند ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في أواخر القرن العشرين مجالات مختلفة، وهي: الاستثمارات المشتركة، بما فيها الطاقة والنفط، والتبادل التجاري، إضافة إلى العمالة الهندية، والتحويلات المالية.

وازدادت الاستثمارات المشتركة بين الهند ودول الخليج العربية، مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، وخاصة في ظل اتباع الهند سياسة اقتصادية جديدة قائمة على الانفتاح الخارجي. ومن أهم الاتفاقيات الاستثمارية التي وقعتها الهند مع دول الخليج العربية، الاتفاقية الاستثمارية، واتفاقية خاصة بالازدواج الضريبي مع عُمان عام 1997، وقطر عام 1999.[182]

بلغ حجم الاستثمارات الخليجية في الهند خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين (1991–2000) ما قيمته 792.64 مليون دولار، وهو مبلغ متواضع نسبياً، وبالتالي، مثّل للهند وجود فرصة كبيرة لاستقطاب المزيد. وكانت السعودية أكبر الدول الخليجية من حيث استثماراتها في الهند بنسبة 24.34%، من حجم الاستثمارات الخليجية في الهند، تلتها الإمارات بنسبة 20.894%، ثم الكويت بنسبة 17.51%، ثم عُمان بنسبة 17.38%، ثم قطر 13.8 %، وأخيراً البحرين بنسبة 6%.[183]

[182] خديجة عرفة محمد أمين، *"الخليج والهند والاستثمارات المشتركة"*، مركز الخليج للأبحاث (2007). bit.ly/34JobxG
[183] المرجع السابق.

تنوعت الاستثمارات الخليجية المباشرة في الهند في قطاع النقل الجوي والسياحة، وفي قطاع النفط والغاز، بما في ذلك التكرير والمجمعات والبتروكيماويات. على الجانب الآخر، تركزت الاستثمارات الهندية الخارجية في عُمان والإمارات، إلى جانب استثمارات محدودة في دول الخليج العربية الأخرى، مثل السعودية والبحرين.[184]

وارتفعت قيمة التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عقد التسعينيات من القرن العشرين، من 3514 مليون دولار في عام 1991، إلى 6079 مليون دولار في عام 2000.[185] (مع الإشارة إلى أنّ بداية هذه المرحلة شهدت انخفاضاً في الاستثمارات مقارنة بعام 1990؛ بسبب حرب الخليج الثانية). وارتفع حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي (الإجمالي) إلى الهند من 2378 مليون دولار في عام 1991، إلى 3016 مليون دولار في عام 2000. أما حجم الواردات الخليجية فشهد تطوراً؛ حيث بلغت قيمة واردات مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإجمالي من الهند 1136 مليون دولار، في عام 1991، وزادت إلى 3063 مليون دولار في عام 2000.[186]

ارتفعت أعداد العمالة الهندية الوافدة إلى دول الخليج العربية من قرابة 260 ألفاً في عام 1975، إلى مليون ونصف المليون في عام 1991. ثم ارتفعت تقريباً إلى مليونين في السنوات اللاحقة من القرن العشرين. وبطبيعة الحال، ترسل الأيدي العاملة الهندية في دول الخليج تحويلات مالية سنوياً إلى بلدها الأم، وتسهم في تعزيز الجانب الاقتصادي في العلاقة.[187]

---

[184] المرجع السابق.
[185] محمد، *"العلاقات الخليجية الهندية"*، 48.
[186] المرجع السابق، 42-46.
[187] جاسم حسين، *"تقارير: العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها"*، مركز الجزيرة للدراسات (2015)، 4. bit.ly/3uFq8pO

خاتمة:

شهدت العلاقات الهندية – الخليجية العربية في القرن العشرين، بشكل عام، ثلاث مراحل رئيسة. واختلفت العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، التي شكلت محددات العلاقة بين الجانبين.

وحكم العامل الأوروبي الاستعماري محددات العلاقة بين شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية، وهي المرحلة الأولى من العلاقة. في حين بدأت المرحلة الثانية، بعد حصول الهند على الاستقلال عام 1947، في النصف الثاني من القرن العشرين، في فترة الحرب الباردة، وكانت طبيعة النظام الدولي وبنيته – ثنائي القطبية – تحكم طبيعة العلاقات الدولية والإقليمية، وبالتالي، أثّر ذلك في محددات السياسة الخارجية الهندية، التي حَكمَت طَبيعة العلاقات مَع دول الخليج العربية. أمّا المرحلة الثالثة فقد امتدت من نهاية الحرب الباردة إلى أواخر القرن العشرين (1991–2000)، في سياق نِظام دَولي برزت فيه العولمة، والانفتاح الاقتصادي، وتراجع الأيديولوجيا، وظهور قوى اقتصادية دولية جديدة، وقد كان لهذه العوامل أثرها في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول الخليج العربية.

أسهمت العديد من القضايا – فترةَ الحرب الباردة – في التأثير على سياسة الهند تجاه دول الخليج العربية، إبان الحرب الباردة، أهمها العلاقات الهندية السوفييتية، ويعدّ هذا انحيازاً للمعسكر المقابل للخليج ودوله. وفي نطاق فترة الحرب الباردة، حصلت باكستان التي دخلت في مواجهات عدة مع الهند، على دعم أمريكي وخليجي عربي، سياسياً واقتصادياً، كما كان لموقف الهند غير المندد بوضوح باحتلال العراق للكويت (1990–1991)، أثرٌ سلبي على العلاقات، لكن، من دون أن يؤدي ذلك إلى مواجهة فعلية أو توتر كبير.

أدى انهيار النظام ثنائي الأقطاب، وانتقال العالم للتركيز على الانفتاح الاقتصادي، وتطور اهتمام الدول بالفرص التجارية والاقتصادية المتاحة في محيطها الإقليمي، بدلًا من التركيز على موقعها من الاستقطاب الدولي؛ إلى تطور العلاقات الهندية الخليجية العربية في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث

السياسة الهندية في غرب آسيا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الحادي والعشرين

في ظل سعي نيودلهي إلى الصعود الإقليمي والدولي، برزت الأهمية الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إستراتيجية الهند في القرن الحادي والعشرين. وبالتوازي مع ذلك، فإنّ دول الخليج العربية، تتبنى سياسة "التطلع إلى الشرق"؛ أي إلى آسيا، إضافة إلى إستراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي (المصالح المشتركة) وكل دولة على حدة. وعزز هذا فرص تطور العلاقات الهندية الخليجية العربية.

سيتم في هذا الفصل دراسة مجالات التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جانبين: جانب العلاقات الاقتصادية، وجانب العلاقات السياسية، مع اهتمام خاص بالتمييز بين مستويين للعلاقة: الأول، بين الهند ومجلس التعاون بوصفه منظمة إقليمية جامعة. والآخر، بين الهند ودول المجلس كل على حدة.

إضافة إلى المستوى الرسمي للعلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، فإنّ هناك شِقّاً خاصاً بالدبلوماسية الشعبية في العلاقات الهندية الخليجية؛ إذ تتمتع الهند بعلاقات ثقافية ودية مع دول الخليج العربية، وتستند إلى عمق العلاقة التاريخية بين المنطقتين، ووجود الجالية الهندية الضخمة نسبياً في

دول الخليج العربية، وهو ما نتج منه العديد من الاتفاقيات والبيانات الصادرة عن الزيارات الدبلوماسية المتبادلة، إلى جانب الفعاليات الثقافية على المستوى الدبلوماسي.[188]

يتتبع هذا الفصل مدى تطبيق إستراتيجية الهند "سياسة انظر غرباً" على أرض الواقع، في منطقة الخليج العربية، التي أقرتها حكومة مانموهان سينغ (2004–2014)، ثم كيف ولماذا اتجهت الهند إلى سياستها نحو (الارتباط) بالغرب، مع حكومة ناريندرا مودي (2014–2022).

3–1 دول مجلس التعاون الخليجي: فرصة إستراتيجية للهند:

يشير الدبلوماسي الهندي، أنيل ترِيغنيات، في محاضره له " India's Foreign Policy in West Asia"، إلى أن علاقات الهند مع جيرانها وجميع البلدان على مستوى العالم، تسير في إطار المصلحة الوطنية أو مبدأ "الهند أولاً".[189]

---

[188] لمزيد من الاطلاع حول العلاقات الثقافية الهندية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر/ي إلى:
"India-UAE Cultural Relations", Embassy of India - Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/2ZpqKm7 (accessed December 25, 2021).
"India-Saudi Bilateral Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (31 January, 2020). bit.ly/3CxWUdQ (accessed April 2, 2022).
"India-Qatar Bilateral Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (July 12 2021). bit.ly/2ZX5nt2 (accessed April 5, 2022)
"*India-Qatar: India Qatar Bilateral Relations"*, Embassy of India in Doha – Qatar, (July 12 2021). bit.ly/3keHSlQ (accessed 4 April 2022).
"Indian Community in Bahrain: Indian Community", Embassy of India- Bahrain.
bit.ly/3qZ6qnl (accessed April 4, 2022)
"Bilateral Relations: India-Kuwait Bilateral Relations", Embassy of India Kuwait, (19 December 2021). bit.ly/3nIeEgb (accessed April 6, 2022)
"India - Kuwait Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (July 2016). bit.ly/3muVv1K (accessed December 25, 2021).
"India and Oman", Embassy of India, (June 2021).

[189] Anil Trigunayat, *"India's Foreign Policy in West Asia"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 29, 2019) bit.ly/3aSSGAQ

وتسعى الهند إلى توجيه سياستها ودبلوماسيتها في غرب آسيا نحو تعبئة الموارد – السياسية الإستراتيجية، والاقتصادية والثقافية – من المنطقة للمساهمة في ظهورها بوصفها قوة عالمية؛ حيث إن التأكيد على أن صعود الهند بوصفها لاعباً عالمياً يتوقف بشكل حاسم على نفوذها في جوارها المباشر والممتد.[190]

3-1-أ الرؤية الإستراتيجية للهند في غرب آسيا:

تطمح الهند إلى أن تكون "قوة رائدة" في النظام الدولي، من خلال سعيها "لجعل القرن الحادي والعشرين، قرناً آسيوياً"، "بظهور الهند الجديدة"، واعتبار "سياسة الجوار أولاً"، من الأولويات في السياسة الخارجية. وتجد الهند موقعها الإقليمي والعالمي من خلال الإمكانات السياسية والعسكرية، وكذلك الاقتصادية. وبناء عليه، صاغت سياستها وعلاقتها الخارجية بما يخدم ذلك الهدف.

وتعدّ "سياسة انظر غرباً"، أو "سياسة الارتباط بالغرب"، إزاء دول مجلس التعاون، خير الأمثلة على ذلك؛ حيث تأتي ضمن إستراتيجية الهند في آسيا.

1. سينغ وسياسة انظر غرباً:

تم إطلاق "سياسة انظر غرباً" في السياسة الخارجية الهندية في تموز (يوليو) 2005، في عهد حكومة مانموهان سينغ، بقيادة حزب المؤتمر الوطني الهندي. وكان هدفها تحقيق تكامل اقتصادي على المستوى الإقليمي مع مجلس التعاون الخليجي في غرب آسيا، من خلال بدء مفاوضات

[190] Abhyankar, "*India and West",* (July 16, 2010).

لإبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. إلى جانب توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي شاملة تغطي قطاعي الخدمات والاستثمار، مع دول مجلس التعاون.[191]

وتجدر الإشارة إلى أن "سياسة انظر غرباً" جاءت في إطار "الإستراتيجية الهندية الاقتصادية" في الجوار الآسيوي للهند؛ وفي الطريق للإعلان الرسمي عن هذه السياسة، أكد رئيس الوزراء سينغ، في كانون الثاني (يناير) 2005، الذي ترأس اجتماع لجنة العلاقات التجارية والاقتصادية، في كلمته الافتتاحية "إنه يجب على الحكومة أن تضع إستراتيجية متوسطة إلى طويلة المدى؛ للتفاعل الاقتصادي الهندي مع العالم، مع التركيز بشكل خاص على العلاقات مع جيران الهند والشركاء الاقتصاديين الرئيسين".[192] مع الإشارة إلى أن منطقة الخليج، هي مثل دول الجنوب الشرقي والجنوب من قارة آسيا، وهي جزء من المجال الطبيعي للهند، ويجب متابعة إنشاء علاقات اقتصادية أوثق مع جميع الجيران في المجال الآسيوي الأوسع. وأوضح سينغ أنّه يتوجب على الهند أن تقترب أكثر من جيرانها الغربيين في الخليج، تماماً كما اتبعت بنجاح سياسة "انظر شرقاً" للاقتراب من بلدان جنوب شرق آسيا.[193]

أرادَ سينغ إعلان سياسة مماثلة لـ "سياسة انظر شرقاً" التي تبنتها الحكومة الهندية في عهد رئيس الوزراء السابق نارسيما راو، في عام 1991، إزاء دول جنوب شرق آسيا؛ حيث كان سينغ وزير المالية آنذاك، وكانت سياسته محاولةً لتبني سياسة مماثلة إزاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تحولت "سياسة انظر شرقاً" إلى سياسة "فعل" في السياسة الخارجية الهندية عام 2014. ومن هنا يمكن

---

[191] انظر/ي إلى:

"*PM Manmohan Singh",* Press release, (July 27, 2005).

[192] *"PM Manmohan Singh Launches, PM chairs first meeting of Trade and Economic Relations Committee"*, Press release, Prime Minister's Office Congress (I) New Delhi**,** (June 13, 2005). bit.ly/3qvmJqV

[193] "*PM Manmohan Singh",* Press release, (July 27, 2005).

التطلع إلى مدى أهمية "سياسة انظر غرباً"، وهل من الممكن أن تتحول إلى "فعل" وإستراتيجية واضحة المعالم في السياسة الخارجية الهندية؟

تستند "سياسة انظر غرباً" في السياسة الخارجية الهندية تجاه مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعة من المحددات، أولاً: البعد الجغرافي الاقتصادي الآسيوي. ثانياً: التجارة من خلال التسريع بعملية المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة. ثالثاً: اتفاقية تعاون اقتصادي شاملة تغطي قطاع الخدمات والاستثمار مع دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي. رابعاً: تفاعل السياسة الهندية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية "على المستوى الإقليمي" بوصفها منظمة إقليمية.

2. مودي وسياسة الارتباط بالغرب:

أعلنت الهند عن "سياسة الارتباط بالغرب" في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول غرب آسيا، في أيلول (سبتمبر) 2014، مع حكومة ناريندرا مودي؛ بقيادة حزب الشعب الهندي، عبر إطلاق مبادرة "صنع في الهند".[194] وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى دول أخرى في منطقة غرب آسيا، والانتقال بها إلى مستوى أعلى، ومن أهم معالم هذه السياسة، تعزيز المشاركة بشكل أساسي على المستوى الثنائي، إلى جانب المشاركة على المستوى الإقليمي ومتعددة الأطراف.

أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية، في آذار (مارس) 2015، في خطابه حول "النهج الهندي للتواصل الآسيوي"، في نيودلهي أنّه "إذا كانت الجبهة الشرقية تُبنى على سياسة طويلة الأمد، فإن

[194] *"English rendering of Prime Minister Shri Narendra Modi's"*, Media Center, (September 26, 2014).

الجبهة الغربية حديثة نسبياً من الناحية المفاهيمية، حتى لو كان للهند وجود تاريخي في الخليج". وفي سياق حديثه عن إمكانية التعاون الإستراتيجي مع منطقة الخليج، قال: "يمكنني أن أتوقع بثقة أن العمل شرقاً (Act East) سوف يتطابق مع التفكير غرباً (Think West)".[195]

ويجدر التنويه إلى أنّه على الرغم من المكانة الخاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الإستراتيجية الاقتصادية لسياسة "انظر غرباً" الهندية، فإن مودي يسعى إلى مواصلة العلاقات وتطويرها مع دول غرب آسيا كافة، بما في ذلك إيران، وفلسطين، و"إسرائيل"، إلى جانب "الخليج"، عبر "سياسة الارتباط بالغرب".[196]

استمر تأكيد المسؤولين الهنود على عزمهم المضي، والتطوير لسياسة انظر غرباً، فأكد مودي في شباط (فبراير) عام 2018، أولوية منطقة غرب آسيا ومنطقة الخليج في السياسية الخارجية الهندية؛ نتيجة العلاقات الحيوية التي تربطها مع تلك البلدان، مع أهمية انتقال العلاقة إلى مسار إستراتيجي جديد، قائلاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي: "هذه المنطقة هي أولوية رئيسة في مشاركتنا الخارجية. نحن نتمتع بعلاقات حيوية متعددة الأبعاد مع البلدان هنا، وأنا أتطلع إلى تعزيز علاقات الهند المتنامية والمهمة مع غرب آسيا ومنطقة الخليج". وأضاف: "إنني على ثقة من أن هذه المبادرات والجهود المتضافرة ستأخذ علاقاتنا إلى مسار إستراتيجي جديد من مصفوفة نموذج "العمل البترولي".[197]

---

[195] *"Speech by Foreign Secretary at Raisina Dialogue in New Delhi (March 2, 2015)"*, Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India, (March 02, 2016). bit.ly/3GmpoID (accessed February 28, 2022)

[196] لقد أوضح نهجه من خلال خطابه في المملكة المتحدة، في 18 نيسان (أبريل) 2018: في سياق حديثه عن دور الهند الجديد في النظام الدولي، قال: "ما الذي منع رؤساء الوزراء الهنود من الذهاب إلى "إسرائيل". نعم، سأذهب إلى "إسرائيل"، وسأذهب حتى إلى فلسطين". وأضاف: "سأذهب إلى المملكة العربية السعودية وأعزز التعاون معهم، وأتواصل أيضاً مع إيران لتلبية حاجات الهند من الطاقة". انظر/ي إلى:

Trigunayat, *"India's outreach"*, (March 27, 2018).

Bharat Ki Baat Sabke Sath; *"PM Modi's live interaction with participants from across the globe from Central Hall"*, Westminster, London, United Kingdom (18 Apr 2018). bit.ly/3K4C9tY

[197] انظر/ي إلى:

وضعَ مودي بين عامي 2014–2018، مجموعة من المبادرات الحكومية (السكن للجميع، والهند الرقمية، والممرات الصناعية، والمدن الذكية)، وبرامج رئيسة (مشروع إمرت للبنية التحتية، ومشروع الهند الناشئة، والمهارة الهندية، ومشروع سقارمالا للموانئ البحرية، ومشروع صنع في الهند)، إلى جانب مجموعة من السياسات الاقتصادية (ضريبة السلع والخدمات، وبوابة التجارة الإلكترونية، وبرنامج الإقامة الدائمة، وسياسة هيئة الاستثمار الأجنبي، والتجارة غير المحدودة ... وغيرها من السياسات).[198] وقد دعت الهند في كل ما سبق إلى مشاركة دول العالم، ومنها دول غرب آسيا.

وفي إطار الحديث بشكل خاص عن مشروع "صنع في الهند" الذي دعت الهند من خلاله إلى "سياسة الارتباط والعمل الغربي"، في غرب آسيا، حظيت دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية في إطار تلك السياسة؛ حيث كانت هناك جوانب مشتركة، بين ما تسعى إليه الهند وبين الرؤية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون. كما سيتضح لاحقاً في مناقشة مجالات التعاون بين الجانبين.

وتستند "سياسة الارتباط بالغرب" في السياسة الخارجية الهندية تجاه مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعة من المحددات، هي: أولاً: النهج الهندي للتواصل الآسيوي. ثانياً: التجارة والاستثمارات. ثالثاً: مجالات التعاون الأمن والدفاع. رابعاً: التواصل الدبلوماسي المكثف. خامساً: التفاعل بشكل أساسي على المستوى الثنائي لسياسة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي.

Zee Media Bureau, "*Gulf, West Asian region is key priority in our external engagement: PM Narendra Modi"*, PM Modi will visit Gulf and the West Asian region from (Feb 09, 2018). bit.ly/3uS3Q2A
Trigunayat, *"India's outreach"*, (March 27, 2018).

[198] لمزيد من الاطلاع حول البرامج الحكومة الهندية، انظر/ي إلى:
"India: Surging Ahead", Diplomacy for Development, Ministry of External Affairs - Government of India, (2018). bit.ly/3Ogkgdh

الجدول (1): أوجه الاختلاف بين "سياسة انظر غرباً" و"سياسة الارتباط بالغرب"

سياسة انظر غرباً	سياسة الارتباط بالغرب
تم إطلاق سياسة انظر غرباً عام 2005.	تم إطلاق سياسة الارتباط بالغرب عام 2014.
تم إطلاقها من قبل رئيس وزراء الهند السابق مانموهان سينغ، بقيادة حزب المؤتمر الهندي.	تم إطلاقها من قبل رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، بقيادة حزب الشعب الهندي.
جاءت بشكل خاص تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في غرب آسيا.	شملت دولاً أخرى في غرب آسيا، إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي.
التركيز في التفاعل على المستوى الإقليمي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه "منظمة إقليمية".	التركيز أكبر على رعاية العلاقات الثنائية، إلى جانب التفاعل الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي.
التركيز على قضايا جماعية عالمية.	التركيز على قضايا أحادية ثنائية.
التركيز بشكل أكثر على التكامل وتعزيز التعاون الاقتصادي (اتفاقية منطقة تجارة حرة).	ينصب التركيز أكثر على تعزيز التعاون الاقتصادي التجاري والاستثماري، إلى جانب التعاون السياسي والإستراتيجي الأمني والدفاعي.
التركيز بشكل أكبر على عقد مؤتمرات واجتماعات وحوارات بين الجانبين.	التركيز الأكبر على المبادرات الدبلوماسية، وبيانات مشتركة، تتضمن اتفاقيات موقعة بين الجانبين.

المصدر: إعداد الباحثة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن "سياسة انظر غرباً" جاءت عبر تصريح لرئيس الوزراء سينغ، إلى جانب عقد مؤتمر، يوضح أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في تلك السياسة وفق الإستراتيجية الاقتصادية

الهندية. في حين جاءت "سياسة الارتباط بالغرب" عبر خطاب لرئيس الوزراء مودي في سياق برامج ومبادرات للحكومة الهندية تتضمن أهدافاً اقتصاديةً وسياسيةً تسعى إلى تحقيقها. وبناء عليه، يعبر التصريح أو الخطاب في كلتا السياستين عن نهج السياسة الخارجية الهندية وتوجهها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

3-1-ب الرؤية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

وضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهدافاً اقتصاديةً وسياسيةً مشتركةً على مستوى المجلس ككل، كما يوجد لكل دولة من أعضاء المجلس إستراتيجيات محددة، كلّ على حدة. ويقود تحليل ذلك إلى معرفة مجالات التعاون اقتصادياً وسياسياً، بين الهند ودول المجلس. وبالتالي، تفسير الأولويات وتحديدها، ويساعد ذلك على استكشاف التفاوت بين دول الخليج العربية، في قوة علاقتها مع الهند، وتقبلها لسياسة نيودلهي "انظر والارتباط غرباً"، تجاه دول أعضاء المجلس في السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية.

1. الرؤية الإستراتيجية المشتركة لمجلس التعاون الخليجي:

يتجه مسار السياسة الخارجية الهندية في علاقتها الإقليمية مع المجلس ككل، في سياق الرؤية الإستراتيجية المشتركة لمجلس التعاون الخليجي، وهي كالتالي:

أ. التعاون الاقتصادي الخليجي (الموحد):

وضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أهدافاً أساسية للتنسيق منذ التأسيس عام 1981. ووفق ميثاق المجلس، وُقّعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين حكومات الدول الأعضاء في مجلس

التعاون في العام نفسه. وبناء عليه، سعى المجلس إلى تعزيز علاقته الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية. وفي عام 1984، أقر المجلس الوزاري لمجلس التعاون، مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة بين دول مجلس التعاون مجتمعةً، وبين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية. وفي عام 1986، فوّض المجلس الأعلى لمجلس التعاون، المجلس الوزاري باعتماد أهداف التعاون وسياساته مع الدول والمجموعات نيابة عن دول الأعضاء. وفي عام 2000، وافق المجلس الأعلى لمجلس التعاون على الإستراتيجية طويلة المدى لعلاقات دول مجلس التعاون ومفاوضاتها مع الدول والتكتلات الدولية والمنظمات الدولية.[199]

بدأ التفاعل الاقتصادي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والهند على المستوى الإقليمي في عام 2004؛ حيث وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون على الدخول في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين المجلس والهند.[200] وبناء عليه، تم تبني سياسة انظر غرباً في عهد حكومة سينغ في العام التالي. وهو ما سيتم مناقشته لاحقاً في إطار التعاون الاقتصادي بين الهند والمجلس.

ب. التعاون العسكري الخليجي (رؤية إستراتيجية موحدة):

ارتكزت البدايات والأهداف العسكرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الاجتماع الأول لرؤساء أركان القوات المسلحة، في دول المجلس في مدينة الرياض عام 1981، لبحث مجالات التعاون العسكري. في حين سعت دول المجلس إلى وضع العديد من البرامج والإنجازات

---

[199] لمزيد من المعلومات حول التعاون الاقتصادي الخليجي (الموحد)، انظر/ي إلى:
"The Unified Economic Agreement between the Countries of the GCC", Investment Policy Hub, (1981). bit.ly/3DpuRxm
"*Gulf Cooperation Council (GCC)"*, Ministry of Foreign Affairs - Government of India, (April 2012). bit.ly/3kHxNya (accessed April 5, 2022)

[200] ملخص إحصائي، *"التبادل التجاري والسلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند"*، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانون الثاني (يناير) 2020. bit.ly/3gC7MOh

الخليجية في العمل العسكري المشترك، أهمها: الاتفاق على الإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2009. وقد تم إنشاء نظام موحد لتنسيق الإدارة والقوى البشرية في مجال التأمين العسكري عام 2010. كما تم إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس عام 2013، والاتفاق على محاور التكامل الدفاعي. وفي عام 2014، تم إنشاء مركز العمليات البحري الموحد، وتم افتتاحه في عام 2016 في البحرين، إضافة إلى التمارين المشتركة ومجالات العمل العسكري الأخرى.[201]

يرى ظافر محمد العجمي، في دراسته "التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"، أنهُ على الرغم من الإنجازات أو المبادرات الخليجية العربية في المجال العسكري، فإنها بقيت محدودة من دون وجود إستراتيجية دفاعية موحدة بشكل حقيقي. فمثلاً، جاء تشكيل القيادة العسكرية الخليجية الموحدة عام 2013، وذلك بعد إنجازات عسكرية خليجية عديدة، وكان الأَوْلى وضعها في إطارها الصحيح بدلاً مما هو موجود في هيكل الأمانة العامة [202]

وبناء عليه، لا توجد سياسة إستراتيجية خارجية موحدة للمجلس – منظمة خليجية – لكي يتضمن قضايا الأمن والدفاع والاتفاقيات الخاصة به في علاقته مع دول أخرى.

في المقابل، تعتمد الهند، التي تعدّ دولة "اتحاد ولايات"، ولديها سياسة خارجية موحدة في قضايا الأمن والدفاع؛ سياسة رعاية العلاقات الثنائية مع دول المجلس في قضايا الأمن والدفاع. في حين تتفاعل

---

[201] لمزيد من المعلومات حول التعاون العسكري الخليجي (رؤية إستراتيجية موحدة)، انظر/ي إلى:
العمل العسكري المشترك: الإنجازات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. bit.ly/3gW5vgX (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
ظافر محمد العجمي، *"التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"*، مركز الجزيرة للدراسات (2014). bit.ly/3rQwAIH

[202] المرجع السابق.

السياسة الهندية الخارجية على مستوى المجلس ككل، في المجال السياسي من خلال الحوارات السياسية، التي تتضمن قضايا دولية وإقليمية؛ أي التي تتطلب حلاً جماعياً لا ثنائياً. وهو ما ستتم مناقشته لاحقاً في إطار التعاون السياسي بين الهند والمجلس.

2. الرؤية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي (كل دولة على حدة):

تأخذ الهند بالحسبان في علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجيات الدول الخليجية وخططها الخاصة بكل دولة على حدة؛ للمواءمة بين ما تسعى إليه الهند وبين تلك الدول في سياستها الخارجية.

تشمل إستراتيجيات دولة الإمارات العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإستراتيجية، وتصنف هذه الإستراتيجيات إلى جزئين: أحدهما اتحادي للحكومة الاتحادية في دولة الإمارات، والآخر خاص بالإمارات، خصوصاً في إمارة أبو ظبي، مثل رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030، والرؤية البيئية 2030 (أبو ظبي)، وخطة أبو ظبي 2030.[203]

تحتوي خطط السعودية وإستراتيجياتها على العديد من المبادرات الوطنية في مختلف المجالات، السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والثقافية والصحية والتكنولوجية، وغيرها. وأهمها رؤية السعودية

---

[203] لمزيد من المعلومات حول إستراتيجيات دولة الإمارات، انظر/ي إلى:
إستراتيجيات التطوير السياسي: إستراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021، السياسة الخارجية، الحكومة والنظام السياسي bit.ly/3K00vF6 (تاريخ الدخول: 31 آذار (مارس) 2022).
إستراتيجيات وخطط الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات، عن دولة الأمارات، الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3NtFfcW (تاريخ الدخول: 31 آذار (مارس) 2022).
دولة الإمارات مستقبلاً 2021-2030، دولة الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3rLs5iF تاريخ الدخول: 31 آذار (مارس) 2022).
الإستراتيجية والسياسات، وزارة شؤون مجلس الوزراء - الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3LC7uoQ تاريخ الدخول: 31 آذار (مارس) 2022).
إستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات عام 2017، الحكومة والنظام السياسي. bit.ly/3DxXr0v تاريخ الدخول: 31 آذار (مارس) 2022).

2030، التي تستند إلى موقعها الإستراتيجي الإقليمي، وهو محور قائم على ربط القارات الثلاث (آسيا، وأوروبا، وأفريقيا)، من خلال بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر وطموح.[204]

تقوم إستراتيجيات دولة قطر وخططها على رؤية قطر 2030، لعام 2008، وتتضمن إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016، إضافة إلى إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018–2022.[205]

وتستند سياسة سلطنة عُمان الخارجية إلى رؤية، تسعى من خلالها إلى القيام بدورٍ فعالٍ في المجتمع الدولي. وتريد السلطنة من خلال "رؤية عُمان 2040"، مواجهة التحديات، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة، وتوليد الجديد منها، من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، وتحفيز النمو والثقة في العلاقات الاقتصادية. وتتضمن الرؤية الوطنية 2040، الخطة التنفيذية الأولى للرؤية، وهي خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021–2025.[206]

---

[204] لمزيد من المعلومات حول خطط وإستراتيجيات السعودية، انظر/ي إلى:
المنصة الوطنية الموحدة، وزارة الخارجية - المملكة العربية السعودية. bit.ly/3x9grkO (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
الخطط والمبادرات الوطنية، المنصة الوطنية الموحدة- المملكة العربية السعودية. bit.ly/3pbxXjN (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل 2022).
رؤية المملكة العربية السعودية 2030، المملكة العربية السعودية. bit.ly/3gNMYne (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).

[205] لمزيد من المعلومات حول إستراتيجيات قطر، انظر/ي إلى:
مبادئ السياسة الخارجية، وزارة الخارجية القطرية. bit.ly/3u8P20p (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
رؤية قطر الوطنية 2030، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، مركز البحوث في التصميم: الدوحة - قطر، 2008. bit.ly/3JKDYMb (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016: نحو رؤية قطر الوطنية 2030، الأمانة العامة للتخطيط التنموي. bit.ly/3oNUnHi (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
السياسة الخارجية: إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022، الوزارة الخارجية القطرية. bit.ly/3JtbTIP (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).

[206] لمزيد من المعلومات حول إستراتيجيات عُمان، انظر/ي إلى:
السياسية الخارجية، وزارة الخارجية العُمانية. bit.ly/3J7ulGs (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
رؤية سلطنة عُمان 2040، وثيقة الرؤية، 2020، سلطنة عُمان. bit.ly/350i0oY (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021-2025، الخطة التنفيذية الأولى للرؤية 2040، وزارة الاقتصاد - سلطنة عُمان. bit.ly/3LD9XiM (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).

تعتمد السياسية الخارجية للبحرين على مجموعة من الأهداف، تسعى إلى تحقيقها في النظام الدولي اعتماداً على التوجهات الإستراتيجية، وعلى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، ورؤية وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني لعام 2014، والقضايا المهمة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية، وتلك المتعلقة بطموحات الرؤية الوطنية 2030، والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2009–2014، وكذلك مسودة إستراتيجية الوزارة 2011–2014.[207]

ومن أهم إستراتيجيات دولة الكويت في السياسة الخارجية، رؤية الكويت لعام 2035، و"تهدف إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص، ويحقق التنمية البشرية ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي داعم".[208]

يمكن تحليل أهمية ما سبق، في سياق مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون السياسي والإستراتيجي بين الهند والدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي، على المستوى الثنائي، التي يمكن من خلالها معرفة مدى المواءمة بين الإستراتيجية الهندية وإستراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي، ومعالم العلاقات بين الجانبين. إضافة إلى معرفة السبب وراء احتلال كلٍّ من الإمارات والسعودية أولوية في السياسة الخارجية الهندية. ويأتي تحليل كل ذلك بشكل أساسي في إطار "سياسة الارتباط بالغرب"؛ إذ تعدّ رعاية العلاقات الثنائية أهم محددات تلك السياسة.

---

[207] لمزيد من المعلومات حول إستراتيجيات البحرين، انظر/ي إلى:
أهداف السياسة الخارجية، وزارة الخارجية - مملكة البحرين. bit.ly/3LNcxlx (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
إستراتيجية الوزارة، وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني - مملكة البحرين. bit.ly/3BnSF4B (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).

[208] لمزيد من الاطلاع حول خطط الكويت، انظر/ي إلى:
السياسة الخارجية لدولة الكويت - وزارة الخارجية الكويتية. bit.ly/38jHdMT (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
خطة التنمية لرؤية الكويت لعام 2035، الكويت الجديد. bit.ly/3JxNUZh (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).
رؤية دولة الكويت عام 2035 "كويت جديدة"، وزارة الخارجية - دولة الكويت. bit.ly/3GOWMYI (تاريخ الدخول: 6 نيسان (أبريل) 2022).

3-1-ت الأهمية الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلى الهند:

توفر دول مجلس التعاون الخليجي العربي إمكانات اقتصادية تجارية واستثمارية، وفرص سياسية وإستراتيجية أمنية ودفاعية، في السياسية الخارجية والإستراتيجية الهندية في القرن الحادي والعشرين. ومن هنا يمكن معرفة أهمية "سياسة انظر والارتباط بالغرب" في السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية؟

1. الأهمية الاقتصادية:

كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند ودول الخليج العربية العنصر الأكثر ديناميكية وأهمية في التغييرات التي حدثت في هذه العلاقات منذ أوائل التسعينيات. ونتيجة لذلك، أصبحت منطقة الخليج ذات أهمية إستراتيجية حيوية للهند من حيث التجارة والاستثمار وأمن الطاقة والتحويلات المالية.[209]

أ. التجارة والاستثمارات:

حفّز الاستثمار الداخلي والمشاريع الاقتصادية للهند، على توسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية.[210] وقد أدى هذا إلى تغيير تعريف الهند لمصالحها وتوسيع مجالها؛ إذ إنّ نمو مصالح الهند الخارجية، يجعلها أكثر ارتباطاً ببقية العالم، أكثر من أي وقت مضى، ويتطلب هذا إعادة صياغة إستراتيجية الهند.[211]

---

[209] John Calabrese, *'Linking West' in 'Unsettled Times': India-G.C.C. Trade Relations", Middle East Institute,* (April 11, 2017). bit.ly/3iwl6nh

[210] Abhyankar, "*India and West",* (July 16, 2010).

[211] Shivashankar Menon, *"India's Foreign Affairs Strategy"*, Brookings Institution India Center. No. 6, Second Floor, Dr. Jose P Rizal Marg, Chanakyapuri, New Delhi (2020): 6-7. brook.gs/3bEqP9y

تبنت الهند سياسة الارتباط والعمل غرباً، عبر مبادراتها الحكومية، وتمت دعوة دول الخليج العربية للاستثمار في هذه المبادرات؛ إذ تَعُدّ الهند نفسها وجهة جذابة لاستثمار صناديق الثروة السيادية المملوكة لدول مجلس التعاون الخليجي.[212] في المقابل، بدأت الدول ذات الوفرة المالية في المنطقة، في رؤية الهند بوصفها وجهة وفرصة استثمارية، وتحاول الهند تحويل صناديق الثروة السيادية للاستثمار فيها بأكثر من تريليون دولار فرصة خاصة في البنية التحتية.[213] كما أسهمت المشاريع الاستثمارية بين الهند ودول الخليج العربية في تعزيز التجارة بين الجانبين.

وبناء عليه، عززت الهند مشاركتها الاقتصادية مع دول الخليج العربية، من خلال تكثيف المبادرات الدبلوماسية، وتوقيع عدد من الاتفاقيات/ ومذكرات التفاهم في مجالات واسعة النطاق.[214] وهو ما سيتم مناقشته في مجالات التعاون الاقتصادي بين الهند ودول الخليج العربية لاحقاً.

ب. أمن الطاقة:

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي مصدراً لـ 34% من واردات الهند من الطاقة، وتعدّ قطر على وجه الخصوص المورد الأكبر لواردات الغاز الطبيعي المسال؛[215] ونظراً إلى التطور الاقتصادي والتنموي الملحوظ الذي تشهده وتحققه الهند؛ تزداد حاجة البلاد إلى مصادر الطاقة، وقد اعتمدت الهند "سياسة تعرف بأمن الطاقة" تعمل من خلالها على الاعتماد على الدول التي تتمتع باستقرار سياسي

[212] Ganapathi, "*Think West",* (April 11, 2016).
[213] Misra, "*Continuity and change",* (January 31, 2017).
[214] "*Gulf Cooperation Council",* Ministry of Foreign, (April 2012).
[215] Annapurna Mitra, "*Twin crises in the Gulf: Implications for India*", Observer Research Foundation, ISSUE Briefs and special Reports, (Apr. 30 2020). bit.ly/3KoWTNc

واجتماعي لتوفير مصادر الطاقة، وتضع الهند دولة قطر على رأس الدول العربية للاعتماد عليها مستقبلاً في توفير الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى.[216]

كما تشكّل إمدادات الطاقة مصلحة مشتركة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وتتطلع رؤية 2030 للسعودية على سبيل المثال وسياسة الطاقة في الهند، بشكل تآزري إلى التحول من المصادر التقليدية إلى مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة البديلة؛ حيث تستثمر شركات سعودية في مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الهند. علاوة على ذلك، يعمل البلدان بشكل تعاوني على استكشاف طاقة الهيدروجين بوصفها مصدراً مستقبلياً للطاقة.[217]

ت. العمالة الهندية والتحويلات المالية:

أصبحت حماية الجالية الهندية وتمكينها في دول مجلس التعاون للخليج العربية، جزءاً من الاتفاقيات الخليجية الهندية، ضمن آلية مؤسسية يتم العمل بها بين الجانبين.[218]

---

[216] "Qatari-Indian Relations", Qatar Embassy, New Delhi - Republic of India. bit.ly/3bOAhpM (accessed 4 April 2022).

[217] *"India-Saudi Economic and Commercial Relations"*, Embassy of India- Riyadh, Saudi Arabia. bit.ly/3GsgESb (accessed 4 April 2022).

[218] للاطلاع حول الجالية الهندية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والآلية المؤسسية المعمول بها بين الجانبين، انظر/ي إلى:
"Indian Community in UAE", Embassy of India - Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/3pDu7Rn (accessed April 2, 2022)
"Indian Community", Embassy of India- Bahrain, 2022.
"Indian Community in Kuwait", Embassy of India Kuwait, (2022). bit.ly/ 33GVCkf
"India-Qatar Bilateral", Ministry of External, (July 12 2021).
"Community Welfare", Embassy of India- Riyadh, Saudi Arabia, (2022). bit.ly/32kZCX0
"India-Saudi Bilateral", Ministry of External, (31 January, 2020).
"India and Oman". Embassy of India, (June 2021).
"Community Welfare", Embassy of India- Muscat, Oman, (2022). bit.ly/3GUWhwV
[218] *" Indian Community in UAE"*, Embassy of India, 2022.

الجدول (2): أعداد العمالية الهندية في الدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي، والتحويلات المالية إلى الهند لعام 2020–2022:

الدولة	العمالة الهندية	التحويلات المالية السنوية
الإمارات	3.5 مليون هندي.[219]	17.56 مليار دولار أمريكي.[220]
السعودية	2.6 مليون هندي.[221]	تتراوح بين 12–15 مليار دولار.[222]
الكويت	مليون هندي.[223]	4.5 مليار دولار.[224]
قطر	700 ألف هندي.[225]	750 مليون دولار.[226]
عُمان	624 ألف هندي.[227]	***
البحرين	350 ألف هندي.[228]	***

المصدر: إعداد الباحثة.

يقيم حوالي 8–9 ملايين هندي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تُسهِم العَمالة الهِندية في الجانب الاقتصادي، في العلاقة من حيث التحويلات المالية السنوية من دول مجلس التعاون إلى الهند، التي تصل، وفق الجدول (2)، تقريباً إلى 37 مليار دولار أمريكي.

---

[219] Ibid.

[220] "Bilateral Economic & Commercial Relations: Brief on India-UAE Commercial Relations", Embassy of India - Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/3vKnXzO (accessed April 5, 2022).

[221] *"India-Saudi Bilateral",* Ministry of External Affairs, (31 January, 2020).

[222] Zakir Hussain, *India-Saudi Arabia Relations: New Bilateral Dynamics"*, middle east institute, (April 25, 2017). bit.ly/3qQPKOi

[223] *"Bilateral Relations"*, Embassy of India, (19 December 2021).

[224] *"Brief on India-Kuwait*", Embassy of India Kuwait, 2022.

[225] "*India-Qatar"*, Embassy of India, (July 12 2021).

[226] "Qatari-Indian Relations", Qatar Embassy,2022.

[227] *"India and Oman"*, Embassy of India, (June 2021).

[228] *"Indian Community in Bahrain"*, Embassy of India,2022.

وصلت التحويلات إلى الهند من العالم، عام 2021، ما يُقدر بنحو 87 مليار دولار أمريكي، وتتمثل زيادة بأكثر من ستة أضعاف مقارنة بعام 2001، حيث تراوحت بين 10 و10.5 مليار.[229]

شكلت التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من نصف الأموال المحولة من العالم إلى الهند؛[230] حيث حوّل المغتربون في الخليج حوالي 49 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وتمثل التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[231]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافاً بين أرقام التحويلات المالية الموضحة في الجدول، التي تصل إلى 37 مليار دولار أمريكي –معتمدة من مصادرة ومواقع القنصليات والسفارات المتبادلة بين الجانبين– ، وبين أرقام التحويلات المالية، التي تصل إلى 49 مليار دولار أمريكي؛ حيث يشمل الجدول قيمة التحويلات المالية في أربع دول من مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، والسعودية، وقطر، والكويت)، من دون البحرين وعُمان؛ لأن المعلومات عن الأخيرتين غير متوفرة، ربما لأن العمالة الوافدة إلى هذه الدول ليست كثيفة، كما أنهُ لا تتوفر معلومات ونسب دقيقة حول عدد العمالة الأجنبية والتحويلات المالية؛ وربما يتعلق ذلك بسياسات الدولة نفسها، التي لها علاقة بأبعاد اجتماعية وسياسية خاصة بالدولة. أما رقم 49 مليار فهو إجمالي، وأعلن عنه معهد سياسة الهجرة.

2. قضايا سياسية وإستراتيجية:

[229] Ruchi Singh, *"Origin of World's Largest Migrant Population, India Seeks to Leverage Immigration"*, Migration Policy Institute, (March 9, 2022). bit.ly/3xcCAyA
[230] Ibid.
[231] Mitra, "*Twin crises",* (Apr. 30 2020).

هناك العديد من الاهتمامات السياسية والأمنية المشتركة للهند مع دول الخليج، التي يمكن أن تترجم إلى جهود منسقة من أجل السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وأمن الطرق البحرية التي تمر عبر المنطقة. كما أن تصورات التهديدات المشتركة الناشئة خلقت المزيد من الفرص للتعاون بين غرب آسيا والهند في المستقبل. ويتبع هذا جهود مشتركة لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية الناشئة، وفي مقدمتها التهديد المشترك، من وجهة نظر هذه الدول والهند، لا سيما الإرهاب والأصولية. وقد ساهم هذا في إبراز حاجة منطقة الخليج وغرب آسيا والهند إلى التعاون، وتنسيق الجهود لمواجهة هذه التحديات.[232] وبالتالي، يسعى الجانبان إلى معالجة القضايا السياسية والإستراتيجية، عبر الحوارات السياسية والاتفاقيات الأمنية والدفاعية، والتدريبات المشتركة.

أ. حوارات سياسية ومجالات الأمن والدفاع:

تعدّ منطقة غرب آسيا مهمة بالنسبة إلى الهند، وقد عينت في شباط (فبراير) 2005، مبعوثاً خاصاً لغرب آسيا وعملية السلام في الشرق الأوسط؛[233] ذلك من أجل تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية، والعمل على الاضطلاع بدور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة بشكل عام. ويتصل بذلك تطوير الهند قوتها العسكرية، خاصة القوات البحرية لأداء مهمات خارجية؛ وهو ما يكتسب معنى خاصاً لمنطقة الخليج بسبب الارتباط الجغرافي بين المحيط الهندي والمنطقة.[234]

---

[232] Trigunayat, "*India's Foreign Policy",* (March 29, 2019).

[233] "*By Official Spokesperson and India's Special Envoy to West Asia*, Mr. C.R. Gharekhan", New Delhi: Visits, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 03, 2005). bit.ly/3u9Witb

[234] خالد نايف الهباس، *"العلاقات الهندية - الخليجية: رؤية إستراتيجية"*، مركز الجزيرة للدراسات، (23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009). bit.ly/33EnSEk

حظي تعزيز العلاقات الدفاعية (بدءاً من الحوار المتكرر بين كبار الضباط، والتدريبات العسكرية المشتركة، والعمليات البحرية، وتوريد الأسلحة والذخيرة وتطويرها)، باهتمام البلدان التي زارها رئيس الوزراء الهندي مودي في منطقة غرب آسيا، منذ توليه المنصب عام 2014. وتم تعزيز التعاون الدفاعي بعد ذلك من خلال موافقة الدول على تبادل المعلومات الاستخبارية، وعمليات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات والتقنيات بين الأجهزة الأمنية في كلا الجانبين.[235]

وبناء عليه، تنظر معظم الدول الخليجية إلى الهند على أنها "شريكها الإستراتيجي"، وهو وضع يمثل القيم المشتركة بشأن المسائل ذات الاهتمام الأمني. وبذلك احتوى كل بيان مشترك مع دول الخليج العربية على نص فرعي، يمثل تحدياً للهند، ويفرض عليها مسؤولية جديدة؛ وهو كيفية تشكيل دور هندي لتعزيز الأمن في الخليج.[236] وسيتضح ذلك من خلال مناقشة مجالات التعاون الإستراتيجي الأمني والدفاعي بين الهند ودول الخليج العربية.

ب. الأمن البحري:

قامت الهند بإضفاء الطابع المؤسسي على تعاونها مع القوات البحرية الإقليمية، وتقديم التدريب البحري، وتبادل المعلومات؛ حيث أجرت الحكومة الهندية تحديثاً شاملاً للبحرية الهندية عام 2007،[237] بما في ذلك تطوير عقيدة بحرية؛ بهدف حماية خطوط الاتصال البحرية في المحيط الهندي؛[238] من

---

[235] Talmiz Ahmad," *An Indian Diplomatic Initiative to Promote West Asian Security"*, Middle East Institute, March 14, 2017. bit.ly/3N44dzq

[236] Ibid.

[237] Abhijit Singh, *"India's Middle Eastern Naval Diplomacy"*, Middle East Institute, (July 27, 2017). bit.ly/3wmjkOU

[238] ينبع التركيز المتجدد على الزيارات البحرية في منطقة الخليج من حاجة الهند إلى حماية الممرات البحرية الحيوية في غرب المحيط الهندي. منذ عام 2008، عندما ارتفعت مستويات القرصنة في خليج عدن، ارتفع انخراط البحرية الهندية في مهمات مكافحة القرصنة، فضلاً عن تفاعلها مع القوات البحرية الإقليمية بشكل كبير. انظر/ي إلى:
The Indian Navy (IN), "*The Indian Navy has been deploying one ship in the Gulf of Aden on anti-piracy tasking since"*, "India's anti-piracy operations", (October 2008). bit.ly/36whFLE

خلال إجراء مناورات بحرية مشتركة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ودول الخليج؛ وإبرام سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية والإستراتيجية الثنائية مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي.[239]

أطلقت الهند الندوة البحرية للمحيط الهندي (IONS) في عام 2008، لحماية خطوط التجارة من هجمات القراصنة في غرب المحيط الهندي،[240] من خلال التعاون بين أساطيل الدول الساحلية في المنطقة؛ حيث أتاح المنتدى إجراء مناقشات حول القضايا البحرية الإقليمية،[241] وتحسين التعاون الأمني البحري بشكل كبير في منطقة المحيط الهندي.[242] وقد ساعدت دول الخليج في الانضمام إلى الندوة البحرية للمحيط الهندي، التي كانت بمنزلة منتدى مثالي لتفعيل المبادرات الثنائية.[243] فعلى سبيل المثال، تم عقد اجتماع للمنتدى عام 2010 في الإمارات. [244]

ت. مكافحة الجريمة والإرهاب:

عانت المجتمعات الخليجية والهند على حد سواء من الجرائم العابرة للحدود، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال. لذلك، فإن كل طرف لديه مصلحة واضحة في توحيد الجهود والتعاون بشكل مؤسسي من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية عن جماعات العنف والجريمة وإستراتيجياتها

Singh, *"India's Middle Eastern",* (2017).

[239] Anwar Alam," *India's Strategic Vision About West Asia and Its Limitations"*, Middle East Institute, (March 21, 2017). bit.ly/38rApc4

[240] Indian Maritime Doctrine, Indian Navy, "*Naval Strategic Publication 1.1, Indian Maritime Doctrine 2009"*, Integrated Headquarters, Ministry of Defense (Navy) 2009, (updated online version 2015). bit.ly/3wqAYPL

[241] عقد منتدى البحرية الهندية ندوته الافتتاحية في عام 2008. كما عُقِدت ندوات واجتماعات لاحقة في بداية كل عامين، في الإمارات في 2010، وفي جنوب أفريقيا في 2012، وفي أستراليا في 2014، وفي بنغلاديش في 2016، وإيران في 2018. وفي عام 2020 في فرنسا، وفي عام 2022 في تايلاند. انظر/ي إلى:

Navy International Engagement, *"Indian Ocean Naval Symposium"*, Royal Australian Navy, (2022). bit.ly/3u0yK9X (accessed April 2, 2022)

[242] (IONS) Maritime Exercise 2022 (IMEX-22) – PIB, Delhi, Ministry of Defence. bit.ly/3NEVIuZ (accessed April 2, 2022).

[243] Singh, *"India's Middle Eastern",* (2017).

[244] Navy International Engagement, "*Indian Ocean Naval",* (2022).

المختلفة، وتجفيف مصادر تمويلها، وتبادل الخبراء بين الطرفين، وتطويق الأيديولوجيات المحرضة على العنف.[245]

يشكّل التعاون بين الهند ونظرائها في الخليج في مكافحة الإرهاب بُعداً مهماً لجهود نيودلهي مع الخليج. وتوجد هناك ثلاث نقاط محورية للتعاون الناشئ في مكافحة الإرهاب بين الجانبين، وهي، تمويل الإرهاب،* والأشخاص المهمون (الأفراد المطلوبون من قبل الإرهابيين)، وطرق السفر.*

3-2 السياسة الهندية بين المستويين "الإقليمي" و"الثنائي" تجاه دول الخليج العربية:

يساهم تحليل أبعاد الزيارات الدبلوماسية بين الهند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في معرفة "طبيعة مجالات التعاون"، عبر البيانات الصادرة عن النشاطات الدبلوماسية؛ إذ تبين طبيعة الاتفاقيات/ مذكرات التفاهم الموقعة بين الأطراف، التي بدورها تفسر أبعاد العلاقات بين الدول، من ناحية المنظور الاقتصادي التجاري والاستثماري، والمنظور السياسي الإستراتيجي الأمني والدفاعي.

3-2-أ الزيارات الدبلوماسية:

---

[245] الهباس، *"العلاقات الهندية- الخليجية"*، 2009.

* تمويل الإرهاب: تمثل التحويلات المالية لعمال الهنود في الخليج نصف إجمالي التحويلات المرسلة إلى الهند. تتم معظم هذه المعاملات من خلال التحويلات الرسمية. ومع ذلك، يتم تحويل مبلغ كبير من المال من الخليج إلى الهند من خلال نظام الحوالة غير الرسمي. الحوالة هي طريقة غير منظمة وقائمة على الثقة لتحويل الأموال، ويستخدمها العديد من المهاجرين الأفقر للتهرب من رسوم المعاملات المفروضة عليهم في بلدهم الأصلي. كما أن طبيعتها غير المنظمة تجعلها جذابة للمجرمين وغاسلي الأموال والإرهابيين. ووفقاً لبعض التقديرات، خسرت الهند أكثر من 1.5 تريليون دولار من عائدات الضرائب في السنوات الماضية بسبب تحويلات الحوالة. وبحسب ما ورد، قام كبير مموليها، عبد الواحد سيديبابا، بتحويل الأموال من الإمارات إلى الهند. وبالمثل، قامت "جماعة عسكر طيبة"، بتوجيه الأموال عبر الخليج لتنظيم هجوم مومباي. انظر/ي إلى:
Mohammed Sinan Siyech, *"India-Gulf Counterterrorism Cooperation", Middle* East Institute (December 21, 2017). bit.ly/3L1qTOO

* طرق السفر: استُخدِمت دول الخليج بوصفها نقاط عبور للأفراد المسافرين إلى المناطق التي تمزقها النزاعات، مثل سوريا والعراق وأفغانستان. على سبيل المثال، سافر الفوج المكون من 21 شخصاً من سكان كيرلا (بما في ذلك ثمانية قاصرين) إلى أفغانستان للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام 2016 عبر مدن في الإمارات والكويت والبحرين وعُمان. انظر/ي إلى:
Ibid.

تُعدّ الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى عن مدى الارتقاء في العلاقات بين الدول؛ إذ تعد الدبلوماسية أهم أداة للسياسة الخارجية الهندية، وهي الطريقة التقليدية لتنشيط العلاقات مع الدول الأخرى بانتظام.

يمكن تحديد مداخل "سياسة انظر غرباً" ومراحل تطورها في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، من خلال تتبع الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الجانبين، عبر حكومة مانموهان سينغ (2004–2014)، وحكومة ناريندرا مودي (2014– أيار (مايو) 2022). وذلك على المستوى الإقليمي للمجلس ككل، وعلى المستوى الثنائي للزيارات الثنائية.

1. المستوى الإقليمي للزيارات الدبلوماسية:

يشير الجدول التالي إلى الزيارات الدبلوماسية على المستوى الإقليمي للمجلس ككل؛ حيث يحتوي على زيارات أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب زيارات متبادلة للوفود الوزارية بين الهند ومجلس التعاون.

الجدول (3): الزيارات الدبلوماسية على المستوى الإقليمي للمجلس ككل مع الهند

	مجلس التعاون الخليجي
حكومة سينغ	• قام الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية، بزيارة إلى الهند في شباط (فبراير) 2004، وشاركَ في المؤتمر الصناعي الأول.[246]

[246] "*Gulf Cooperation Council",* Ministry of Foreign, (April 2012).

	• قام الأمين العام للمجلس بزيارة أخرى إلى الهند في آب (أغسطس) 2004، لتوقيع الاتفاقية الخليجية الهندية.[247] • زار فريق تفاوضي من دول مجلس التعاون الخليجي الهند في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، وأجرى مناقشات بشأن إمكانية بدء المفاوضات نحو اتفاقية التجارة الحرة.[248] • شاركت وفود دبلوماسية وزارية وتجارية وصناعية من الجانب الهندي، في المؤتمر الصناعي الثاني في مسقط في آذار (مارس) 2006.[249] • شاركت وفود تجارية من دول أعضاء المجلس في المؤتمر الصناعي الثالث في مومباي في أيار (مايو) 2007.[250] • شاركت وفود تجارية من الجانب الهندي في جولة المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة والحواجز غير الجمركية في الرياض في كانون الثاني (يناير) 2009.[251] • زارت وفود وزارية وتجارية من دول الخليج العربية الهند، للمشاركة في منتدى التعاون الهندي العربي، في شباط (فبراير) 2010 في نيودلهي.[252]
حكومة مودي	• شارك وفد هندي في المؤتمر الصناعي الرابع في السعودية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015.[253]

[247] "The Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2004-2005, 52- 60, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2005). bit.ly/3wG5Dud
[248] "*Gulf Cooperation Council",* Ministry of Foreign, (April 2012).
[249] "The Gulf, West Asia and North Africa", *In* the Annual Report 2006-2007, 45-52, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2007). bit.ly/3coi4iV
[250] "The Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2007-2008, 42-54, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2008). bit.ly/3Hy0d7r
[251] "*Gulf Cooperation Council",* Ministry of Foreign, (April 2012).
[252] Ibid.
[253] *"The Gulf and West Asia"*, In the Annual Report 2015-2016, 58- 71, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 13, 2016). bit.ly/3nreICd

	• قام الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف فلاح مبارك الحجرف، بزيارة إلى الهند في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021.[254] وتم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل مشتركة؛ لفحص جميع الجوانب الاقتصادية والتجارية الخاصة بهم بحلول كانون الثاني (يناير) 2022؛ ما قد يؤدي إلى بدء المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة.[255]

المصدر: إعداد الباحثة.

يلاحظ من الجدول أن الزيارات الدبلوماسية على المستوى الإقليمي للمجلس، كانت أكثر فعالية في عهد حكومة سينغ مقارنة مع حكومة مودي. كما أنهُ من المهم أن نشير إلى طبيعة التفاعلات الدبلوماسية التي أخذت بعداً اقتصادياً؛ حيث شملت وزراءَ ووفوداً تجارية وصناعية، وجاءت في سياق عقد المنتديات و"المؤتمرات الصناعية"، لتطوير العلاقات بين الجانبين. ومهدت بدورها إلى تبني "سياسة انظر غرباً" تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عهد حكومة سينغ عام 2005. كما ستتضح أبعادها في مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي الهندي مع المجلس ككل.

2. المستوى الثنائي للزيارات الدبلوماسية:

يشير الجدول التالي إلى الزيارات الدبلوماسية عالية المستوى (رئيس الوزراء) من الجانب الهندي، بين حكومتين: حكومة مانموهان سينغ (2004–2014)، وحكومة ناريندرا مودي (2014– أيار/ مايو 2022)، في إطار العلاقات الثنائية الهندية مع الدول الستِ في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

[254] "Meeting between External Affairs Minister and Secretary General of the Gulf Cooperation Council (GCC), H.E. Dr. Nayef Falah Mubarak Al-Hajraf", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (November 10, 2021). bit.ly/3CuJy16

[255] "*Gulf, West Asia and North Africa*", Annual Report 2021-2022, 84-99.

الجدول (4): الزيارات الدبلوماسية من الجانب الهندي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (على المستوى الثنائي)

دول مجلس التعاون الخليجي	حكومة سينغ	حكومة مودي
الإمارات	***	أربع زيارات، وهي، في عام 2015،[256] وعام 2018،[257] وعام 2019،[258] وعام 2022.[259]
السعودية	زيارة واحدة في عام 2010.[260]	زيارتان، في عام 2016،[261] وفي عام 2019.[262]
قطر	زيارة واحدة في عام 2008.[263]	زيارة واحدة في عام 2016.[264]

[256] *"Joint Statement between the United Arab Emirates and the Republic of India"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (August 17, 2015). bit.ly/3vDDwJE

[257] *"India-UAE Joint Statement during State Visit of the Prime Minister of India to UAE (February 10-11, 2018)"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 11, 2018). bit.ly/3vMDrU5

[258] *"State Visits of Prime Minister to United Arab Emirates and Bahrain (August 23-25, 2019)"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (August 18, 2019). bit.ly/3pDISUl

[259] "Meeting between Prime Minister and President of the UAE and Ruler of Abu Dhabi His Highness Sheikh Mohamed bin Zayed Al Nahyan", Abu Dhabi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (June 28, 2022). bit.ly/3yVLPDY

[260] *"PM's Manmohan Singh, visit to Saudi Arabia (February 27, 2010 - March 1, 2010)"*, Minister's Office Congress (I). bit.ly/2ZKCKeL

"Visit of Prime Minister to Saudi Arabia from February 27-March 1, 2010 February 26, 2010", New Delhi: Visits, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 26, 2010). bit.ly/3zrFyQZ

[261] *"Official Visit of Prime Minister to the Kingdom of Saudi Arabia (April 2-3, 2016)",* New Delhi: Visits, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 22, 2016). bit.ly/3slKhwF

[262] *"Joint Statement on Visit of Prime Minister of India to the Kingdom of Saudi Arabia"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (October 29, 2019). bit.ly/3bHQ09n

[263] *"Statement by PM"*, Minister's Office, (November 7, 2008).

[264] *"Visit of Prime Minister to the State of Qatar (June 4-5, 2016)"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (May 20, 2016). bit.ly/3wLWhen

عُمان	زيارة واحدة في عام 2008.[265]	زيارة واحدة في عام 2018.[266]
البحرين	***	زيارة واحدة في عام 2019.[267]
الكويت	***	***

المصدر: إعداد الباحثة.

لا بد من الإشارة إلى وجود مبادرات دبلوماسية من جانب دول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند؛ ويوضح الجدول التالي الزيارات الدبلوماسية عالية المستوى (قادة/ ورؤساء وزراء/ "ولي العهد"/ الملك/ الأمير) من جانب الدول الستِ في التعاون الخليجي، عبر حكومتي سينغ ومودي.

الجدول (5): الزيارات الدبلوماسية من جانب الدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي إلى الهند

دول مجلس التعاون الخليجي	حكومة سينغ	حكومة مودي

[265]"India and Oman Bilateral Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (January 2012). bit.ly/3GWTRhO

[266] Visit of Prime Minister of India to Oman (11-12 February 2018), "India-Oman Joint Statement during visit of Honorable Prime Minister, Visit of Prime Minister of India to Oman", Embassy of India – Oman- Muscat, (2018). bit.ly/3EKUiK6

[267] "India-Bahrain Joint Statement on the Visit of Prime Minister to Bahrain (August 25, 2019)", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (August 25, 2019). bit.ly/3CGLvaT

الإمارات	زيارتان، في آذار (مارس) 2007،[268] وفي آذار (مارس) 2010.[269]	زيارتان، في عام 2016،[270] وفي عام 2017.[271]
السعودية	زيارتان، في عام 2006،[272] وفي شباط (فبراير) 2014.[273]	زيارة واحدة في شباط (فبراير) 2019.[274]
قطر	زيارتان، في عام 2005، وفي عام 2012.[275]	زيارتان، في عام 2015،[276] وفي كانون الأول (ديسمبر) 2016.[277]
عُمان	***	***

[268] *State Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, Vice President and PM of the - United Arab Emirates and the Ruler of Dubai to India from March 25-26, 2007", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 20, 2007).* bit.ly/3bdoTTV

[269] *"Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Makhtoum, UAE Vice President & Prime Minister, Ruler of Dubai to India"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 11, 2010). bit.ly/3CyB89T

[270] *"State Visit of Crown Prince of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of the UAE Armed Forces to India (10-12 February 2016)",* New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 07, 2016). bit.ly/2XJADKI

[271] *"India - UAE Joint Statement during State visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (January 24-26, 2017)"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (January 26, 2017). bit.ly/3GmKs2N

[272] *"Saudi King, Visit to India",* India Review, a Publication of The Embassy off India, Kabul. Vol. 2, Issue. 2 (February 2006). bit.ly/3bxcycY

[273] *"Official Visit of His Royal Highness Prince Salman bin Abdulaziz Al Saud Crown Prince, Deputy Prime Minister and Defense Minister of the Kingdom of Saudi Arabia to India*", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 21, 2014). bit.ly/2O3C3uw

[274] "*State visit of Crown Prince of Saudi Arabia (February 19-20, 2019)"*, New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 12, 2019). bit.ly/3dPqNfR

[275] "*India-Qatar*", Embassy of India, (July 12 2021).

[276] "State Visit of Emir of the State of Qatar to India (24-25 March 2015)", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 20, 2015). bit.ly/3wGu0pw

[277]"Qatar-India Relations", Qatar Embassy in New Delhi - Republic of India, (2016). bit.ly/3HhzZWM (accessed April 5, 2022)

البحرين	أربع زيارات، وهي: في عام 2004، وعام 2007،[278] وعام 2012، وعام 2013.[279]	***
الكويت	زيارتان، في عام 2006، وفي عام 2013.[280]	***

المصدر: إعداد الباحثة.

يلاحظ من الجدول وجود مبادرات دبلوماسية من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومة سينغ، أكثر من حكومة مودي؛ فهناك (12) زيارة دبلوماسية إبان حكومة سينغ، مقابل (5) زيارات دبلوماسية فقط إبان حكومة مودي.

تهتم الدراسة بشكل خاص بالزيارات الدبلوماسية من الجانب الهندي، ليعكس الأهمية التي توليها سياسة الهند في مبادرتها الدبلوماسية تجاه دول مجلس التعاون؛ كونها المبادرة في "سياسة انظر أو الارتباط بالغرب" تجاه دول المجلس.

وشهدت حكومة مودي نشاطاً دبلوماسياً بارزاً مع دول مجلس التعاون الخليجي مقارنةً مع الحكومة السابقة؛ فبعد أن كانت الزيارات الدبلوماسية – عالية المستوى – قليلة، في ظل حكومة سينغ، أصبحت الزيارات متكررة مع مودي، من الجانب الهندي؛[281] فهناك (3) زيارات دبلوماسية فقط في عهد حكومة سينغ، مقابل (9) زيارات دبلوماسية مع حكومة مودي، منذ 2014 إلى شهر أيار (مايو) 2022.

[278] *"India–Bahrain Relations"*, Ministry of External, (January 2014).
[279] "India-Bahrain Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (November, 2020). bit.ly/3x9d7Ep (accessed April 5, 2022)
[280] *"Bilateral Relations"*, Embassy of India, (19 December 2021).
[281] Trigunayat, "*India's Foreign Policy",* (March 29, 2019).

يشكل التواصل الدبلوماسي أحد أهم معالم "سياسة الارتباط بالغرب"، التي جاءت في إطار رعاية العلاقات الثنائية مع حكومة مودي، عبر تعريف أبعاد المبادرات الحكومية ومناقشتها، والبرامج الرئيسة والسياسات الهندية، ودعوة دول مجلس التعاون الخليجي إلى المشاركة فيها، بما يخدم مصالحهما المشتركة، من خلال البيانات الصادرة عن الزيارات الدبلوماسية التي تتضمن اتفاقيات/ مذكرات تفاهم للتعاون بين الجانبين. مع الإشارة إلى توجه الهند إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، بوصفها جزءاً أساسياً لتحقيق أهدافها ومصالحها الإقليمية في المنطقة.

3-2-ب مجالات التعاون السياسي والاقتصادي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي:

نمت مجالات التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حيث تم تحويل سياسة الهند المتمثلة في "انظر إلى الغرب" إلى "الارتباط والعمل الغربي"،[282] من خلال توجه العلاقات الهندية الخليجية العربية "إلى شراكة إستراتيجية جديدة وشاملة"؛ أي الحديث عن نوع جديد لطبيعة العلاقة بين الجانبين.

1. السياسة الهندية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية (على المستوى الإقليمي):

تتفاعل السياسة الهندية الخارجية في علاقتها الاقتصادية على مستوى المجلس عبر محاولة إقامة منطقة تجارة حرة، ونتجت من هذا التوجه اتفاقيات ومؤتمرات صناعية وحوارات إستراتيجية بين الهند والمجلس ككل. وبالمثل، فقد كان على المستوى السياسي جولات حوار سياسي متكررة تتم بين الهند والمجلس بوصفه منظمة.

[282] Trigunayat, “India's outreach”, (March 27, 2018).

أ. العلاقات الاقتصادية: الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي واتفاقية التجارة الحرة:

وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي عام 2004، على الدخول في المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والهند.[283] وفي العام نفسه، تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي،* تتضمن اتفاقهما على الدخول في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والهند.[284] وعند إعداد هذه الأطروحة (حتى شهر أيار (مايو) 2022) ما زالت المناقشات مستمرة، وقيد التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول المجلس.[285]

عُقدت اجتماعات عدة (المؤتمر الصناعي) بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.[286] وركزت تلك الاجتماعات على الفرص والتحديات أمام العلاقات الاقتصادية بينهما، إلى جانب البحث في سبل

---

[283] ملخص إحصائي، *"التبادل التجاري"*، 2020.

* تم توقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في 25 آب (أغسطس) 2004؛ لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بينهما، مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في بلدانهم. إلى جانب البحث عن طرق ووسائل لتوسيع وتحرير علاقاتهم التجارية، من خلال: تعزيز تبادل المعلومات حول التجارة الخارجية، وتشجيع الاتصالات التجارية، خاصة بين المؤسسات والمنظمات المعنية بالتجارة الخارجية، والاهتمام بالتدريب ونقل التكنولوجيا، وكذلك تشجيع تبادل الزيارات والممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بينها، وتقديم التسهيلات اللازمة، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، وأخيراً، تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بموجب هذا الاتفاق، تجتمع بالتناوب على فترات متفق عليها بشكل متبادل. انظر/ي إلى:
Framework Agreement on Economic Cooperation Agreement between the Gulf Cooperation Council (GCC) and India, 25/08/2004. bit.ly/3kCVIyz
"India-GCC relations", Indian Embassy in Al-Riyadh - Saudi Arabia, *(Aug 2021). bit.ly/3kDampx (accessed April 8, 2022)*

[284] لمتابعة اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، انظر/ي إلى:
(India-GCC FTA), *India-Gulf Cooperation Council Free Trade Area, Trade and Investment*. bit.ly/3ArdhbJ

[285] عُقدت الجولة الثانية لاتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في الرياض عام 2008 بعد توقف دام عامين ونصف العام منذ عام 2006. تم الاتفاق على تأسيس عملية لتبادل المعلومات بصورة مستمرة من خلال الوسائل الإلكترونية قبل الجولة التالية المقررة في نيودلهي. في حين عقدت جولة المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة والحواجز غير الجمركية التي تؤثر في الصادرات الهندية إلى دول مجلس التعاون عام 2009. انظر/ي إلى:
"India-GCC relations", Indian Embassy in Al-Riyadh, 2021.
"The Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2008-2009, 41-53, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2009). bit.ly/3tH9Qfa
"*Gulf Cooperation Council"*, Ministry of Foreign, (April 2012).

[286] عُقد المؤتمر الصناعي الخليجي - الهندي الأول في مومباي في شباط (فبراير) 2004، والثاني في مسقط في آذار (مارس) 2006، والثالث في مومباي في أيار (مايو) 2007، والرابع في جدة في السعودية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، والخامس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 تحت عنوان "شركاء أقوى في عالم الفرص". انظر/ي إلى:
1st GCC-India Industrial Conference (Mumbai, 17-18 February 2004), New Delhi; Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, February 16, 2004. bit.ly/3rCaF71
"The Gulf, West Asia and North Africa", Annual Report 2006-2007, 45-52.
"The Gulf, West Asia and North Africa", Annual Report 2007-2008, 42-54.

الوسائل لتطوير العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية بين الجانبين. فعلى سبيل المثال، قال وزير التجارة والصناعة الكويتي عبد الله بن عبد الرحمن الطويل، الذي ترأس المؤتمر الصناعي الأول في شباط (فبراير) 2004، بمشاركة نظيره الهندي أرون جيتلي في البيان الختامي، إن المؤتمر أعطى فرصة للحوار وتبادل الآراء بين الوفود الهندية والخليجية.[287] وكذلك أوجد فرصة أمام المسؤولين الهنود للكشف عن وجهات نظرهم عن الشراكة المقبلة. "وذكر أنهُ تم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والهند"، مضيفاً "أن الأمانة العامة لمجلس التعاون تبحث مع المسؤولين الهنود الأطر القانونية التي يمكن من خلالها الدخول في قطاعات التجارة بين الجانبين".[288] وبناء عليه، تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين الهند ومجلس التعاون في آب (أغسطس) عام 2004.[289] ومن هنا يمكن معرفة لماذا تبنت الهند رسمياً "سياسة انظر غرباً" عام 2005.

يتضح أنّ هناك إنجازات وخطوات لتطوير العلاقات، بدأت بين الهند ومجلس التعاون، قبل الإعلان رسمياً عن سياسة "انظر غرباً"، مثل البدء بخطوات التفاوض للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين "المجلس" والهند عام 2004، ومؤتمرات أخرى؛ ما مّهد الطريق في العام التالي، إلى تبني الحكومة الهندية "سياسة انظر غرباً"؛ حيث دعت الهند عام 2005، "إلى بدء المفاوضات مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ لإبرام اتفاقية التجارة الحرة" عبر الإعلان عن "سياسة انظر غرباً".

"The Gulf and West Asia", Annual Report 2015-2016, 58- 71.

5th India - GCC Industrial Conference: *"Stronger Partners in the World of Opportunities"*, Agriculture, Forthcoming Events (22-23 Nov 2021). bit.ly/3cdWMVj

[287] المؤتمر الصناعي الهندي الخليجي الأول يختتم أعماله في مدينة مومباي، كونا: وكالة الأنباء الكويتية، 2004/2/18. bit.ly/3IIJJKQ

[288] الطويل يؤكد أهمية المؤتمر الصناعي لمجلس التعاون والهند، كونا: وكالة الأنباء الكويتية، 2004/2/18. bit.ly/3oaU20R

[289] *Framework Agreement,* 25/08/2004.

كما كانت العلاقات الاقتصادية على مستوى المجلس أكثر فعالية خلال حكومة سينغ، مقارنةً مع حكومة مودي؛ أي إن بناء شراكة بين الهند والمجلس على نحو جماعي، كان هدفاً أكثر وضوحاً في عهد سينغ. أما التراجع عن ذلك أو التحول من ذلك إلى التركيز على المستوى الثنائي زمن مودي، فيمكن وضع سببين أساسيين له: الأول، خلافات بدأت داخل مجلس التعاون ذاته (سيشار إليها في الفصل الرابع). والآخر، سعي مودي إلى تطوير منظور العلاقة ضمن "سياسة الارتباط بالغرب"، التي تعتمد على العلاقات الثنائية؛ لأنها تتضمن اتفاقيات تجارية واستثمارية محددة، وتتضمن جوانب دفاعية، وأمنية، وسياسية، تطلبت اتفاقيات محددة مع كل دولة على حدة، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

ومن المهم أن نشير إلى أن الهدف الأساسي الذي جاءت من أجله "سياسة انظر غرباً"، لم يتحقق بعد، ألا وهو "الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون الخليجي والهند"، وما زالت الاتفاقية قيد المناقشة. في حين نجحت الهند في توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) مع الإمارات في آذار (مارس) 2022،[290] التي قادت إلى بدء اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين البلدين، في الأول من أيار (مايو) من العام نفسه.[291] وجاء ذلك مع حكومة مودي في إطار "سياسة الارتباط بالغرب" ورعاية العلاقات الثنائية. ومن المرجح أن تدخل الهند في اتفاق مع دول أخرى من مجلس التعاون الخليجي؛ ما يوضح أن السياسة الهندية الخارجية تتلقى نجاحاً أكثر على المستوى الثنائي، في علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. العلاقات السياسية: الحوارات السياسية:

[290] "*Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA) between the Government of the Republic of India and the Government of the United Arab Emirates (UAE)*", Government of India- Ministry of Commerce and Industry- Department of Commerce, (27 March 2022). bit.ly/3l9NHkT

[291] World News, UAE-India free trade agreement begins on May 1-2022, bit.ly/38nsYqZ

عُقد أول حوار سياسي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في أيلول (سبتمبر) 2003، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. تناول الحوار القضايا السائدة في ذلك الوقت، مثل: العراق، والشرق الأوسط، والإرهاب، وإصلاحات الأمم المتحدة.[292] في حين عقدت الهند ودول مجلس التعاون الخليجي حوارهما السياسي السنوي الأخير (إلى الآن وفق المدة الزمنية المحددة للدراسة)، في وضع افتراضي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020. تضمن الحوار مراجعة مفصلة عن العلاقات التي تغطي جميع المجالات، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة المعلقة، واقتراح حوار للشراكة الإستراتيجية.[293] واتفقا على تعزيز الشراكة بين الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.[294]

أجمعت قضايا الحوار السياسي بين الهند ومجلس التعاون، على مراجعة المستجدات السياسية والأمنية في منطقة غرب آسيا وجنوب آسيا.[295] كما بحثت سبل تعزيز علاقات التعاون بين الجانبين في إطار الحوار الإستراتيجي في مختلف المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة.

---

[292] "*Gulf Cooperation Council",* Ministry of Foreign, (April 2012).

[293] "Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2020-2021, 74-87, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 25, 2021). bit.ly/3CrSZOK

[294] *"India-GCC Political Dialogue"*, Ministry of External Affairs - Government of India, Media Center, New Delhi (November 03, 2020). bit.ly/3nHe2YT

[295] للاطلاع على الحوارات السياسية السنوية بين الهند ومجلس التعاون، انظر/ي إلى:

"The Gulf, West Asia and North Africa", Annual Report 2004-2005, 52- 60.

"The Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2005-2006, 46- 57, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2006). bit.ly/35fdeEG

"The Gulf, West Asia and North Africa", Annual Report 2008-2009, 41-53

"The Gulf, West Asia and North Africa", In the Annual Report 2009-2010, 42- 46, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2010). bit.ly/3oBVwB3

"The Gulf and West Asia", In the Annual Report 2014-2015, 49-58, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 25, 2015). bit.ly/3IMIs3I

"The Gulf and West Asia", Annual Report 2015-2016, 58- 71.

"The Gulf and West Asia", In the Annual Report 2016-2017, 65-75, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 28, 2018). bit.ly/3FuAaMy

"The Gulf and West Asia", In the Annual Report 2017-2018, 57- 67, New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 06, 2018). bit.ly/3Nnd6o5

وعُقدت الحوارات السياسية، بين الهند ومجلس التعاون، على هامش الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وما يمكن ملاحظته حول القضايا التي تناولتها الحوارات السياسية، أنها ركزت على القضايا الإقليمية والعالمية، التي تتطلب حلاً جماعياً وليس ثنائياً، أهمها: قضية "إصلاحات الأمم المتحدة، وتوسيع المجلس، وأن تكون الهند دائمة العضوية في مجلس الأمن"؛ تلك التي تعد من القضايا العالمية في السياسة الخارجية الهندية، التي تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف. كما سلف الذكر في الفصل الأول.

2. السياسة الهندية تجاه دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي (على المستوى الثنائي):

أوضحت البيانات الثنائية المشتركة والصادرة عن الزيارات الدبلوماسية، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، التوجه الجديد في العلاقات بين الجانبين، وانتقال العلاقة إلى شراكة إستراتيجية شاملة تركز على الجانب الأمني والدفاعي، إلى جانب تنوع الاستثمارات وتدفق التجارة في العلاقات الاقتصادية. وجاء ذلك في إطار "سياسة الارتباط بالغرب" التي تبنتها حكومة مودي؛ حيث انتقل التركيز إلى مستوى العلاقات الثنائية، لتتعدى أهدافها البعد الاقتصادي، على عكس "سياسة انظر غرباً" التي تبنتها حكومة سينغ، والتي ركزت على البعد الإقليمي الاقتصادي، مع مجلس التعاون كوحدة واحدة.

أ. العلاقات الاقتصادية: التجارة والاستثمارات:

"*Gulf Cooperation Council",* Ministry of Foreign, (April 2012).
"Holding a Session of Talks between the GCC and the Republic of India", GCC- New York, (25 September 2019). bit.ly/3wXZZl9

اتجهت الهند إلى شراكة اقتصادية جديدة مع الدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي؛ وتأخذ بالحسبان الإستراتيجيات والأهداف والمعطيات الخاصة بكل دولة من هذه الدول.

1. الإمارات العربية المتحدة:

أكد سينغ على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الهند والإمارات في المجال الاقتصادي التجاري والاستثماري والتكنولوجي.[296] إلا أن مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهد تطوراً إبان حكومة مودي؛ حيث أكد البيان الهندي الإماراتي المشترك لعامي 2015 و2016، "على تشكيل أوسع للاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارات المقبلة بين البلدين".[297]

وتضمن البيان المشترك لعامي 2017 و2018، توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة الهندية ووزارة الاقتصاد الإماراتية بشأن التدابير التجارية، إضافة إلى مجموعة من اتفاقيات/ مذكرات التفاهم في

---

[296] لمزيد من الاطلاع حول العلاقات الاقتصادية الإماراتية خلال حكومة سينغ، انظر/ي إلى البيانات المشتركة لعام 2007 وفي آذار (مارس) 2010، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، انظر/ي إلى:
"State Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, from March 25-26, 2007".
"Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Makhtoum, UAE Vice President & Prime Minister, Ruler of Dubai to India", (March 11, 2010).
"Briefing by Secretary (East) on President's Visit to UAE and Syria", New Delhi: Public Diplomacy, Ministry of External Affairs - Government of India, (November 19, 2010). bit.ly/3nvjbmg

[297] لمزيد من الاطلاع حول تعزيز العلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارات المقبلة بين الهند والإمارات، انظر/ي إلى:
"Joint Statement between the United Arab Emirates and the Republic of India", (August 17, 2015).
"Transcript of Media Briefing by Secretary (East) on State Visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (February 10, 2016)", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 10, 2016). bit.ly/3kmckdX

القطاع الاقتصادي.[298] في حين تم الاتفاق في البيان المشترك لعام 2019، على التدفق القوي للاستثمارات والتجارة الثنائية[299] السنوية لتصل إلى حوالي 60 مليار دولار أمريكي.[300]

تعتمد العلاقات الاقتصادية الهندية الإماراتية، على ترتيبات، وآلية مؤسسية يتم العمل من خلالها، وهي: اللجان المشتركة على مستوى وزراء الخارجية، ومجلس أعمال مشترك، وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة على مستوى وزراء الخارجية، التي يتم من خلالها مناقشة السلسلة الكاملة للعلاقات الثنائية بين الهند والإمارات. كما تم إنشاء مجلس أعمال مشترك يتألف من اتحاد غرف التجارة والصناعة بين الطرفين؛ لدعم العلاقات الاستثمارية. وبناء عليه، وقع اتحاد الصناعة الهندي اتفاقية إستراتيجية مع منطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي (كيزاد) عام 2011 في مومباي؛ لدعم الشركات الهندية التي تستثمر في المنطقة الصناعية الجديدة. وللمزيد من جذب الاستثمارات، تم تشكيل فريق عمل رفيع المستوى في عام 2012، وأجريت اتصالات مع مختلف الوزراء والهيئات التجارية والصناعية والمؤسسات المالية والسلطات التنظيمية، وعقدت اجتماعات أهمها، الاجتماع السادس في مومباي في عام 2018، وتم البحث في فرص التعاون والاستثمار في البلدين، من خلال البحث بالتفصيل عن عددٍ من المشاريع الاستثمارية المحتملة في الهند، في قطاع الطرق السريعة، وممر البنية التحتية،

[298] لمزيد من الاطلاع حول الاتفاقيات/ مذكرات تفاهم للمشاركة الاقتصادية والتجارية بين الهند والإمارات، وفق البيان المشترك لعام 2017، والبيان المشترك لعام 2018، انظر/ي إلى:
"India - UAE Joint Statement during State visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (January 24-26, 2017)",
"India-UAE Joint Statement during State Visit of the Prime Minister of India to UAE (February 10-11, 2018)".
[299] لمزيد من الاطلاع حول التجارة الثنائية (الصادرات والواردات) والاستثمارات بين الهند والإمارات، انظر/ي إلى:
"Brief on India-UAE Commercial Relations", Embassy of India,2022.
[300] *"State Visits of Prime Minister to United Arab Emirates and Bahrain (August 23-25, 2019)"*.

وكذلك مشاريع ساجار مالا ومطارات جرينفيلد الجديدة.[301] كما تم تنظيم الخدمات المصرفية بين الهند ودولة الإمارات، بتبادل فتح فروع لبنوك من البلدين؛ لتولي إدارة العلاقات المالية بينهما.[302]

خصصت الإمارات في عامي 2015 و2016، مبلغاً يقدر بنحو 69 مليار دولار، لمشاريع استثمارية، وخاصة في البنية التحتية مع الهند.[303] وفي عام 2018، خصصت الإمارات 75 مليار دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية في الهند، وجاء ذلك في إطار مبادرات حكومة الهند، لخلق بيئة للنمو الرقمي يمكن من خلالها تحقيق إمكانات الذكاء الاصطناعي في مجالات الإمداد الزراعي والرعاية الصحية وخدمات إدارة الكوارث.[304]

تساهم العلاقات الاقتصادية والتجارية (الصادرات والواردات)* المتنامية بين الهند والإمارات في الاستقرار والتطوير سريع التنويع بين البلدين. ويسعى الجانبان إلى زيادة تعزيز هذه العلاقات من أجل المنفعة المتبادلة؛ حيث بلغت قيمة التجارة بين الهند والإمارات 180 مليون دولار أمريكي سنوياً في السبعينيات. [305] فيما بلغت في السنة المالية 2021–2022 حوالي 72 مليار دولار أمريكي؛[306]

---

[301] انظر/ي إلى:

"Brief on India-UAE Commercial Relations", Embassy of India,2022.

"India-UAE Joint Statement during State Visit of the Prime Minister of India to UAE (February 10-11, 2018)".

[302] يعدّ بنك بارودا هو البنك الهندي الوحيد الذي يحمل ترخيصاً من سلطات الإمارات العربية المتحدة لإجراء عمليات مصرفية كاملة، ويعمل في الإمارات منذ عام 1974. وبالمثل، فإن بنك أبو ظبي التجاري لديه فرعان في الهند وبنك المشرق الأول، وأطلق بنك أبو ظبي الوطني عملياته المصرفية في الهند في عام 2015. انظر/ي إلى:

"Brief on India-UAE Commercial Relations", Embassy of India,2022.

[303] لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع، انظر/ي إلى:

"Joint Statement between the United Arab Emirates and the Republic of India", (August 17, 2015).

"Transcript of Media Briefing by Secretary (East) on State Visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (February 10, 2016)".

[304] *"Invest India and UAE Ministry sign Memorandum of Understanding for technological cooperation"*, Government of India, Press Information Bureau, (July 27, 2018). bit.ly/3nrqMCd

* أهم الصادرات الهندية إلى الإمارات هي: المنتجات البترولية، والمعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، والمجوهرات، والمعادن، والمواد الغذائية، والمنسوجات، والمنتجات الهندسية، والآلات، والكيماويات. أما أهم البنود المستوردة للهند من الإمارات فهي: البترول، والمنتجات البترولية، والمعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، والمجوهرات، والمعادن، والكيماويات، والمنتجات الخشبية. انظر/ي إلى:

"Brief on India-UAE Commercial Relations", Embassy of India,2022.

[305] Ibid.

[306] "Meeting between Prime", Abu Dhabi, (June 28, 2022).

ما يجعل الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد الصين والولايات المتحدة.[307] وبناء عليه، نجحت كلٌّ من الهند والإمارات في تحقيق تطور في العلاقات التجارية بين الجانبين، كما تم الاتفاق عليه في البيانات المشتركة إبان حكومة مودي.

تجدر الإشارة إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الهند والإمارات الموقعة في آذار (مارس) 2022،[308] التي قادت إلى بدء اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين؛ حيث "قال مكتب رئيس الوزراء الهندي إنهُ من المتوقع أن تتعزز التجارة الثنائية غير النفطية السنوية من 60 مليار دولار إلى 100 مليار دولار في غضون السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة".[309]

وعِلاوة على ذلك، تعد الإمارات ثاني أكبر وجهة تصدير إلى الهند (بعد الولايات المتحدة)، بمبلغ يقارب 29 مليار دولار أمريكي. وبالنسبة إلى دولة الإمارات، تعد الهند ثاني أكبر شريك تجاري لعام 2019 بحوالي 41.43 مليار دولار أمريكي (التجارة غير النفطية). كما استوردت الهند أيضاً 21.83 مليون طن متري (10927.52 مليون دولار أمريكي) من النفط الخام من الإمارات في 2019–2020.[310]

وتقدر استثمارات الإمارات في الهند لعام 2021،[311] بنحو 17–18 مليار دولار أمريكي، منها 11.67 مليار، في شكل استثمار أجنبي مباشر، بينما الباقي عبر محافظ استثمارية. واستثمرت صناديق الثروة

---

[307] لمزيد من الاطلاع حول التجارة الثنائية (الصادرات والواردات) والاستثمارات بين الهند والإمارات، انظر/ي إلى:
"Brief on India-UAE Commercial Relations", Embassy of India,2022.

[308] "*Comprehensive Economic Partnership",* Government of India, (27 March 2022).

[309] World News, *UAE-India*, 2022.

[310] *"Brief on India-UAE Commercial Relations",* Embassy of India,2022.

[311] تتركز استثمارات الإمارات في الهند بشكل أساسي في خمس قطاعات: قطاع الخدمات (15.78%)، والنقل البحري (8.80%)، والطاقة (8.34%)، وأنشطة البناء (البنية التحتية) (7.15%)، وتطوير البناء: البلدات، والإسكان، المبني أعلى البنية التحتية ومشاريع التطوير العمراني (7.08%). انظر/ي إلى:

Ibid.

السيادية الإماراتية أكثر من 4.12 مليار دولار أمريكي في الهند خلال السنة المالية 2020–2021 وحدها. وتصنف الإمارات تاسع أكبر مستثمر في الهند من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر.[312] أما الاستثمارات الهندية في الإمارات،[313] فعلى الرغم من عدم توفر أرقام رسمية، فإن استثمارات الشركات الهندية الخاصة في الإمارات تقدّر بما يزيد عن 85 مليار دولار أمريكي.[314]

2. المملكة العربية السعودية:

أسهم سينغ في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع السعودية، من خلال توقيع اتفاقيات/ مذكرات تفاهم، عبر إعلان دلهي عام 2006، وإعلان الرياض عام 2010.[315] كما نصّ البيان الهندي السعودي المشترك لعام 2014، على ما يأتي: "اتفق الجانبان على استكشاف السبل والوسائل، لتحويل العلاقة من البائع والمشتري في قطاع الطاقة إلى علاقة شراكة أعمق، تركز على الاستثمار والمشاريع المشتركة على الصعيد الثنائي، وأيضاً في دول ثالثة. واتفقا على إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع خلال الاجتماع المقبل لمشاورات الطاقة السنوية بين الهند والسعودية".[316]

---

[312] Ibid.

[313] أنشأ العديد من الشركات الهندية وحدات تصنيع، إما مشاريع مشتركة، أو في مناطق اقتصادية خاصة للأسمنت ومواد البناء والمنسوجات والمنتجات الهندسية والإلكترونيات الاستهلاكية وما إلى ذلك، كما استثمر العديد من الشركات الهندية، بما في ذلك مجموعة فنادق تاج، في السياحة والضيافة والمطاعم وقطاعات الصحة والتجزئة والتعليم. انظر/ي إلى:

Ibid.

[314] Ibid.

[315] أكد كلٌ من إعلان دلهي الموقع في عام 2006 وإعلان الرياض الموقع في عام 2010، التعاون في مجال الطاقة بين البلدين. وألزم إعلان الرياض الجانبين بشراكة إستراتيجية تقوم على التكامل والاعتماد المتبادل، بما في ذلك تلبية إمدادات النفط الخام الهندية، وتحديد وتنفيذ مشاريع محددة في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة. انظر/ي إلى:

"India-Saudi Economic and Commercial Relations", Embassy of India, 2022.

Delhi Declaration, *"Signed by King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud of the Kingdom of Saudi Arabia and Prime Minister Dr. Manmohan Singh of India"*, Delhi Declaration, Riyadh- Saudi Arabia, (2006). bit.ly/3lbvDUL (accessed December 25, 2021).

Riyadh Declaration, *"A New Era of Strategic Partnership*", Minister's Office Congress (I), Press Releases, Riyadh, (February 28, 2010). bit.ly/3dGJRwN

[316] Joint Statement on the Occasion of visit of Crown Prince to India, "*Joint Statement on the occasion of the Official Visit of Crown Prince, Deputy Prime Minister and Defense Minister of the Kingdom of Saudi Arabia to India (26-28 February 2014)"*, Embassy of India, Riyadh- Saudi Arabia, (February 28, 2014). bit.ly/37ItJXY

ومع حكومة مودي، دخلت العلاقات الاقتصادية الثنائية السعودية الهندية حقبة جديدة.[317] ففي نيسان (أبريل) 2016؛ تم تحويل العلاقة الاقتصادية بين الهند والسعودية من "علاقة البائع والمشتري في قطاع الطاقة إلى علاقة شراكة أعمق، تركز على الاستثمار والمشاريع المشتركة في مجمعات البتروكيماويات، والتعاون في الاستكشاف المشترك في مجالات التدريب وتنمية الموارد البشرية، والتعاون في البحث والتطوير في قطاع الطاقة، وفي البنية التحتية كذلك". [318]

كما تم إنشاء مجلس الشراكة الإستراتيجية بين الهند والسعودية عام 2019، وهو مؤسسة شاملة تغطي مختلف قطاعات التعاون، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، التعاون الاقتصادي في التجارة والصناعة والاستثمار وغيرها.[319] في حين شملت العلاقات الاقتصادية الثنائية مجالات تعاون جديدة خارج مجال النفط التقليدي، واستكشاف الفرص في مجالات جديدة، مثل: الإسكان، والسياحة، والطاقة المتجددة، والصحة والأدوية، وتجهيز الأغذية، والأسمدة، والسلع الهندسية، والتعدين ... إلخ. [320]

تشمل العلاقات الاقتصادية بين الهند والسعودية ترتيبات مؤسسية عملية، توضح الجانب التنفيذي في مسار العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وتشمل اجتماعات ومؤتمرات، لمناقشة قضايا خاصة بالقطاع الاقتصادي، إلى جانب مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين البلدين.[321]

---

[317] لمزيد من المعلومات حول تحول العلاقات الاقتصادية الهندية السعودية خلال حكومة مودي، انظر/ي إلى:
"India-Saudi Arabia Joint Statement during the visit of Prime Minister to Saudi Arabia", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (April 03, 2016) bit.ly/3bOQD1h
"India-Saudi Arabia Joint Statement during the State Visit of His Royal Highness the Crown Prince of Saudi Arabia to India", New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 20, 2019). bit.ly/3pWabWn
"Joint Statement on Visit of Prime Minister of India to the Kingdom of Saudi Arabia", (October 29, 2019).

[318] *"India-Saudi Arabia Joint Statement during the visit of Prime Minister to Saudi Arabia",* (2016).

[319] *"India-Saudi Economic and Commercial Relations"*, Embassy of India, 2022.

[320] Ibid.

[321] أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين الهند والسعودية، الاتفاقية الإطارية الاستثمارية عام 2016، ومذكرة تفاهم 2016، بشأن إنشاء مجلس أعمال مشترك بين المجلس السعودي وغرف التجارة والصناعة والاتحاد الهندي وغرف التجارة والصناعة. وفي شباط (فبراير) 2018، عقدت الدورة الثانية عشرة لاجتماع اللجنة الهندية السعودية المشتركة في الرياض، لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية

وبلغت قيمة التجارة الثنائية (الصادرات والواردات)* بين الهند والسعودية 33.9 مليار دولار. واستحوذ إجمالي التجارة مع السعودية على 4.23% من إجمالي تجارة الهند في السنة المالية 2019–2020.[322] وبناء عليه، تصنف السعودية رابع أكبر شريك تجاري للهند (بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات).[323] كما تؤدي السعودية دوراً مهماً في أمن الطاقة في الهند؛ إذ استوردت الأخيرة، 41.38 مليون طن متري من النفط الخام من السعودية، بما يزيد على 20.3 مليار دولار أمريكي في 2019–2020.[324]

وفقاً لوزارة الاستثمار في السعودية، هناك 476 شركة هندية مسجلة بصفتها مشروعات مشتركة/ كيانات مملوكة بنسبة 100%، بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في المملكة، كما في آذار (مارس) 2020.[325] أما استثمارات السعودية في الهند،[326] فتعد السعودية المستثمر الحادي والعشرون الأكبر في الهند، باستثمارات تصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي لعام 2020.[327]

والاستثمارية والثقافية والتكنولوجية. كما حدد البيان المشترك في شباط (فبراير) 2019، ورشة عمل تشمل أكثر من 40 فرصة للتعاون المشترك والاستثمارات عبر مختلف القطاعات. انظر/ي إلى:

"India-Saudi Arabia Joint Statement during the visit of Prime Minister to Saudi Arabia", (2016).

"India-Saudi Arabia Joint Statement during the State Visit of His Royal Highness the Crown Prince of Saudi Arabia to India", (February 20, 2019).

* تشمل السلع الرئيسة المصدرة من الهند إلى السعودية: الأرز، واللحوم، والآلات والمعدات الكهربائية، والسيارات، والزيوت المعدنية، والمواد الكيميائية العضوية، وبلاط السيراميك، والملابس. وأهم السلع المستوردة إلى الهند من السعودية، هي: النفط الخام، وغاز البترول المسال، والأسمدة، والكيماويات، والبلاستيك ومنتجاته، والألمنيوم ومصنوعاته، والحديد والصلب والنحاس ومصنوعاته، والجلود الخام (بخلاف جلود الفراء) ... إلخ. انظر/ي إلى:

"India-Saudi Economic and Commercial Relations", Embassy of India, 2022.

[322] Ibid.

[323] Ibid.

[324] Ibid.

[325] تشمل استثمارات الهند في السعودية قطاعاتٍ متنوعةً، مثل: خدمات الإدارة والاستشارات، ومشاريع البناء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، وتطوير البرمجيات، والمستحضرات الصيدلانية ...إلخ. انظر/ي إلى:

Ibid.

[326] تشمل المجموعات الاستثمارية الرئيسة للسعودية في الهند: أرامكو، وسابك، والزامل، والعطلات الإلكترونية، ومجموعة البترجي. انظر/ي إلى:

Ibid.

[327] Ibid.

كان هناك ارتفاعٌ في الاستثمارات الهندية في السعودية، خاصة بعد توقيع اتفاقية تشجيع الاستثمار الثنائي، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في عام 2006. في حين لا تزال هناك إمكانات ضخمة غير محققة في مجال الاستثمارات السعودية في الهند؛ حيث أَعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، خلال زيارته إلى الهند في شباط (فبراير) 2019، أن المملكة ستستثمر 100 مليار دولار أمريكي في الهند، في قطاعات متنوعة في السنوات القادمة، مثل: الطاقة، والتكرير، والبتروكيماويات، والبنية التحتية، والزراعة، والمعادن، والتعدين، والتصنيع، والتعليم، والصحة. وبناء عليه، وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية للاستثمار في الصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية في الهند.[328] وفي العام نفسه، انضمت السعودية إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية، الذي أطلقه رئيس الوزراء مودي.[329]

أدركت كلٌ من السعودية والهند ضرورة تعميق التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين من خلال مواءمة رؤية السعودية 2030 وبرامجها الثلاثة عشر، لتحقيق الرؤية مع مبادرات الهند الرائدة مثل: "صنع في الهند"، و"المدن الذكية"، و"الهند النظيفة"، و"الهند الرقمية"،[330] التي دعت الهند من خلالها إلى "سياسة الارتباط بالغرب". لذلك، يسعى الجانبان إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية في كلا البلدين، لا سيما في مجالات البنية التحتية والتعدين والطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والزراعة ونقل التكنولوجيا، وفي مجالات الموارد البشرية الماهرة في تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات.[331]

---

[328] Ibid.

[329] *India-Saudi Arabia Joint Statement during the State Visit of His Royal Highness the Crown Prince of Saudi Arabia to India"*, (February 20, 2019).

[330] Ibid.

[331] *"Joint Statement on Visit of Prime Minister of India to the Kingdom of Saudi Arabia"*, (October 29, 2019).

3. دولة قطر:

وجهت الهند سياستها الخارجية (الارتباط والعمل غرباً) إزاء قطر، في إطار مبادرتها الحكومية الصناعية، وبرامجها الاستثمارية، وسياستها التكنولوجية، وأمن الطاقة، إلى جانب الخدمات المصرفية.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الهند وقطر مع حكومة مودي تقدماً ملحوظاً، من حيث التجارة الثنائية والاستثمارات المتبادلة بين البلدين؛[332] حيث أعرب البيان المشترك لعام 2015، عن توسيع المشاركة الثنائية وتعميقها في المجالات الرئيسة، بما في ذلك أمور أخرى، الطاقة، والبتروكيماويات، والاستثمارات، والبنية التحتية، وصادرات المشاريع، والتعليم، والثقافة، والصحة، والموارد البشرية، والإعلام وتكنولوجيا المعلومات.[333] كما احتوى البيان المشترك في حزيران (يونيو) 2016، والبيان المشترك في كانون الأول (ديسمبر) 2016، اتفاقيات/ مذكرات تفاهم لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الهند وقطر، وتم وضع ترتيبات مؤسسية، يتم العمل من خلالها على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[334]

تستورد الهند نحو 70% من حاجتها من الغاز الطبيعي من دولة قطر، بموجب اتفاقٍ وقعه الجانبان عام 1999 لبيع الغاز الطبيعي المسال وشرائه بكمية قدرها 7.5 مليون طن سنوياً، لمدّة 25 عاماً.

---

[332] لمزيد من الاطلاع حول التجارة الثنائية من حيث الصادرات والواردات والاستثمارات بين الهند وقطر، انظر/ي إلى:
"Qatari-Indian Relations", Qatar Embassy,2022.

[333] "Joint Statement during the State Visit of the Emir of the State of Qatar to India (March 24-25, 2015)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 26, 2015). bit.ly/3c6rBen

[334] لمزيد من الاطلاع حول الآلية المؤسسية بين الهند وقطر في القطاع الاقتصادي، انظر إلى:
"*India-Qatar*", Embassy of India, (July 12 2021).
"Qatari-Indian Relations", Qatar Embassy,2022.

ثمّ اتفق الجانبان في شهر كانون الأول (ديسمبر) عام 2015 على أن تزوّد قطر الهند بكمية إضافية من الغاز الطبيعي المسال تبلغ مليون طن سنوياً.[335]

وشهدت العلاقات الهندية القطرية تطوراً ملحوظاً في المجال المصرفي؛ حيث قام بنك قطر الوطني بإنشاء مكتب له في الهند، إضافة إلى إنشاء فرع واسع النطاق لبنك الدوحة في مومباي عام 2015.[336] وتعمل شبكة الأعمال والمهنية الهندية (IBPN)، تحت رعاية السفارة في قطر، على تعزيز التجارة والاستثمار بين الجانبين. وتم إنشاء منتدى أعمال هندي قطري، يضم ممثلين رفيعي المستوى لعدد من الشركات الهندية ورجال الأعمال القطريين.[337] ويعمل مجلس الأعمال والمهنيين الهندي(IBPC) ، الذي يضم رجال أعمال ومهنيين بارزين، على تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار. وينظم على أساس منتظم – يلتقي البائع المشتري، ويلتقي رجال الأعمال – ويشاركون في المعارض التجارية والمعارض محلياً.[338]

كما تم تشكيل فريق عمل مشترك حول الاستثمار بين البلدين لتسهيل استثمارات جهاز قطر للاستثمار في الهند، وكذلك لاستكشاف فرص استثمارات قطرية في سلسلة القيمة الكاملة للطاقة في الهند.[339]

---

[335] Ibid.
[336] Ibid.
[337] *"India-Qatar",* Embassy of India, (July 12 2021).
[338] "Qatari-Indian Relations", Qatar Embassy,2022.
[339] *"India-Qatar Bilateral Relations"*, Ministry of External, (July 12 2021).

بلغت قيمة التجارة الثنائية (الصادرات والواردات) *بين الهند وقطر 9.21 مليار دولار أمريكي للسنة المالية 2020–2021. وتعد الهند من بين أكبر ثلاث وجهات تصدير لقطر (بعد اليابان وكوريا الجنوبية)، وهي أيضاً من بين أكبر ثلاثة مصادر لواردات قطر، إلى جانب الصين واليابان.[340]

ووفقًا لغرفة تجارة وصناعة قطر (QCCI)، هناك أكثر من 6000 شركة هندية كبيرة وصغيرة تعمل في قطر.* كما أفاد بيان صادر عن مركز قطر المالي (QFC) لعام 2021، أن الشركات الهندية استثمرت نحو 450 مليون دولار في قطر.[341] في حين تقدر الاستثمارات القطرية في الهند خلال المدة (2019–2021)، بنحو 1.7 مليار دولار أمريكي.[342]

4. سلطنة عُمان:

تمت متابعة التعاون الاقتصادي بين الهند وعُمان في ظل حكومة سينغ، من خلال الآلية المؤسسية لاجتماعات اللجنة الهندية العُمانية المشتركة، التي تعمل بالتوازي مع مجلس الأعمال الهندي العماني المشترك؛ ما يوفر منصة للتفاعل بين قادة الصناعة في الهند وعُمان. هذا إلى جانب اجتماعات مجموعة العمل المشتركة، التي تم إنشاؤها بموجب مذكرة التفاهم، بشأن القوى العاملة الموقعة في عام

---

* تشمل الصادرات الرئيسة لدولة قطر إلى الهند: الغاز الطبيعي المسال، وغاز البترول المسال، والكيماويات، والبتروكيماويات، والبلاستيك، ومصنوعات الألمنيوم. بينما تشمل الصادرات الرئيسة للهند إلى قطر: الحبوب، والمواد النحاسية، ومنتجات الحديد والصلب، والخضروات والفواكه والتوابل، والمنتجات الغذائية المصنعة، والكهربائية، والصناعات الكيماوية، ومنتجات بلاستيكية، ومواد بناء، ومنسوجات وملابس، وكيماويات، وأحجاراً كريمة، ومطاطاً. انظر/ي إلى:

"India-Qatar", Embassy of India, (July 12 2021).

[340] Ibid.

* الاستثمارات الهندية في قطر: تسعى الشركات الهندية إلى التعاون في مختلف القطاعات، مثل: البنية التحتية والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة ... وغيرها من المجالات في قطر.

Ibid.

[341] Ibid.

[342] الاستثمارات القطرية الرئيسة في الهند، يتم أغلبها عبر جهاز قطر للاستثمار (QIA): في شركات أو تطبيقات علمية وترفيهية وغيرها. للتفاصيل بشأن الاستثمارات القطرية في الهند. انظر/ي إلى:

Ibid.

"India-Qatar Bilateral Economic relations", Embassy of India in Doha – Qatar. bit.ly/3DUeiuH (accessed 8 April 2022)

2008؛ لمراجعة التعاون الثنائي في مجال القوى العاملة بين الهند وعُمان.[343] وبناءً على قرار اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي، في كانون الأول (ديسمبر) 2010، تم تحديد تسعَ مجالات للتعاون بين البلدين، وهي: الزراعة، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والسياحة، والكيماويات، والأسمدة، والتعليم والنفط والغاز ، والطاقة والتعدين.[344]

أما مع حكومة مودي، فتم توجيه العلاقات الاقتصادية مع عُمان إلى "تعميق تدفق الاستثمارات والتجارة"،[345] عقب زيارة مودي إلى عُمان عام 2018.[346] كما أعلنت وزارة الخارجية العُمانية عن تأسيس جمعية الصداقة العُمانية الهندية عام 2020. ويستفيد العُمانيون من التدريب في العديد من المعاهد الرائدة في الهند، في إطار برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي؛ إذ تم تخصيص 125 فرصة لسلطنة عُمان في إطار ذلك البرنامج.[347]

وبلغت التجارة الثنائية (الصادرات والواردات)* بين الهند وعُمان 5.93 مليار دولار أمريكي في السنة المالية (2020–2021). بالنسبة إلى عُمان، كانت الهند ثالث أكبر مصدر (بعد الإمارات والصين) لوارداتها، وثالث أكبر سوق (بعد الإمارات والسعودية) لصادراتها غير النفطية في عام 2019.[348]

---

[343] *"India and Oman"*, Embassy of India, (June 2021).

[344] *"India and Oman Bilateral Relations"*, Ministry of External, (January 2012).

[345] لمزيد من الاطلاع حول التجارة الثنائية من حيث الصادرات والواردات والاستثمارات بين الهند وعُمان، انظر/ي إلى:
"India-Oman Relations", Ministry of External, (November 2017).
"India and Oman", Embassy of India, (June 2021).
"India - Oman Bilateral Economic and Commercial Relations: Brief on India-Oman Economic and Commercial Relations", Embassy of India – Oman- Muscat, (June 2021). bit.ly/3jgaMkL (accessed April 8, 2022)

[346] Visit of Prime Minister of India to Oman, (11-12 February 2018).

[347] *"India and Oman"*, Embassy of India, (June 2021).

* العناصر الرئيسة للصادرات الهندية إلى عُمان، هي: الوقود المعدني، ومنتجات تقطيره، والمنسوجات، والآلات، والأدوات الكهربائية، والمواد الكيميائية، والحديد والصلب، والشاي، والقهوة، والتوابل، والأرز ومنتجات اللحوم والمأكولات البحرية. من بين الواردات الهندية الرئيسة: اليوريا، والغاز الطبيعي المسال، والبولي بروبيلين، وزيوت التشحيم، والتمور، وخام الكروميت. انظر/ي إلى:
Ibid.

[348] Ibid.

أما الاستثمارات، فهناك أكثر من 4000 مشروع بين الهند وعُمان، تقدر بأكثر من 7.5 مليار دولار أمريكي.[349] كما يوجد صندوق الاستثمار العُماني الهندي المشترك (OIJIF)، وهو مشروع مشترك بنسبة 50–50 بين بنك الدولة الهندي وصندوق الاحتياطي العام للدولة في عُمان. وبلغت نسبة الاستثمارات لصندوق الاستثماري العُماني الهندي، 220 مليون دولار أمريكي (2020–2021).[350]

جاءت سياسة الهند الخارجية الاقتصادية إزاء عُمان، عبر البرامج الاستثمارية والتجارية وبرامج التقنية الاقتصادية، إلى جانب مجالات أخرى.

5. مملكة البحرين:

تتضمن العلاقات الاقتصادية بين الهند والبحرين،[351] آلية مؤسسية يتم العمل من خلالها، وتشمل: الاتفاقيات الموقعة بين الهند والبحرين في المجال الاقتصادي، واللجنة الهندية البحرينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني منذ عام 1981، ومجلس الأعمال المشترك منذ عام 1994، ومجلس التنمية الاقتصادية – الوكالة العقدية لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات عام 2002 –، والجمعية البحرينية الهندية عام 2008.[352]

---

[349] "India - Oman Bilateral", Embassy of India, (June 2021).

[350] لمزيد من الاطلاع حول الاستثمارات بين الهند وعُمان، انظر/ي إلى:
"India and Oman", Embassy of India, (June 2021).
"India - Oman Bilateral", Embassy of India, (June 2021).

[351] لمزيد من المعلومات حول التجارة الثنائية من حيث الصادرات والواردات والاستثمارات بين الهند والبحرين، انظر/ي إلى:
"India-Bahrain Relations", Ministry of External, (November, 2020).

[352] لمزيد من الاطلاع حول الاتفاقيات الاقتصادية والجانب المؤسسي في مسار العلاقات الاقتصادية بين الهند والبحرين، انظر/ي إلى:
"India–Bahrain Relations", Ministry of External Affairs, Government of India, (January 2013). bit.ly/3BSD4Zk
"India–Bahrain Relations", Ministry of External, (January 2014).
"India-Bahrain Relations", Ministry of External, (November, 2020).

جاءت زيارة مودي إلى البحرين في آب (أغسطس) 2019، لتعزيز العلاقات الثنائية، وتضمنت أموراً أخرى، كالمجالات الاقتصادية؛[353] إذ انضمت البحرين إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي أطلقته الحكومة الهندية؛ تقديراً لأهميته بوصفه منظمة دولية حكومية دولية؛ حيث أصبحت منصة فعالة لتسهيل نشر الطاقة الشمسية. كما تم الاتفاق على التعاون في مجال الطاقة، بما يشمل مجالات الاستكشاف المشترك وتدريب الموارد البشرية؛ وجاء ذلك نتيجة اكتشاف البحرين لاحتياطيات ضخمة من النفط والغاز.[354]

ازدهرت العلاقات التجارية (الصادرات والواردات)* بين الهند والبحرين بشكل أكبر، منذ الطفرة النفطية في السبعينيات؛ وعزز الازدهار النسبي وارتفاع مستوى المعيشة في البحرين، الواردات العالمية من السلع والخدمات، بما في ذلك من الهند. كما أدت سياسة التنويع الصناعي لحكومة البحرين، دوراً مهماً في تعزيز التعاون الاقتصادي مع الهند، التي نتج منها استقطاب فرص العمل لعددٍ كبير من المغتربين الهنود إلى البحرين. كما تعد البحرين بوابةً لسوق دول مجلس التعاون الخليجي بسبب موقعها الجغرافي؛[355] حيث تبلغ قيمة التجارة الثنائية بين الهند والبحرين نحو 1,076 مليار دولار أمريكي لعام 2020–2021.[356]

---

[353] "India-Bahrain Joint Statement on the Visit of Prime Minister to Bahrain (August 25, 2019).

[354] Ibid.

* البنود الرئيسة للصادرات الهندية إلى البحرين، هي: الوقود المعدني، والزيوت المعدنية، ومواد كيميائية غير عضوية، ومركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة نادرة، وحبوب، ومكسرات، وفواكه، وملابس، وما إلى ذلك. في حين أن العناصر الرئيسة التي يتم استيرادها من البحرين تشمل: الزيوت الخام والمعدنية، والوقود، ومادته البيتومينية، والتقطير، والألمنيوم، والأسمدة، والخامات، ورماد الألمنيوم، والحديد، والنحاس، ولب الورق، والملح، والكتب المطبوعة والصحف وما إلى ذلك. انظر/ي إلى:
"India-Bahrain Relations", Ministry of External, (November, 2020).

[355] Ibid.

[356] *"India-GCC relations",* Indian Embassy in Al-Riyadh, 2021.

أما في مجال الاستثمارات، فتصل الاستثمارات البحرينية في الهند إلى 174.73 مليون دولار، لعام 2019، مسجلة تطوراً مقارنة مع السنوات السابقة. في حين تصل الاستثمارات الهندية من إجمالي استثمار رأس المال الهندي في البحرين بين كانون الثاني (يناير) 2003 وآذار (مارس) 2018 إلى نحو 1.69 مليار دولار أمريكي. وتمتلك الخدمات المالية أعلى قيمة استثمارية (40% من الإجمالي المشاريع)، يليها قطاع العقارات والضيافة.[357]

تفاعلت السياسة الخارجية الهندية في علاقتها الاقتصادية مع البحرين بشكل أساسي، في إطار البرامج الحكومية الهندية العالمية، وأهمها الطاقة الشمسية، إلى جانب برامج الطاقة الهندية وسياساتها، في إطار الاستكشاف المشترك في احتياطات النفط والغاز.

6. الكويت:

ترتبط الهند والكويت بعدد من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الاقتصادي، وهناك شركات هندية في الكويت، ولجنة وزارية مشتركة، ومجلس هندي للأعمال المهنية.[358]

[357] *"India-Bahrain Relations"*, Ministry of External, (November, 2020).

[358] لمزيد من الاطلاع على الجانب المؤسسي بين الهند والكويت في القطاع الاقتصادي. انظر إلى:
"Brief on India-Kuwait", Embassy of India Kuwait, 2022.
"Bilateral Relations", Embassy of India, (19 December 2021).
"India - Kuwait Relations". Ministry of External, (July 2016).

بلغت قيمة حجم التجارة الثنائية (الصادرات والواردات)* بين الهند والكويت للسنة المالية (2020–2021)، نحو 6.27 مليار دولار أمريكي، مسجلةً انكماشاً بنسبة 42.3% على أساس سنوي، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول.[359]

وتعد الكويت سوقاً متنوعاً نسبياً للمشاريع، وهي رابع أكبر سوق بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات والسعودية وقطر. واحتلت الكويت، خلال السنة المالية 2020–2021، المرتبة العاشرة بين أكبر موردي النفط إلى الهند، ولبت حوالي 4.2% من حاجات الطاقة في الهند.[360] أما فيما يتعلق بالاستثمارات، حتى عام 2017، فتم الإفصاح عن استثمارات الكويت في الهند بنحو 3 مليارات دولار أمريكي. ومن المعلوم أنه منذ عام 2017، استثمرت الكويت مبلغاً إضافياً، قدره مليارا دولار أمريكي؛ ما رفع إجمالي الاستثمار في الهند إلى 5 مليارات دولار أمريكي. أما الاستثمارات الهندية في الكويت، فترتكز على مجموعة من شركات القطاعين العام والخاص في قطاع التمويل والتأمين.[361]

واقتصرت استثمارات الهند مع الكويت على قطاعي التمويل والتأمين، إلى جانب الحصول على النفط من الكويت.

ب. العلاقات السياسية: الإستراتيجية الأمنية والدفاعية:

* أهم خمسة بنود للصادرات الهندية إلى الكويت، هي: الحبوب، ومنتجات السيراميك، والمفاعلات النووية، والغلايات والآلات والأجهزة الميكانيكية، والآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، وأجهزة تسجيل الصوت وأجهزة إعادة الإنتاج، ومسجلات الصور والصوت التلفزيونية، وأجهزة إعادة الإنتاج. وأهم خمسة بنود من الواردات من الكويت: الوقود المعدني، والزيوت المعدنية، ومنتجاتها المقطرة، والمواد اللزجة والشموع المعدنية، والطائرات، والمركبة الفضائية، والأجزاء الموجودة بها، والمواد الكيميائية العضوية، والبلاستيك ومصنوعاته، والسفن والقوارب والهياكل العائمة. انظر/ي إلى:
"Brief on India-Kuwait", Embassy of India Kuwait, 2022.

[359] *"Bilateral Relations"*, Embassy of India, (19 December 2021).

[360] *"Brief on India-Kuwait", Embassy of India Kuwait, 2022.*

[361] لمزيد من الاطلاع حول الاستثمارات الاقتصادية بين الهند والكويت، انظر/ي إلى:
Ibid.

اتجهت السياسة الهندية الخارجية في علاقتها الثنائية مع الدول الستِ في مجلس التعاون الخليجي إلى "شراكة إستراتيجية تركز على الجانب الأمني والدفاعي"، وتتعزز فرص تحقق هذه الشراكة فعلياً بسبب التناغم الممكن بين البرامج الهندية وسياستها الحكومية، والرؤى الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار المسار الجديد لسياسة الارتباط بالغرب.

1. الإمارات العربية المتحدة:

أكدت حكومة سينغ، على تعزيز العلاقات مع الإمارات على مختلف الأوجه،[362] بما في ذلك تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب.[363] إلا أنّه لم يكن بالتقدم الذي أحرزه مودي في العلاقات الإستراتيجية الأمنية والدفاعية مع دول الإمارات؛ حيث دعا البيان الهندي الإماراتي المشترك في آب (أغسطس) 2015، "إلى الارتقاء بالعلاقة الثنائية إلى شراكة إستراتيجية جديدة وشاملة في المجال الأمني والدفاعي".[364] كما وفرت زيارة ولي عهد أبو ظبي (آنذاك) الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، إلى الهند عام 2016، فرصة لإجراء مناقشات مفصلة لتوطيد مجالات الشراكة الأمنية والدفاعية.[365] وأعرب البيان الهندي الإماراتي المشترك لعام 2017، عن مذكرات تفاهم في مجال الأمن والدفاع.[366] في حين جاءت زيارة مودي إلى الإمارات في 2018، لمراجعة التقدم في تنفيذ الشراكة الإستراتيجية

---

[362] "State Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, from March 25-26, 2007".

[363] *"Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Makhtoum, UAE Vice President & Prime Minister, Ruler of Dubai to India", (March 11, 2010).*

[364] لمزيد من الاطلاع حول الشراكة الإستراتيجية بين الهند والإمارات، انظر/ي إلى:
"Joint Statement between the United Arab Emirates and the Republic of India", (August 17, 2015).

[365] "Transcript of Media Briefing by Secretary (East) on State Visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (February 10, 2016)".

[366] *"India - UAE Joint Statement during State visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (January 24-26, 2017)"*.

الشاملة الموقعة مع دولة الإمارات مسبقاً، إلى جانب توقيع مجموعة من الاتفاقيات/ مذكرات التفاهم.[367] أما زيارة مودي إلى الإمارات عام 2019، فتضمنت البحث في الأمور الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.[368]

وتجدر الإشارة إلى البيان الهندي الإماراتي المشترك لعام 2017، الذي أكد الفرص المتاحة في إطار مبادرة "Make in India"، التي دعت الهند من خلالها إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، وذلك للإنتاج المشترك للمعدات الدفاعية في الهند، ولشراء المواد الدفاعية. وفي هذا الصدد، وقع الجانبان مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصناعة الدفاعية.[369]

تتضمن العلاقات السياسية الإستراتيجية الأمنية بين الهند والإمارات آلية مؤسسية لتعزيز مجالات التعاون في القطاع الإستراتيجي الأمني والدفاع. تشمل: مشاورات وحوارات سياسية، ولجنة تنسيق الدفاع المشترك، إلى جانب اتفاقيات أمنية ودفاعية، وزيارات على المستويين الأمني والدفاعي.[370]

جاء مسار السياسة الخارجية الهندية في علاقتها السياسية مع الإمارات عبر التعاون الدفاعي في مجال "صنع المعدات الدفاعية وشرائها"؛ حيث جاءت في سياق "برنامج صنع في الهند"، والدعوة إلى العمل والارتباط الغربي، إلى جانب التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.

---

[367] *"India-UAE Joint Statement during State Visit of the Prime Minister of India to UAE (February 10-11, 2018)"*.

[368] *State Visits of Prime Minister to United Arab Emirates and Bahrain (August 23-25, 2019)"*.

[369] *"India - UAE Joint Statement during State visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (January 24-26, 2017)"*.

[370] تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن عقد مشاورات سياسية بين الهند والإمارات في عام 2011. وتم تشكيل لجنة تنسيق الدفاع عام 2003، إلى جانب اللجنة الأمنية المشتركة. في حين تم إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الإستراتيجي بين الهند والإمارات، وفقاً للبيان المشترك في شباط (فبراير) 2016. إضافة إلى المشاورات بين أمانة مجلس الأمن القومي الهندي ونظيرتها الإماراتية. كما كان هناك تبادل منتظم للزيارات؛ لتعزيز التعاون في المجالات الأمنية المحددة ذات الصلة بالاهتمام المشترك. انظر/ي إلى:
"India-UAE Bilateral Relations- Political Relations", Embassy of India - Abu Dhabi, (2021).

2. المملكة العربية السعودية:

وضع سينغ الأسس لتعزيز العلاقات الإستراتيجية الأمنية والدفاعية مع السعودية، من خلال إعلان دلهي 2006،[371] وإعلان الرياض 2010،[372] كما أعلن البيان الهندي السعودي المشترك في 28 شباط (فبراير) 2014، عن تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين،[373] إلى جانب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بشأن التعاون الدفاعي في 26 شباط (فبراير) 2014.[374] وشكل ذلك عهداً جديداً من الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين.

هناك معالم شراكة إستراتيجية أمنية ودفاعية جديدة ظهرت مع حكومة مودي؛ وأكد البيان الهندي السعودي المشترك لعام 2016، "الإستراتيجية الجديدة" في مجال التعاون الأمني والدفاعي بين البلدين.[375] وتم الاتفاق وفق البيان المشترك في شباط (فبراير) 2019، على تدعيم الشراكة الإستراتيجية، بآلية مراقبة عالية المستوى، من خلال توقيع وثيقة إنشاء مجلس الشراكة الإستراتيجية؛ ليغطي أطياف العلاقات الإستراتيجية في الجانبين البحري والبري كافة.[376] إضافة إلى توقيع مذكرات التفاهم في مجالات التعاون الأمني والدفاع، في 29 تشرين الأول (أكتوبر) 2019.[377] واتفق الجانبان

---

[371] لمزيد من الاطلاع حول التعاون السياسي الإستراتيجي بين الهند والسعودية وفق إعلان دلهي 2006، انظر/ي إلى:
Delhi Declaration, *Signed by King,* (2006).

[372] لمزيد من الاطلاع حول التعاون السياسي الإستراتيجي الهندي السعودي وفق إعلان الرياض 2010، انظر/ي إلى:
Riyadh Declaration, *A New Era,* (February 28, 2010).

[373] Joint Statement on the Occasion of visit of Crown Prince to India, *(26-28 February 2014)"*.

[374] ستعمل مذكرة التفاهم بشأن التعاون الدفاعي بين الهند والسعودية على إضفاء الطابع المؤسسي على تعاون الدفاعي الثنائي، وكذلك تعزيز الشراكة الإستراتيجية، وتعزيز التعاون في صناعة الدفاع والعلوم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا. انظر/ي إلى:
"Document signed during the Official Visit of Crown Prince, Deputy Prime Minister and Minister of Defense of the Kingdom of Saudi Arabia to India", Ministry of External Affairs- Government of India, Media Center. New Delhi, (February 26, 2014). bit.ly/3uwYNUh

[375] لمزيد من الاطلاع حول الشراكة الإستراتيجية الجديدة في مجال التعاون الأمني والدفاعي بين الهند والسعودية، انظر/ي إلى:
"India-Saudi Arabia Joint Statement during the visit of Prime Minister to Saudi Arabia", (2016).

[376] *India-Saudi Arabia Joint Statement during the State Visit of His Royal Highness the Crown Prince of Saudi Arabia to India"*, (February 20, 2019).

[377] *"Joint Statement on Visit of Prime Minister of India to the Kingdom of Saudi Arabia"*, (October 29, 2019).

وفق البيان المشترك بين الهند السعودية في شباط (فبراير) 2019، على التعاون في الإنتاج الدفاعي المشترك لقطع الغيار للأنظمة البحرية والبرية، وتطوير سلسلة التوريد، بما يتماشى مع "صنع في الهند" و"رؤية 2030". وكذلك العمل مع الدول الأخرى المطلة على المحيط الهندي لتعزيز الأمن البحري، وهو أمر حيوي لأمن البلدين وازدهارهما، ولإنشاء الممر الآمن للتجارة الدولية.[378]

تتشكل الآلية المؤسسية المعمول بها بين الهند والسعودية، لتعزيز المجال الإستراتيجي الأمني والدفاعي بين الدولتين، من الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف في المجال الإستراتيجي، وأهمها مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بشأن التعاون الدفاعي عام 2014.[379] كما تم إنشاء مجلس الشراكة الإستراتيجية عام 2019، لمناقشة القضايا الإستراتيجية الأمنية والدفاعية، من خلال اتفاقية تشكيل مجلس الشراكة الإستراتيجية مع السعودية، وتعد الهند رابع دولة توقع مثل هذه الاتفاقية مع السعودية.[380]

في حين توجد لجنة مشتركة للتعاون الدفاعي، تعقد اجتماعات دورية، وتناقش المجالات ذات الاهتمام المشترك، والتعاون في مجال الدفاع والأمن. كما تم التأكيد على ضرورة الدخول في اتفاقيات للتعاون الأمني، وفي الصناعات الدفاعية، وعقد آلية حوار أمني شامل بين البلدين.[381]

يتضح المنحنى التصاعدي في سياسة الهند لتعزيز التعاون الإستراتيجي مع السعودية، ليشمل مجالات جديدة في التعاون الدفاعي والأمني، في إطار صنع المعدات الدفاعية، إلى جانب التدريبات والمشاركة

---

[378] *India-Saudi Arabia Joint Statement during the State Visit of His Royal Highness the Crown Prince of Saudi Arabia to India"*, (February 20, 2019).
[379] *Document signed during the Official Visit of Crown Prince, Deputy Prime Minister*, (February 26, 2014).
[380] Press Information Bureau, Government of India, Prime Minister's Office, "*Strategic Partnership Council Agreement with Saudi Arabia would further strengthen the robust bilateral relations, says Prime Minister Narendra Modi"*, India to become the fourth country to sign such an agreement with Saudi Arabia(29-October-2019). bit.ly/3qZSkPN
[381] Ibid.

البحرية والبرية، ضمن هيكل مؤسسي يتضمن آليات مراقبة، بما يتماشى مع "صنع في الهند" و"رؤية 2030" السعودية.

3. دولة قطر:

إن أهم ما جاء به سينغ حول علاقات الهند الإستراتيجية الأمنية والدفاعية مع قطر هو، اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، ومُددت لخمس سنوات إلى تشرين الثاني (نوفمبر) 2018.[382] مع حكومة مودي.

ساهمت زيارة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بدولة قطر الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، إلى الهند عام 2015، إبان حكومة مودي، في تعزيز الروابط الإستراتيجية بين الدولتين؛ إذ إن كلا البلدين وقّعا اتفاقية بشأن تبادل المعلومات والاستخبارات المالية؛ ذلك لرصد عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[383] وأعرب البيان الهندي القطري لعام 2015، عن ضرورة توثيق التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، من خلال الحوار المنتظم وتبادل المعلومات والاستخبارات والتقييمات وتدريب الأفراد.[384] كما أكد البيان المشترك، في حزيران (يونيو) 2016، ضرورة المباحثات حول القضايا الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، ذات الاهتمام المشترك.[385] في حين وضع البيان المشترك في كانون الأول (ديسمبر) 2016، آلية مؤسسية يتم من خلالها تعزيز التعاون الإستراتيجي الأمني؛ إذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة إستراتيجية عليا للتنسيق ومتابعة أوجه التعاون بين البلدين في القضايا

[382] *"India-Qatar",* Embassy of India, (July 12 2021).
[383] "Qatar-India Relations", Qatar Embassy, (2016).
[384] Joint Statement during the State Visit of the Emir of the State of Qatar to India (March 24-25, 2015)".
[385] *"Visit of Prime Minister to the State of Qatar (June 4-5, 2016)"*.

الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب توقيع اتفاقيات/ مذكرات تفاهم.[386] في حين تتم متابعة اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين، من خلال لجنة التعاون الدفاعي المشتركة، التي عَقدت اجتماعها الخامس في الدوحة، خلال الفترة 27–28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019.[387]

تقدم الهند فرصاً للتدريب في مؤسساتها الدفاعية لعدد من الدول الشريكة، ومنها قطر، وتشارك الهند بانتظام في معرض الدوحة الدولي ومؤتمرها للدفاع البحري في قطر. كما توجد زيارات رسمية لوفود الدفاع وزيارات السفن؛ حيث زارت أول سفينة تدريب شراعية تابعة للبحرية الهندية ميناء الدوحة خلال الفترة 8–9 كانون الأول (ديسمبر) 2019. وزار قائد القوات البحرية الأميرية القطرية الهند خلال الفترة 2–5 نيسان (أبريل) 2019.[388]

تفاعلت السياسة الخارجية الهندية في علاقتها السياسية مع قطر، في إطار التعاون الإستراتيجي في مجال الدفاع (الجانب البحري والتدريبات العسكرية)، وفي المجال الأمني (جانب تبادل المعلومات الاستخبارية لمكافحة الإرهاب والقرصنة)، من خلال آلية مؤسسية عبر تشكيل لجنة إستراتيجية عليا للتنسيق، ومتابعة أوجه التعاون بين البلدين.

4. سلطنة عُمان:

[386] "Qatar-India Relations", Qatar Embassy, (2016).
[387] *"India-Qatar",* Embassy of India, (July 12 2021).
[388] Ibid.

تحوّلت العلاقات الثنائية التاريخية بين الهند وسلطنة عُمان إلى شراكة إستراتيجية؛ فقد تمت ترقية العلاقة إلى شراكة إستراتيجية تتضمن المجال الأمني والدفاعي،[389] خلال زيارة سينغ إلى مسقط في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008.[390]

وتم الاتفاق، عقب زيارة مودي إلى عُمان في شباط (فبراير) 2018، على الارتقاء بالعلاقات الإستراتيجية الثنائية، من خلال توسيع تعاونهما، ليشمل مجالات جديدة ذات اهتمام مشترك، بما في ذلك أمور أخرى، كالفضاء، والأمن السيبراني (الفضاء الإلكتروني)، وأمن الطاقة، والطاقة المتجددة، إلى جانب التعاون الأمني والدفاعي، بهدف الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية إلى مستوى أعلى، من خلال توقيع اتفاقيات/ مذكرات تفاهم في المجال الإستراتيجي الأمني.[391]

كما تتضمن العلاقات السياسية الإستراتيجية الأمنية بين الهند وعُمان آليةً وحواراً مؤسسياً؛ لتعزيز مجالات التعاون في القطاع الإستراتيجي الأمني والدفاع، من خلال الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، أهمها مذكرة التفاهم بشأن التعاون العسكري الموقعة في عام 2005، التي تم تجديدها في عام 2016 إبان حكومة مودي، وقد وفرت الإطار العام لتعزيز العلاقات الدفاعية الثنائية. كما تم التوقيع على ملحق لمذكرة التفاهم بشأن التعاون العسكري بين وزارتي الدفاع، وتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين كلية الدفاع الوطني العماني ومعهد الدراسات والتحليلات الدفاعية الهندية، خلال الزيارة عام 2016، وكذلك ملحق مذكرة التفاهم بشأن التعاون العسكري، خلال زيارة مودي إلى عُمان في 2018.[392]

---

389 *"India and Oman"*, Embassy of India, (June 2021).

390 *"India and Oman Bilateral Relations"*, Ministry of External, (January 2012).

391 لمزيد من الاطلاع حول الشراكة الإستراتيجية الجديدة في مجال التعاون الأمني والدفاعي بين الهند وعُمان، انظر/ي إلى:
Visit of Prime Minister of India to Oman (11-12 February 2018).

392 Ibid.

وتُعقد اجتماعات المجموعة الاستشارية الإستراتيجية السنوية بين الهند وعُمان؛ ما يوفر منتدى لتبادل مفتوح وصريح لوجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية.[393] إضافة إلى زيارات متبادلة على مستوى وزارات الدفاع بين الدولتين، والتدريبات الثنائية والتفاعلات المشتركة؛ حيث تُجري الهند وعُمان تدريبات ثنائية منتظمة كل سنتين.[394] ومنذ عام 2008، تم الترحيب بمهمات البحرية الهندية لمكافحة القرصنة والسفن البحرية الهندية للانتشار عبر البحار.[395]

تطورت السياسة الإستراتيجية الهندية تجاه عُمان، بين عامي 2007–2008؛ وجاء ذلك في إطار تطوير الهند لإستراتيجيتها ودبلوماسيتها البحرية، التي سلف ذكرها.

كان التعاون البحري الهندي مع عُمان هو الأبرز من بين دول المجلس الأخرى؛[396] ودخلت الهند وسلطنة عُمان في "شراكة إستراتيجية" في عام 2008، وكان التعاون البحري مستمراً منذ عام 1993 في شكل تمرين كل سنتين "نسيم البحر". قدمت الهند خلاله تدريبات بحرية لسلطنة عُمان، بينما كانت السفن العُمانية زواراً منتظمين في الموانئ الهندية. والأهم من ذلك، أدت عُمان دوراً رئيساً في دعم جهود الهند الأمنية في خليج عدن، من خلال تقديم مرافق الإرساء والتجديد للسفن البحرية

393 *"India and Oman Bilateral Relations"*, Ministry of External, (January 2012).

394 *"India-Oman Relations", Ministry of External,* (November 2017).

395 Ibid.

396 تعدّ عُمان هي الشريك البحري الإستراتيجي للهند؛ كونها الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تجري معها جميع الخدمات الثلاث للقوات المسلحة الهندية، وتدريبات ثنائية منتظمة، ومحادثات للموظفين، وتقدم عُمان أيضاً دعماً تشغيلياً مهماً لعمليات الانتشار البحرية الهندية في بحر العرب لمهمات مكافحة القرصنة. انظر/ي إلى:

Maritime Gateway, *"SEZAD project The Port of Duqm is part of the ambitious SEZAD project (Special Economic Zone Authority of Duqm) in the Sultanate of Oman"*, The Significance of Duqm Port for India Duqm port is easily accessible to the shipping lines catering for the Indian as well as the African markets, New Delhi Times, Tags: Duqm port, port news, Shipping News, (February 15, 2022). bit.ly/3vWkXCk

الهندية،[397] إلى جانب مشروع ميناء الدقم الواقع في عُمان، الذي اكتسب دلالات إستراتيجية.[398] وقد أدت إمكاناتها الإستراتيجية المتنامية، إلى قيام نيودلهي بتوطيد العلاقات البحرية مع مسقط.[399]

5. مملكة البحرين:

ارتقت العلاقات الإستراتيجية الأمنية والدفاعية بين الهند والبحرين عقب زيارة مودي إلى البحرين، في آب (أغسطس) 2019، في حين أعرب البيان المشترك، عن أهمية تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري في منطقة الخليج، ومجال الأمن السيبراني.[400]

تتضمن متابعة الجانب العملي في مسار العلاقات السياسية والإستراتيجية بين الهند والبحرين، الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الإستراتيجي الأمني والدفاعي، وأهمها: اتفاق التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عام 2015، إضافة إلى مشاورات وزارة الخارجية. كما عُقِدَت أربع جولات من المشاورات مع وزارة الخارجية بين الهند والبحرين؛ حيث عُقدت الجولة الأولى في دلهي عام 2004، والثانية في البحرين عام 2011، والثالثة في نيودلهي عام 2014، والرابعة في المنامة

---

[397] Singh, *"India's Middle Eastern"*, (2017).

[398] يتيح الموقع الجغرافي الإستراتيجي لميناء الدقم، خدمة كل من الممرات الشرقية والغربية؛ حيث يقع بعيداً عن مضيق هرمز في وسط المحيط الهندي، ويفتح مباشرة على المياه الدولية، ويقع في المنطقة المجاورة لطريق التجارة الدولية بين آسيا وأوروبا، ويسهّل أيضاً الوصول إلى خطوط الشحن التي تلبي حاجات الأسواق الهندية والأفريقية. انظر/ي إلى:

Maritime Gateway, *SEZAD project*, 2022.

[399] عقب زيارة مودي إلى ميناء الدقم عام 2018، تم دعوة الشركات الهندية للاستثمار في مختلف القطاعات في المناطق الاقتصادية الخاصة بسلطنة عُمان. كما أطلع سلطان عُمان قابوس بن سعيد رئيس الوزراء الهندي، على مبادرة عُمان لإنشاء احتياطاتها النفطية الإستراتيجية في رأس مركز بالقرب من الدقم. قامت الهند أيضاً بتأمين الوصول إلى ميناء الدقم الرئيس في عُمان للاستخدام العسكري والدعم اللوجستي. وفي عام 2019، تم التوقيع على اتفاقية بشأن النقل البحري بين الهند وسلطنة عُمان، خلال زيارة لوزير الشؤون الخارجية الهندي إلى عُمان. في أيار (مايو) 2021، جددت الهند وسلطنة عُمان مذكرتي التفاهم بشأن التعاون العسكري والقضايا البحرية. وقام الأمين العام في وزارة الدفاع العُمانية محمد بن ناصر بن علي الزعابي، بزيارة الهند في شباط (فبراير) 2022. وعقد اجتماعاً مع وزير الدفاع الهندي راجناث سينغ؛ حيث ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين، إلى جانب اجتماع لجنة التعاون العسكري المشتركة بين الهند عُمان، بشأن التعاون الدفاعي الثنائي في نيودلهي في 31 كانون الثاني (يناير) 2022. انظر/ي إلى:

Singh, *"India's Middle Eastern"*, (2017).

Maritime Gateway, *SEZAD project*, 2022.

[400] *India-Bahrain Joint Statement on the Visit of Prime Minister to Bahrain*, (August 25, 2019).

عام 2016. وتمت في أثناء الاجتماعات، مناقشة العلاقات الثنائية، إضافة إلى البحث في مجالات متنوعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك.[401]

اقتصرت العلاقات السياسية الإستراتيجية بين الهند والبحرين بشكل خاص في مجال الأمن البحري والأمن السيبراني، وكان ذلك مرتبطاً بالموقع الجغرافي للبحرين في المنطقة، وبحاجة الهند إلى التعاون مع مختلف دول المنطقة، ومنها البحرين، في مجال الأمن.

6. دولة الكويت:

ترتكز العلاقات السياسية الإستراتيجية الأمنية والدفاعية بين الهند والكويت، على الآلية والحوار المؤسسي المعمول بهما بين الدولتين، ومن أهمها اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة بين الهند والكويت، في حين عُقد الاجتماع الأخير – إلى الآن وفق حدود الدراسة – في الكويت بين خلال الفترة 18–20 أيلول (سبتمبر) 2017. وبالنسبة إلى مشاورات وزارة الخارجية بين الهند والكويت، فقد عُقدت مشاورات مكتب الخارجية الرابعة بين الدولتين في الكويت في آب (أغسطس) 2018، وفي وقت سابق، عُقدت مشاورات الخارجية الثالثة في نيودلهي عام 2016، والثانية في الكويت عام 2014، والأولى عقدت في نيودلهي عام 2012.[402]

ولم تحظَ دولة الكويت بأهمية في السياسة الخارجية الهندية مقارنة بالدول الأخرى في المجلس؛ حيث اقتصرت العلاقات السياسية بين البلدين على عمل مؤسسي فقط، من دون تحديد معالم العلاقة في

---

[401] لمزيد من الاطلاع حول الآلية المؤسسية المعمول بها بين الهند والبحرين، لمعالجة القضايا الخاصة في قطاع المجال الإستراتيجي الأمني والدفاع، انظر/ي إلى:

"India-Bahrain Relations", Ministry of External, (November, 2020).

[402] لمزيد من الاطلاع حول الآلية المؤسسية المعمول بها بين الهند والكويت في المجال السياسي. انظر/ي إلى:

"India - Kuwait Relations". Ministry of External, (July 2016).

"Bilateral Relations: India-Kuwait", Embassy of India, (19 December 2021).

المجال الأمني والدفاعي. لذلك، كانت العلاقات بين البلدين في المجال السياسي محدودة. كما لم تشهد الكويت من بين دول أعضاء المجلس، أيّ زيارات دبلوماسية عالية المستوى من رئيس وزراء هندي، وربما يرتبط ذلك، بافتقار دول الكويت إلى رؤية إستراتيجية سياسية أكثر فعالية في سياستها الخارجية.

خاتمة:

يتضح مما سبق، أن كلاً من الإمارات والسعودية قد حظيت بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الهندية الاقتصادية مقارنةً بدول المجلس؛ إذ وسعت الهند مجالات الاستثمار مع الإمارات، كما حولت العلاقة مع السعودية من علاقة البائع والمشتري في قطاع الطاقة إلى علاقة شراكة أعمق، تركز على الاستثمار والمشاريع المشتركة في مجمعات البتروكيماويات وغيرها من المجالات. وحظيت عُمان بأهمية أكبر مقارنةً بدول أعضاء المجلس في السياسة الخارجية الهندية في المجال السياسي، وخاصة في إطار الإستراتيجية الهندية في المجال البحري. في حين نمت العلاقات الهندية مع دول الأعضاء الأخرى في المجلس؛ قطر، وعُمان، والبحرين، والكويت، ولكن بوتيرة أقل. ويرتبط ذلك، برؤية دول الخليج العربية وإستراتيجياتها كلّ على حدة، ومدى تواؤمها مع الرؤية والإستراتيجية الهندية؛ أي المصالح المشتركة بين الأطراف.

أسهمت الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وما انبثق منها من توقيع العديد من الاتفاقيات/ مذكرات تفاهم، في تحديد معالم السياسة الهندية الخارجية وأهدافها تجاه منطقة الخليج.

حددت معالم "سياسة انظر غرباً" في عهد حكومة مانموهان سينغ أهداف الإستراتيجية الاقتصادية في السياسة الخارجية الهندية، إزاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع تركيز على البعد الاقتصادي للعلاقة، خاصة في إطار محاولة إقامة منطقة تجارة حرة، إلى جانب بعض الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية على مستوى المجلس ككل، مع الإشارة إلى تعزيز العلاقات مع الدول الستِ في المجلس في مجال الخدمات والاستثمار.

بينما تضمنت "سياسة الارتباط بالغرب" التي جاءت مع حكومة مودي أبعاداً اقتصادية وسياسية جديدة مع دول المجلس من خلال رعاية العلاقات الثنائية. وفي العلاقات الاقتصادية تم تعزيز التجارة والاستثمارات، بينما تمحورت العلاقات السياسية الإستراتيجية في مجال الدفاع (صنع وشراء معدات دفاعية، تدريبات دفاعية بحرية وبرية)، وفي مجال الأمن (تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب، الأمن السيبراني ومحاربة القرصنة)، في إطار تشكيل لجانٍ ومجالسَ للحوارات السياسية؛ لمتابعة القضايا الأمنية والدفاعية المشتركة ومناقشتها بين الجانبين.

جاء كل ذلك في سياق دعوة الهند إلى "الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى شراكة إستراتيجية جديدة وشاملة في المجال الأمني والدفاعي"، إلى جانب تشكيل أوسع للاستثمارات وتدفق قوي للتجارة الاقتصادية مع دول المجلس؛ أي السعي إلى تحقيق تطور نوعي في العلاقات الهندية الخليجية العربية، سياسياً وعسكرياً، على غرار التطور في الشق الاقتصادي. وهو بعد جديد في العلاقة، اهتمت به حكومة مودي مقارنةً بالحكومة السابقة.

وبناء عليه، فإن "سياسة انظر غرباً" لم تتحول إلى سياسة إستراتيجية أمنية ودفاعية مع دول الخليج العربية بشكل خاص، تلك التي اتخذت بعداً اقتصادياً بالأساس، وعلى مستوى المجلس ككل. في

حين إن الانتقال إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، يستهدف تحقيق تطور في طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الهند ودول الخليج العربية – مع دول أخرى في المنطقة –، إلى مستوى جديد، وفي إطار ثنائي، له بعد أمني ودفاعي، وما زالت التطورات في هذا المجال (الأمني الدفاعي) محدودةً نسبياً، لكنها واعدة.

الفصل الرابع

آفاق وتحديات العلاقات الهندية الخليجية العربية اقتصادياً وأمنياً

أوضح الفصل الثالث مظاهر التطور في العلاقات الهندية الخليجية، سواء على الصعيد الاقتصادي التجاري، وأعداد العمالة الهندية في الخليج، وصولاً إلى العلاقات الدبلوماسية والزيارات والاتفاقيات المبرمة بين الهند ودول الخليج العربية، وهو ما يقود إلى أسئلة حول آفاق العلاقة الخليجية الهندية، واحتمالاتها المستقبلية.

ومن الأسئلة: هل تستمر العلاقات الهندية الخليجية في النمو؟ وهل تترجم اتفاقيات التعاون بين الطرفين على أرض الواقع؟ ثم هل من المتوقع أن تتحول العلاقات الاقتصادية إلى علاقات أمنية تتضمن لعب الهند دوراً سياسياً وأمنياً أكبر في منطقة غرب آسيا؟

إن المفتاح للإجابة عن هذه الأسئلة هو التمييز بين المستويين الثنائي، والإقليمي للعلاقات، فمن المتوقع أن تستمر العلاقات في النمو على المستوى الثنائي، فيما توجد عقبات متزايدة أمام تطور العلاقات على مستوى جماعي إقليمي، وهذا ما يجعل تطور بنية أمنية آسيوية، تقوم فيها الهند بدور قيادي أمراً مستبعداً، يضاف إلى ذلك أن الصين تبدو مرشحة أقوى للعب دور أمني، فيما إذا سارت الأمور باتجاه بنية أمنية آسيوية. وسيجيب هذا الفصل عن الأسئلة السالفة، تحت العناوين التالية:

- مدى الالتزام بالاتفاقيات الموقعة.
- محورية النفط في العلاقة.

- التوافق في مواجهة الإرهاب.
- احتمالات نشوء بنية أمنية سياسية آسيوية.

4-1 الجمود المؤسسي: الفجوة بين "الالتزامات" وتحقيق "الإنجازات":

تبرز أهمية الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الأطراف وتأثيرها في السياسة الخارجية من ناحية مدى الالتزام والعمل بها، وبالنظر إلى حالة العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد احتوى مسار العلاقة بين الجانبين على لجان وحوارات وجانب مؤسسي، لمتابعة تطور العلاقات في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية.

واتضح من خلال مناقشة مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين، أن مستوى متابعة الجانب المؤسسي في العلاقة متفاوت بين الهند ودول مجلس التعاون؛ فالتزمت الهند مع الإمارات مثلاً، إلى حدٍ كبير في تحقيق ما تم الاتفاق عليه في البيانات المشتركة، إلا أن ذلك لم يحدث مع الدول الأخرى في المجلس بشكل فعال، وربما يعود ذلك بشكل أساسي إلى رؤية تلك الدول وإستراتيجياتها، ومدى مواءمتها مع المبادرات الحكومية والبرامج والسياسات الهندية، أو ربما يتعلق بالسياسات والظروف السائدة وفق مصالح الدولة. فمثلاً، في أعقاب قرار "أوبك+" حول تخفيض إمدادات النفط في آذار (مارس) 2021، وتمديد التخفيضات حتى نهاية نيسان (أبريل) من العام نفسه، وجه وزير النفط الهندي دارميندرا برادان دعوات متكررة إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفائها في تحالف "أوبك+" لتخفيف القيود التي تفرضها على الإمدادات. كما أن مصافي التكرير الهندية لا يمكنها خفض واردات النفط في نيسان (أبريل)؛ لأن الاتفاق على المخصصات تم التوافق عليه قبل قرار "أوبك+". ورداً على طلب برادان، اقترح وزير الطاقة السعودي أن تستخدم الهند احتياطاتها الإستراتيجية المملوءة بنفط أرخص اشترته

عام 2020. وخفضت السعودية إمدادات النفط لشهر نيسان (أبريل) لبعض شركات التكرير الآسيوية، لكنها أبقت على متوسط الأحجام الشهرية لشركات التكرير الهندية، بيد أنها رفضت مطلب شركات هندية تزويدها بإمدادات إضافية.[403]

ومن الملاحظ، بوصف التواصل الدبلوماسي من أهم معالم "سياسة الارتباط بالغرب" إبان حكومة مودي، أن العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، شهدت مبادرات دبلوماسية مكثفة بين عامي 2014–2019 لتطوير العلاقة بين الجانبين، في حين أن الفترة ما بين 2020–أيار (مايو) 2022، لم تشهد المستوى نفسه في العلاقة، باستثناء زيارة واحدة من الجانب الهندي إلى الإمارات في كانون الثاني (يناير) 2022، على الرغم من وجود فرص لتطوير العلاقة بما يخدم الطرفين؛ ما يعني ذلك أن هناك "جموداً مؤسسياً" وفجوة بين "الالتزام" وبين "تحقيق الإنجازات" في مسار العلاقات الهندية الخليجية العربية. هذا التباطؤ قد تفسره محورية النفط في العلاقة الهندية الخليجية، والجمود المؤقت الذي نجم عن ظهور فيروس COVID–19، في العام 2020.

4–2 محورية النفط في العلاقة:

يبدو أنّ ارتفاع أسعار النفط يشكل رافعة للعلاقات الهندية الخليجية، وأن انخفاضها سبب في تراجع هذه العلاقات. لقد شكلت الأزمات الاقتصادية وما رافقها من تقلبات أسعار النفط، تحديات أمام العلاقات الهندية الخليجية العربية، وتعد الأزمة العالمية لعام 2008–2009، وما رافقها من انخفاض

[403] *الهند تخطط لخفض وارداتها النفطية من السعودية مع تصاعد مجابهة بينهما*، صحيفة القدس العربي، 16 آذار (مارس) 2021. bit.ly/3uSb4EM

أسعار النفط،[404] وأزمة انخفاض النفط 2014–2016،[405] وجائحة كورونا وانخفاض الطلب على النفط،[406] من أهم الأزمات الاقتصادية التي حدثت خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

يتأثر الاقتصاد الهندي بأسعار النفط المرتفعة والمنخفضة؛ فهو يعتمد بشكل كبير على واردات النفط، ويتأثر كل من الميزان التجاري والتضخم المحلي بارتفاع أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، يؤثر انهيار أسعار النفط في فرص العمل للهنود في الخارج، فضلاً عن التحويلات المالية التي يرسلونها إلى أوطانهم.[407]

ويظهر التحدي الأكبر أمام العلاقات الهندية الخليجية العربية في ظل الأزمات الاقتصادية، على العمال الهنود في تلك الدول؛ نظراً إلى الوجود الكبير للمغتربين الهنود في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذين يقدر عددهم بنحو 8–9 مليون هندي. على سبيل المثال، وفي ظل أزمة انتشار

---

[404] أدى الركود الاقتصادي للأزمة المالية لعام 2008، إلى انخفاض عام في أسعار الأصول في جميع أنحاء العالم، مع تقلص الائتمان وتراجع توقعات الأرباح. في الوقت نفسه، أدى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنفاق إلى انخفاض الطلب على النفط من قبل المستهلكين والشركات؛ حيث انخفضت إيرادات شركات النفط والغاز؛ ما أدى إلى ارتفاع سعر برميل النفط الخام من 39.09 دولاراً إلى 133.88 دولاراً في أقل من عام. انظر/ي إلى:
Timothy LI, *The 2008 Financial Crisis and Its Effects on Gas and Oil*, Investopedia Team, July 17, 2021. bit.ly/3w1d9iK

[405] بدءاً من منتصف حزيران (يونيو) 2014، بدأت أسعار البترول بالانخفاض على مستوى العالم، واستمر هذا الانخفاض بشكل ملحوظ بمعدل متسارع حتى نهاية كانون الثاني (يناير) 2015. بعد أن بلغ ذروته عند 107.95 دولاراً للبرميل في 20 حزيران (يونيو) 2014. وانخفضت الأسعار إلى 44.08 دولاراً للبرميل بحلول 28 كانون الثاني (يناير) 2015، واستمر بانخفاض قدره 59.2% فيما يزيد قليلاً على 7 أشهر. للتفاصيل بشأن الأسباب وراء الأزمة. انظر/ي إلى:
Dave Mead and Porscha Stiger, "*The 2014 plunge in import petroleum prices: What happened?*" Beyond the Numbers: Global Economy, vol. 4, no. 9 (U.S. Bureau of Labor Statistics, May 2015), 2-5. bit.ly/3LZpybN

[406] مع انتشار جائحة COVID-19 على مستوى العالم، انهارت المفاوضات بين أوبك وحلفائها بشأن إنتاج النفط في الأسبوع الأول من شهر آذار (مارس)، واقترحت أوبك، خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً للربع الثاني من عام 2020. وكان التقسيم المقترح هو خفض الإنتاج بمقدار مليون برميل في اليوم من دول أوبك و0.5 مليون برميل يومياً من الحلفاء من خارج أوبك، وخاصة روسيا. ومع ذلك، فيما يتعلق برفض روسيا للاقتراح، عززت السعودية الإنتاج إلى طاقته الكاملة - 12.3 مليون برميل في اليوم - بينما أعلنت أيضاً عن تخفيضات غير عادية بنحو 20% في الأسواق الحيوية لروسيا. ونتيجة لذلك، انخفض سعر النفط على الفور بنسبة 30%. وجاء ذلك مع فرض البلدان في جميع أنحاء العالم عمليات إغلاق للحد من انتشار عدوى COVID-19؛ ما حد من الإنتاج إلى السلع الأساسية. ومع انهيار سلاسل القيمة العالمية وتوقف الاقتصاد العالمي، شهد الطلب على النفط انخفاضاً حاداً بنسبة 30%، وبلغ 30 مليون برميل في اليوم. انظر/ي إلى:
Mitra, *Twin crises,* (Apr. 30 2020).

[407] للتفاصيل بشأن تأثير تقلبات الأزمات النفطية في الاقتصاد الهندي، انظر/ي إلى:
Ibid.

فيروس COVID-19، ارتفع عدد حالات الإصابة بالفيروس بسرعة في السعودية والإمارات وقطر، التي تضم أعداداً كبيرة من الهنود. في حين بقي العمال المهاجرون في معسكرات العمل، غالباً في ظروف سيئة وغير صحية.[408] بينما طُلب من معظم القطاعات تنفيذ سياسات العمل عن بعد، فقد تم إعفاء قطاع البناء؛ حيث يعمل عدد كبير من هؤلاء العمال في ذلك القطاع.[409]

أعلن معظم دول مجلس التعاون الخليجي عن دعم ضئيل للعمال المهاجرين إلى جانب مساعدة الرعاية الصحية، فقد أعلنت الإمارات عام 2020، عن استعدادها لإعادة العمال الهنود بعد الفحوصات الطبية اللازمة. ومع ذلك، بالنسبة إلى الهند، فإن إعادة العمال من الخليج يشكل تحدياً كبيراً، نظراً إلى العدد الهائل، فالإمارات وحدها لديها حوالي 3.5 مليون مواطن هندي.[410]

ومن ناحية أخرى، ظهر خطر التعرض للعقاب إذا لم تقم الدول بإجلاء عمالها؛ حيث صرحت الإمارات بأنها ستراجع علاقات العمل مع الدول التي لا تقوم بإجلاء العمال العالقين، بما في ذلك إدخال حصص تأشيرات العمل، وإلغاء مذكرات التفاهم مع هذه الدول. وبناء عليه، طلب رئيس وزراء ولاية كيرالا بيناراي فيجايان من رئيس الوزراء ناريندرا مودي استثناء الإغلاق لإجلاء المواطنين من الخليج، مشيراً إلى عدم كفاية مرافق الحجر الصحي والعزل. وقدم مركز كيرالا الثقافي الإسلامي، ومقره في دبي، التماساً إلى المحكمة الهندية العليا يطالب فيه الحكومة بإعادة مواطنيها إلى الهند.[411]

---

[408] ذكر تقرير صادر عن مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان في عام 2020، ومقره المملكة المتحدة أن "شركات البناء لا تتصرف بشكل حاسم لحماية القوى العاملة المهاجرة في الخليج، سواء من المرض أو من الصعوبات الاقتصادية إذا أصيبوا بالعدوى". ويشير التقرير إلى أن معسكرات العمل بها سجون افتراضية، من دون الوصول إلى الصرف الصحي، ولا حتى المعلومات على الأقل حول تفشي المرض. كما أنهم يواجهون مصاعب اقتصادية ويتم تسريحهم من دون أجر أو أي ضمان لإعادة التوظيف. انظر/ي إلى:
Ibid.

[409] Ibid.

[410] Ibid.

[411] Ibid.

بالنسبة إلى العديد من الأسر الهندية التي تعتمد على التحويلات من الخليج، فإن التغيير في آفاق التوظيف يخلق ضغوطاً للعثور على مصادر أخرى للدخل، وسيكون هذا مهماً بشكل خاص في ولاية كيرالا؛ حيث تدعم التحويلات أسرة واحدة من كل أربع أسر؛ وتبلغ التحويلات في ولاية كيرالا، خمسة أضعاف الأموال المحولة من المركز إلى الولاية، وتمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للولاية.[412]

ليست العمالة الموضوع الوحيد الذي يتأثر بأسعار النفط، فقد أدت جائحة كورونا وما رافقها من انخفاض الطلب على النفط، إلى انخفاض الاستثمارات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يتم تمويل جزء كبير من استثمارات خاصة في البنية التحتية، ومن خلال صناديق الثروة السيادية للدول.[413] وهذا يعني أنّه كلما ارتفعت أسعار النفط زادت أعداد العمالة الهندية في الخليج، وزادت تحويلاتها المالية، وتزايدت فرص التجارة والاستثمارات، ومما يمكن أن يخفف من أثر تقلبات النفط على العلاقة، وجود استثمارات بعيدة المدى بين الطرفين.

4-3 التوافق في مواجهة الإرهاب:

هناك مصلحة وفرصة هندية خليجية لتطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فقد أدى ظهور ما يسمى "الدولة الإسلامية" (المعروفة أيضاً باسم داعش)[414] إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز التعاون الهندي الخليجي في مجال مكافحة الإرهاب، وتفاقمت المخاوف بشأن تورط الرعايا الهنود

---

412 Ibid.

413 تقدر وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن حوالي 110 مليار دولار أمريكي يتم سحبها من الاحتياطيات المالية وصناديق الثروة في عام 2020، مقارنة بـ 15 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2019. وتشير التقديرات إلى انخفاض قيم أصول صناديق الثروة في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 200 مليار دولار أمريكي. مع استمرار الأزمة، من المرجح أن تقيد المالية العامة استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الهند. انظر/ي إلى:

Ibid.

414 للتفاصيل حول ظهور "داعش". انظر/ي إلى:

Rohan Gunaratna, *"Global Threat Forecast the Rise of ISIS"*, International Centre for Political Violence and Terrorism Research, Counter Terrorist Trends and Analyses, Vol. 8, No. 1 (December 2015 – January 2016), 6-11. bit.ly/3s5usgt

المقيمين خارج الهند في الإرهاب؛ حيث تشير التقارير إلى قيام "إرهابيين هنود" في الخليج بتطوير العديد من شبكات الاتصالات، في الوقت الذي تعد فيه هذه الدول أيضاً موطناً للعديد من الباكستانيين. ومن ضمن المخاوف، إمكانية استخدام المنظمات المحلية الخليج ملاذاً مثل: "الحركة الطلابية الإسلامية في الهند" (SIMI)، و"المجاهدين الهنود" (IM).[415] وقد عزز هذا كله الحاجة إلى تعاون هندي خليجي في مواجهة الإرهاب.

ونظراً إلى وجود عدد كبير من المهاجرين الهنود في الإمارات، على مر السنوات، استفاد هؤلاء الأفراد من الفرص الاقتصادية في دول الخليج لجمع الأموال و/ أو إدارة الأعمال التجارية لتمويل العمليات فيما بعد وتبادل المعلومات، كما لاحظت وكالات المخابرات أن عدداً كبيراً من الهنود الذين انضموا إلى (داعش) كانت لهم صلات بأفراد في الخليج، مع وجود عدد أكبر من السكان المعرضين لخطر التطرف.[416]

إنّ فرص التعاون الهندي الخليجي في مواجهة الإرهاب تتزايد بالنظر إلى الواقع المعيش، خصوصاً على المستوى الثنائي بين الهند والدول، بل ربما تؤدي إلى تقليص الاهتمام بملفات خلافية، مثل موضوع كشمير، الذي سيتم تناوله في الصفحات التالية.

4-4 احتمالات نشوء بنية أمنية آسيوية:

[415] Siyech, *India-Gulf Counterterrorism, Cooperation,* (December 21, 2017).
[416] Ibid.

إن السياسة الخارجية الهندية من مبررات السؤال عن الدور الهندي السياسي والأمني، وقد تم رسمها مع مطلع القرن الحادي والعشرين، لتتعامل مع التحديات الأمنية الخارجية، ولتحقيق أهدافها عبر استغلال الفرص الخارجية القائمة على الوضع الجيوسياسي وعبر تنمية النفوذ الدولي للهند.[417]

كتب رجا موهان في دراسة له صدرت عام 2006 بعنوان: "الهند وتوازن القوى" ما يلي: "بعد أكثر من نصف قرن من البدايات الزائفة والفرص الضائعة، تبرز الهند الآن الدولة المتأرجحة" the swing state" في توازن القوى العالمي. في السنوات القادمة، ستكون لديها فرصة لتشكيل معالم أهم قضايا القرن الحادي والعشرين، ومنها: بناء الاستقرار الآسيوي، وإدارة العولمة". [418]

هناك عدد من العوامل التي تجعل تطور بنية أمنية سياسية هندية في منطقة الخليج العربية، أمراً أكثر احتمالاً، لكن، في المقابل هناك عوامل أخرى تقلل هذا الاحتمال.

تقوم سياسات دول الخليج العربية الأمنية على قاعدة أنها تحتاج إلى علاقات قوية مع القوى الخارجية من أجل أمنها؛ نظراً إلى قاعدتهم السكانية الصغيرة، وأوجه القصور الأخرى، وبالتالي لا يمكنهم تلبية حاجاتهم الإستراتيجية بالكامل بمفردهم، ولهذا السبب كان لديهم – تقليدياً – علاقات دفاعية قوية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.[419] ولعل ما يلخص وجهة النظر الخليجية هذه، ما ورد على لسان وزير الخارجية السعودي الأسبق، الأمير سعود الفيصل في "حوار الأمن

---

[417] Yogendra Kumar, *"India's Foreign Policy: Challenges and Importance of Central Asian Countries"*, Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs- Government of India (2015). bit.ly/3d6pBEP

[418] C. Raja Mohan, *"India and the Balance of Power, Council on Foreign Relations; Foreign Affairs"*, Vol. 85, No. 4 (Jul. - Aug., 2006), 17. bit.ly/3xBdXM2

[419] Ishrat Aziz, *"Need for Look West Policy"*, public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (October 27, 2014). bit.ly/3qhdFUa

الخليجي" الذي عقد في البحرين، في كانون الأول (ديسمبر) 2004؛ حيث أشار إلى أن أمن منطقة الخليج هو مسؤولية المجتمع الدولي.[420]

لكن الجدل حول مدى إمكانية التعويل والرهان على الغرب في توفير الأمن أمر يخضع لجدل متزايد. لقد أتاح احتمال أو سيناريو انسحاب الولايات المتحدة من غرب آسيا فرصاً للدول الأخرى، التي تشعر بالقلق، إزاء عدم الاستقرار الإقليمي الذي طال أمده، لتكثيف روابطها مع المنطقة؛ فالولايات المتحدة التي انسحبت من العراق تقلل من دورها في ملفات أخرى.[421]

وتدعم إحدى وجهات النظر المتداولة في مواجهة سيناريو الانسحاب الأمريكي الغربي، إجراءات بناء الثقة بين الدول الإقليمية، أو أنها لا تعارض – على أقل تقدير – تدويل الأمن الإقليمي؛ لأن مظلة الأمن الجماعي الدولية تحمي هذه الدول من الهيمنة الإيرانية، وتمكنها في الوقت نفسه من تقليل اعتمادها المطلق على الحماية الأمريكية.[422] وقد أيد العديد من القادة والأكاديميين الخليجيين فكرة استكشاف ترتيبات أمنية جديدة.[423]

ومن الممكن أن تساهم القوى الآسيوية، كالصين والهند، في أي تعاون دولي لضمان أمن منطقة الخليج.[424] وقد بدأت الهند تروج لهذه الفكرة بوصفها هدفاً متوسطاً إلى طويل المدى؛ فسعت الهند إلى تعزيز العلاقات الأمنية والدفاعية مع دول المنطقة على أساس ثنائي؛ إذ يشكل أمن دول الخليج واستقراره أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى الهند.[425] ويمكن أن تتلخص مساهمة الهند في ذلك، حتى

---

[420] الهباس، "*العلاقات الهندية - الخليجية*"، 2009.

[421] Ahmad, *An Indian Diplomatic*, (March 14, 2017).

[422] Aziz, Need, (October 27, 2014).

[423] Janardhan, *Whither India-Gulf*, (March 9, 2017).

[424] الهباس، "*العلاقات الهندية - الخليجية*"، 2009.

[425] Aziz, Need, (October 27, 2014).

الآن، بالتدريبات العسكرية المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاربة الإرهاب، وحماية الممرات المائية في المنطقة ... إلخ.[426]

وفي الواقع، فإن بعض سياسات الهند الخارجية إزاء منطقة الخليج، تدعم فرص تقبل الهند ودورها الأمني بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، أدى نظام العقوبات الدولية على إيران إلى تقليل التجارة بين إيران والهند؛ ما يزيد من اعتماد الهند على دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من مصادر الهيدروكربونات.[427] كذلك صوتت الهند ضد إيران في مجلس محافظي منظمة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة (IAEA)، مثلاً، في أيلول (سبتمبر) 2005، وفي شباط (فبراير) 2006، فيما يتعلق بالسلاح النووي.[428] وعلى الرغم من ذلك تشترك إيران والهند في بعض المصالح السياسية والإستراتيجية، مثل احتواء الجارة المشتركة باكستان، من خلال تمركز بعض عناصر المخابرات الهندية في إيران، إلى جانب التدريبات المشتركة،[429] إضافة إلى مشروع "ميناء تشابهار" الذي يتمتع بدلالات إستراتيجية واقتصادية في العلاقات الهندية الإيرانية،[430] وهي علاقة غير مرحب بها من دول مجلس التعاون.

---

[426] الهباس، "*العلاقات الهندية - الخليجية*"، 2009.

[427] Benjamin D. Crockett, *"India - Gulf Cooperation Council Relations: Raj Version 2.0?"*, Near East South Asia Center for Strategic Studies, (2013), 18. bit.ly/3KVqcrk

[428] Mohammad Soltaninejad, *"Iran–India Relations, Sage Publications"*, Ltd, India Quarterly, Vol. 73, No. 1 (March 2017), 26. bit.ly/3MCkA60

[429] Crockett, India - Gulf Cooperation, 19.

[430] يعدّ ميناء تشابهار من أهم المراكز التجارية في المنطقة؛ كونه مركزَ عبورٍ مهماً في الممر الدولي بين الشمال والجنوب؛ لقربه الجغرافي من بلدان، مثل أفغانستان وباكستان والهند. إلى جانب ذلك، يتمتع الميناء بإمكانية زيادة التجارة في وسط وجنوب آسيا، وتنظر دول آسيا الوسطى (أوزبكستان وكازاخستان) إلى الميناء بوصفه بوابة إلى المحيط الهندي. كما يعدّ الميناء الوحيد لإيران الذي يتمتع بوصول مباشر إلى البحار والمحيطات المفتوحة. بدأ المشروع بين الهند وإيران مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وتوقف نتيجة العقوبات الأمريكية على إيران. وقعت الهند وإيران مذكرة تفاهم بشأن تشغيل شركة الموانئ الهندية الحكومية في ميناء تشابهار في حزيران (يونيو) 2016. وسيؤدي تشغيل الميناء إلى منح الهند إمكانية الوصول إلى أفغانستان عبر إيران، متجاوزة باكستان. كما يعدّ مشروع ميناء تشابهار، من أهم الطرق لمواجهة مشروع تطوير ميناء جوادر والممر الاقتصادي (CPEC) في بحر أريبيان، الذي يديره كل من الصين وباكستان. وتحاول نيودلهي تحقيق التوازن ضد مشروع جوادر الذي يتخذ من الصين وباكستان مقراً له، - وهما خصمان رئيسان بينهما خلافات في الهند - من خلال تشجع الهند على المشاركة والاستثمار في مشروع ميناء تشابهار، وإعطاء وزن أكبر للممر بين إيران وتركمانستان ومضاعفة أهمية الميناء. انظر/ي إلى:
Mohammad Seyedi, *"Chabahar Trade Corridor and Iran-India Relations"*, Institutes Asia- Pacific, ankasam, (December 15 2021). bit.ly/3FBCt1V

وفي الوقت الذي يوجد فيه "شق"، في العلاقات الهندية الإيرانية، يعزز علاقات الخليج مع الهند، نرى تطورات في الموقف من ملف كشمير، قد يدفع بالاتجاه ذاته.

استمرت باكستان باستخدام منظمة التعاون الإسلامي للضغط على الهند بشأن مسألة كشمير، وعلى سبيل المثال، خلال الاجتماع الخامس والأربعين لمجلس وزراء المنظمة، في عاصمة بنغلادش دكا، عام 2018، رفضت باكستان، اقتراح بنغلادش، حول انضمام الهند بصفتها عضواً مراقباً في المنظمة. وأعربت الأمانة العامة للمنظمة عن "إدانتها الشديدة لقتل الكشميريين الأبرياء على أيدي القوات الهندية في كشمير التي تحتلها الهند"، ووصفت "إطلاق النار المباشر على المتظاهرين" بأنه "عمل إرهابي"، و"دعت المجتمع الدولي ليضطلع بدوره من أجل الوصول إلى حل عادل ودائم للصراع في كشمير".[431] في حين صرحت الهند بشكل قاطع أن القضية "شأن داخلي للهند"، وأصرت على أن أي نزاع حولها مع جارتها باكستان يجب حله بشكل ثنائي.[432]

وأعلن أميت شاه، وزير الداخلية الهندي، في آب (أغسطس) 2019، عن صدور مرسوم رئاسي بإلغاء المادة 370 والفقرة 35 من الدستور، التي كانت تمنح ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها وضعاً إدارياً وسياسياً خاصاً.[433]

لقد ضغطت باكستان على منظمة المؤتمر الإسلامي لإدانه الهند لهذه الخطوة. ولدهشة باكستان، لم تنتقد كل من السعودية والإمارات – وكلتاهما تعدان من كبار القادة بين الدول في المنظمة الإسلامية

[431] Shubhajit Roy, *"Explained: What is OIC's stand on Kashmir, and how has India responded?"*, The Indian Express, (December 5, 2020). bit.ly/3q9ZeTk
[432] Khatu, *India,* (March 05, 2019).
[433] Article 370 on Kashmir's Special Status to Go, Says Amit Shah, NDTV, 5/8/2019. bit.ly/3sjfa7G

– نيودلهي بالقدر الذي كانت تأمله إسلام أباد. وحاولت باكستان إثارة المشاعر بين الدول الإسلامية، لكن قلة منها فقط – تركيا وماليزيا – انتقدت الهند علناً.[434]

ورفضت السعودية طلب باكستان عقد قمة إسلامية بشأن جامو وكشمير.[435] "وبعد أيام من القرار الهندي بإلغاء الوضع الخاص لإقليم كشمير، وقعت شركة أرامكو السعودية للنفط اتفاقاً مع الهند بقيمة 15 مليار دولار؛ ما أثار غضب أوساط باكستانية كانت تنتظر موقفاً سعودياً مسانداً بشكل واضح لبلادهم؛ الأمر الذي لم يحققه بيان الخارجية السعودية الذي حض "طرفي النزاع" في كشمير على المحافظة على السلام والاستقرار، والعمل على التوصل إلى تسوية سلمية وفقاً للقرارات الدولية".[436]

وفي أعقاب تعرض الحكومة الهندية لانتقادات عالمية، على خلفية تعاملها مع ملف إقليم كشمير، قامت الإمارات بتكريم رئيس الوزراء الهندي مودي بأرفع وسام مدني (وسام زايد)، خلال زيارة مودي إلى الإمارات في 18 آب (أغسطس) 2019.[437] وكانت الإمارات قد أعربت على لسان سفيرها في نيودلهي، أحمد البنا، عن تأييدها لقرار الهند إلغاء الحكم الذاتي في جامو وكشمير. ووصف السفير هذه الخطوة بأنها تعمل على نشر "الاستقرار والسلام"، وتحسين ظروف السكان.[438] وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة الهندية عن توقيعها اتفاقية مع إمارة دبي لتطوير الاستثمار في البنية التحتية في إقليم

---

[434] Roy, *Explained,* (December 5, 2020).

[435] للتفاصيل حول موقف السعودية من إلغاء الوضع الخاص بجامو وكشمير. انظر/ إلى:
"السعودية "قلقة" من تداعيات إلغاء الهند الحكم الذاتي لـ "كشمير"، وتدعو لتسوية سلمية والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة"، الرياض/ الأناضول، 8 آب (أغسطس) 2019. bit.ly/3kT1nRa

[436] *كشمير: هل تشهد العلاقة بين السعودية وباكستان توتراً؟*، بي بي سي عربي، 13 آب (أغسطس) 2020. bbc.in/3M0k2pT

[437] *State Visits of Prime Minister to United Arab Emirates and Bahrain (August 23-25, 2019).*

[438] *غضب وتنديد باكستاني بتكريم الإمارات لرئيس الوزراء الهندي*، الجزيرة نت، 2019/8/26. bit.ly/3MZAZAT

كشمير المتنازَع عليه، كأول استثمار أجنبي يشمل إقليم كشمير، بعد تقسيم الإقليم إلى منطقتين تحكمهما نيودلهي مباشرة.[439]

وصل مودي إلى مملكة البحرين في 25 آب (أغسطس) 2019،[440] في زيارة هي الأولى من نوعها على مستوى رؤساء وزراء نيودلهي إلى المملكة. ومنح ملك البحرين حمد بن عيسى رئيس الوزراء الهندي وساماً رفيعاً.[441]

وفي وقتٍ سابق من قرار إلغاء المادة الخاصة بالوضع الإداري والسياسي لجامو وكشمير، تمت دعوة الهند، للمشاركة، ولأول مرة، بصفتها ضيف شرف في مؤتمر وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في أبو ظبي في آذار (مارس) 2019.[442] نُظر إلى هذه الدعوة على أنها انتصار دبلوماسي لنيودلهي. في حين عارضت باكستان دعوة الهند، وقاطع وزير خارجيتها شاه محمود قريشي الجلسة بعد أن رفضت الإمارات مطلبه بإلغاء الدعوة.[443]

لطالما استخدمت باكستان منظمة التعاون الإسلامي للضغط على الهند في مسألة كشمير، وحصلت على الدعم من قبل دول الخليج العربية في ذلك، إلا أن الأمر لم يعد كما كان سابقاً، وأصبح واضحاً أن ميل دول الخليج العربية، وربط علاقاتها الثنائية مع الهند، بهذا الملف وبالعلاقة مع باكستان، أقل من الماضي.

---

[439] استثمارات بالمليارات، سعي إماراتي لإلحاق كشمير بالهند رغم معاناة مسلميه؟، تي آر تي عربي، 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2021. bit.ly/3PPcUOT

[440] *India-Bahrain Joint Statement on the Visit of Prime Minister to Bahrain*, (August 25, 2019).

[441] *غضب وتنديد باكستاني*، 2019.

[442] ألقت وزيرة الشؤون الخارجية سوشما سواراج كلمة أمام الجلسة العامة الافتتاحية في أبو ظبي في 1 آذار (مارس) 2019، بعد أن تلقت دعوة من الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات. وقالت حينها إن الدعوة كانت "اعترافاً بالترحيب بوجود 185 مليون مسلم في الهند ومساهمتهم في روحها التعددية، ومساهمة الهند في العالم الإسلامي". انظر*اي*:
Roy, *Explained,* (December 5, 2020).

[443] Ibid.

وفي موازاة ملفات، مثل: مواجهة سيناريوهات الانسحاب الأمريكي من المنطقة، ومواجهة الإرهاب، وتراجع التباين في ملفات مثل قضية كشمير، وهي كلها عوامل تساعد على تطور العلاقات الخليجية الهندية إستراتيجياً، فإنّ هناك موضوعات لا تخدم فرص تطور دور هندي قيادي في بنية أمنية آسيوية في الخليج. وأهم هذه الموضوعات: التنافس مع الصين، وتباطؤ العمل الخليجي المشترك.

تعد الصين التحدي الأكبر للهند، ليس فقط لأنها قوة آسيوية وعالمية كبرى، ولكن الأهم من ذلك أنها جارة الهند. وتستخدم الصين – على المستوى العالمي – نفوذها الاقتصادي، ومكانتها بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقوة نووية معترفاً بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لمنع محاولة الهند للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي. وعلى المستوى الإقليمي، تسعى الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول جنوب آسيا وفي جنوب شرق آسيا. أما على المستوى الثنائي في علاقتها مع الهند، فتعتمد الصين بشكل أساسي على النزاع الحدودي بينهما.[444] وفيما يتعلق بمنطقة غرب آسيا، تحديداً منطقة الخليج العربي، فإن العلاقات الهندية الصينية في حالة تنافس.[445]

تناقش أنوار علام في دراسة لها عام 2017 (رؤية الهند الإستراتيجية حول غرب آسيا وقيودها)، وترى أنّه من المؤكد أن الهند تتمتع بتفوق على الصين من حيث "قوتها الناعمة" في المنطقة، وتنظر إليها دول الخليج بشكل متزايد على أنها شريك أمني. ومع ذلك، اكتسبت الصين نفوذاً ومكانة عالمية؛ إذ إن هناك تفاوتاً كبيراً في القوة بين الصين والهند، من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية. وقد حققت

[444] Sikri, "*India's Foreign Policy",* (January 30, 2017).

[445] للتفاصيل حول التنافس الهندي الصيني في منطقة الخليج. انظر/ي إلى:
Crockett, *"India - Gulf Cooperation"*, 21.

الصين بالفعل تقدماً سريعاً في منطقة الخليج بفضل امتلاكها حصصاً في قطاع النفط والغاز بالمنطقة، ونجاحها في اختراق الأسواق العربية.

أخيراً، يمكن القول إن عدم قدرة الهند على إدارة محيطها، جنوب آسيا، قد جعل عرب الخليج أكثر ميلاً لطلب الحماية الصينية، بدلاً من الحماية الهندية، إذا كان الوضع يقتضي ذلك.[446]

وترى علام، على الرغم من أن الهند مدافع قوي عن التعاون الأمني الآسيوي متعدد الأطراف، بما في ذلك الصين، في منطقة الخليج، فمن غير المرجح أن يتحقق هذا لسببين: أولاً، لا يبدو أن قادة دول الخليج العربية، الذين اعتادوا على نظام أمني تقوده الولايات المتحدة، يجدون فكرة نظام الأمن الجماعي جذابة للغاية. ثانياً، التناقض الداخلي وعدم الثقة بين الهند والصين واليابان، الذي يحول دون التعاون الفعال في هذا الاتجاه على الرغم من تقارب المصالح.[447]

من جهة أخرى، فإنّه بالتزامن مع "سياسة الارتباط بالغرب"، تزايدت الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً بين السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى.[448] ومن أهم مراحل التأزم والخلاف الخليجي الخليجي،[449] في السنوات الأخيرة خلال الربع الأول من القرن الحادي

---

[446] Alam, *India's Strategic Vision,* (March 21, 2017).

[447] Ibid.

[448] تعود جذور أسباب الخلافات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ نتيجة "افتقار المجلس إلى نظام يحكم وينظم علاقة الدول الأعضاء، وعدم وجود آلية لحل النزاعات بين دول الأعضاء، وغياب وجود مؤسسة مسؤولة لمتابعة قرارات المجلس والإشراف عليها، كما لا توجد محكمة خليجية أو سياسات هيكلية ضامنة لقرارات المجلس"، إلى جانب وجود خلافات خليجية على بعض الحدودي، وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية. انظر/ي إلى: إسلام خالد حسن، *"الخلافات الخليجية - الخليجية: الأسباب، القضايا، وآليات الحل"*، مركز الجزيرة للدراسات، 2015. bit.ly/3GPpFDX

[449] للتفاصيل حول مراحل الخلافات الخليجية الخليجية. انظر/ي إلى:
أشرف كمال، *آخرها أزمة النفط.. "خلافات تجاوزتها دول الخليج منذ تأسيس التكتل"*، الخليج أونلاين، 19 تموز (يوليو) 2021. bit.ly/3JvxMav
سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، بي بي سي عربي، 5 آذار (مارس) 2014. bbc.in/34D7fJP
يوميات الأزمة الخليجية، *"وثائق وأحداث"*، الجزيرة نت، تاريخ الدخول 21 شباط (فبراير) 2022. bit.ly/3JxRJxw

والعشرين، هي أزمة سحب السفراء من الدّوحة في آذار (مارس) 2014،[450] والأزمة الخليجية في حزيران (يونيو) 2017.[451] وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، أعلن وزير دولة قطر لشؤون الطاقة، سعد بن شريدة الكعبي، قرار انسحاب بلاده من منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، بدءاً من مطلع كانون الثاني (يناير) 2019؛[452] لأنه لا يبدو أن لديها أي نفوذ في المنظمة التي تهيمن عليها السعودية.[453]

وقد أكدت الهند أنها لن تنحاز إلى أي جانب في شؤون غرب آسيا، لكنها تشجعهم على حل القضايا بشكل ثنائي، أو من خلال آلية مجلس التعاون الخليجي.[454] فأكدت وزيرة الشؤون الخارجية الهندية سوشما سواراج، في عام 2017، حول الأزمة الخليجية، بأنها "مسألة داخلية لمجلس التعاون الخليجي" يجب حلها من خلال عملية حوار بناء ومفاوضات سلمية.[455]

---

[450] سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر في 5 آذار (مارس) 2014؛ احتجاجاً على ما وصفته بتدخل قطر في شؤونها الداخلية؛ حيث جاء هذا التصعيد من قِبل الدول الثلاث ردّاً على السياسة القطرية، التي - كما ورد في البيان المشترك الخاص بسحب السفراء - تتنافى مع الاتفاق الأمني الذي وقّعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس كانون الثاني (يناير) 2014؛ الذي يكفل عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل مَنْ يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر، أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي". وأعلنت الدول الثلاث في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، عن إعادة سفرائها إلى الدوحة، بعد جهود بذلتها الكويت.
Simon Henderson, *"Understanding the Gulf States"*, the Washington institute for Near East Policy,(Mar 31, 2014). bit.ly/3wT4GwC

سحب سفراء، بي بي سي، 2014.
كمال، *آخرها أزمة النفط*، 2021.

[451] في حزيران (يونيو) 2017، قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر جميع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدوحة. وأُغلقت الحدود البرية الوحيدة لقطر، كما أُغْلِق معظم المجال الجوي في المنطقة أمام الطائرات القطرية. وقدمت الدول الأربع إلى قطر 13 مطلباً كشرط لإنهاء الحصار. وشملت المطالب إغلاق قناة الجزيرة، وغيرها من المنافذ الإخبارية التي تمولها قطر، وخفض العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإغلاق قاعدة عسكرية تركية في قطر، وإنهاء "التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتم انتهاء الأزمة، بإعلان اتفاق المصالحة كنتاج لقمة العُلا السعودية في كانون الثاني (يناير) 2021. انظر/ي:
يوميات الأزمة الخليجية، الجزيرة نت، 2022.
كمال، *آخرها أزمة النفط*، 2021.

[452] *قطر تقرر الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"*، الشرق، 3 كانون الأول (ديسمبر) 2018. bit.ly/36eFXu1

[453] Trigunayat, *India's Foreign Policy,* (March 29, 2019).

[454] Ibid.

[455] Shruti Sonal, *"Qatar crisis: Why India failed to move beyond short-term concerns"*, Observer Research Foundation, Delhi, (Apr. 24 2018). bit.ly/3uU7zfY

بعد سنوات من التوتر، أكد اجتماع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والأربعين في الرياض، في 14 كانون الأول (ديسمبر) 2021، توحيد العمل المشترك الخليجي في المجال الاقتصادي، والعمل العسكري والأمني المشترك. كما تم التطرق إلى القضايا الإقليمية والعالمية، ومناقشة الأوضاع والتطورات في العديد من دول المنطقة.[456]

مثل هذه الخلافات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تجعل تبلور موقف خليجي موحد يحدد معالم سياسية أمنية موحدة جديدة، قد تتضمن التحالف مع قوى دولية جديدة، أكثر صعوبة.

خاتمة:

يتضح مما سبق أنّ فرص نمو العلاقات على المستوى الثنائي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، أقوى من احتماليات تطورها على مستوى جماعي (مجلس التعاون)، وهذا ما تجسّده سياسة الهند "الارتباط غرباً" التي صممت لتلائم الفرص السانحة في العلاقات على المستوى الثنائي، وتراجع احتمالات تنمية العلاقات على المستوى الإقليمي الذي صممت سياسة "انظر غرباً" على أساسه. لكن تنمية العلاقات على المستوى الثنائي، يعني أنّ الاقتصاد والتجارة والتعاون الأمني الاستخباري في مواجهة الإرهاب، تبقى أقوى كثيراً من فرص تطور بنية أمنية آسيوية موحدة، أو ذات دور مميز في منطقة الخليج العربية. فمن جهة، يحول التنافس الصيني الهندي دون ذلك، أو يقلل من فرص حدوثه. ومن جهة أخرى، لا يبدو التوافق الخليجي على المستوى الإقليمي الجماعي ممكناً، وهو شرط لتطور مثل هذه البنية.

---

[456] للتفاصيل حول اجتماع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والأربعين في الرياض. انظر *اي* إلى:
"انطلاق أعمال الدورة الثانية والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون برئاسة سمو ولي عهد المملكة العربية السعودية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأخبار، 14 كانون الأول (ديسمبر) 2021. bit.ly/3rZa3cX

الخاتمة

استندت الدراسة بشكل أساسي إلى نظرية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية، التي تهتم بدراسة كل العوامل والمؤثرات المحيطة، مع اهتمام خاص بدور النظام الدولي، وهيكل هذا النظام، وأثره في السياسة الخارجية.

وخلال مرحلة الحرب الباردة، وبعد حصول الهند على الاستقلال عام 1947، حكمت طبيعة النظام الدولي، الذي شكّل بدوره طبيعة العلاقات الدولية والإقليمية، محددات السياسة الهندية إزاء دول الخليج العربية. فعلى سبيل المثال، أدى التقارب الهندي السوفييتي، إلى تقارب باكستاني خليجي، وبالتالي أسهم في اختلاف الموقف بين الطرفين إزاء العديد من القضايا، أهمها: حروب الهند في محيطها الإقليمي، ودعم دول الخليج العربية باكستان في حروبها مع الهند. كذلك، لم يخدم تقارب الهند مع نظام جمال عبد الناصر في مصر في الخمسينيات والستينيات تطوير العلاقات بين دول الخليج العربية والهند.

مع نهاية الحرب الباردة، أدى انهيار النظام ثنائي القطبية، وظهور نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، إلى انتقال العالم للتركيز على الانفتاح الاقتصادي، ومنها الهند، التي اتبعت برنامج الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على العالم الخارجي، وأثّر هذا في السياسة الخارجية الهندية إزاء دول الخليج العربية، وشمل التأثير حالة العلاقات والزيارات الدبلوماسية المتبادلة مع بعض دول الخليج العربية، وكذلك توقيع اتفاقيات اقتصادية، واستثمارات مختلفة.

في القرن الحادي والعشرين، شهدت أجندة السياسة الخارجية الهندية تطوراً عبر الحكومات المتعاقبة، من حكومة آتال بهاري فاجبايي (2001–2004)، مروراً بحكومة مانموهان سينغ (2004–2014)، إلى حكومة ناريندرا مودي (2014–أيار (مايو) 2022)، وذلك باتجاه نحو الصعود الإقليمي والدولي.

واصلت حكومة مودي إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية للهند، من حيث الجوهر والأسلوب، عبر توسيع أهداف السياسة الخارجية الهندية وتعميق قضاياها. وبناء عليه، صاغت الهند سياستها وعلاقتها الخارجية بما يخدم أهدافها الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، من خلال المبادرات الدبلوماسية في مناطق متفرقة من العالم لتعزيز العلاقات الدولية في مختلف المجالات.

كانت هذه السياسات الهندية تجسيداً لظهور تحولات إستراتيجية واقتصادية على خريطة السياسة الدولية، وكان أبرزها ظهور الهند بوصفها قوة أكبر في النظام الدولي.

تطورت حسابات السياسة الهندية في غرب آسيا بشكل عام، وتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، فسعت الهند إلى مشاركة دول الخليج العربية في خططها الاقتصادية التجارية والاستثمارية، إلى جانب خططها الإستراتيجية الأمنية والدفاعية. وكان ذلك محدداً مهماً في السياسة الخارجية والإستراتيجية الهندية إزاء دول الخليج العربية؛ ذلك في إطار الانتقال من "سياسة انظر غرباً"، إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، عبر حكومتي مانموهان سينغ (2004–2014)، وناريندرا مودي (2014–2022). في المقابل، توجد هناك رؤية وإستراتيجيات لدول الخليج العربية، التي تعني ضمنياً "التطلع إلى الشرق" (شرق الخليج)، بما يشمل الهند.

تطورت العلاقات الهندية الخليجية العربية مع حكومة مودي، مقارنةً مع الحكومة السابقة، وأوضحت البيانات الصادرة عن الزيارات الدبلوماسية والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، بأن هناك اتجاهاً إلى

شراكة إستراتيجية جديدة وشاملة؛ أي الحديث عن نوع جديد من الاتفاقيات في طبيعة العلاقات الهندية الخليجية العربية، على المستوى الثنائي، كل دولة على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن معالم العلاقات الهندية الخليجية العربية في إطار الانتقال من "سياسة انظر غرباً" إلى "سياسة الارتباط بالغرب"، احتوت على السعي إلى تطوير التعاون الاقتصادي والسياسي، لكن ما زال الاقتصاد والاستثمار محور التطور في العلاقة الهندية الخليجية، على أنّ هناك اهتماماً متزايداً بتطور العلاقات الأمنية والعسكرية والسياسية.

اتبعت حكومة مودي نفس مسار سينغ، وكثّفت ما أصبح يُعرف بسياسة "انظر غرباً"، وطورتها إلى سياسة "الارتباط بالغرب"، ذات التطلعات السياسية والإستراتيجية.

وبناء عليه، يمكن الحديث بأن "سياسة الارتباط بالغرب" هي توجه أو نهج مرتبط بالأهداف الأساسية لسياسية الخارجية الهندية، وليست عقيدة أو مبدأ أو مذهباً خاصاً برئيس الوزراء مودي؛ حيث جاءت في إطار الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الهندية، وما تسعى إليه الهند إلى تحقيق مصالحها في غرب آسيا.

وفي المحصلة، كلتا السياستين الهنديتين (انظر غرباً) و(الارتباط بالغرب) هما مرحلتان متتاليتان في تطور سياسة الهند تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في غرب آسيا، كما تبرز أهميتهما في إطار تطور السياسة إلى "فعل" تشمل خطة تنفيذية أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية الهندية في المستقبل. وتعتمد الهند على الآليات المؤسسية والمنتديات الإقليمية والحوارات، وكذلك اتفاقيات ومبادرات دبلوماسية لتكوين وتعزيز شركات أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي.

يوفر الصعود الهندي الإقليمي والعالمي والفرص المتاحة أمامها، وكذلك استمرار النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الانطلاق لتنويع الاقتصاد الخليجي بعيداً عن النفط، فرصاً متبادلة لكل من الهند والخليج، ويعزز ذلك القرب الجغرافي، والتداخل الديمغرافي، خصوصاً من حيث الجاليات الهندية كبيرة العدد في الخليج.

تحقق نمو واضح في العلاقات بين الجانبين، في سياق "سياسة انظر غرباً" أو "سياسة الارتباط بالغرب" في السياسة الخارجية الهندية، وما رافقها من تطور في طبيعة العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، لكن مستوى ذلك ما زال محدوداً نسبياً مقارنة بمقياس ما تسعى إليه الإستراتيجية الهندية. والواقع أنّ الهند تبدو بحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة، في تطوير وتعميق الرؤية الإستراتيجية للهند تجاه دول الخليج العربية، في ظل التطورات والوقائع الجيوسياسية والإستراتيجية والاقتصادية المضطربة في منطقة غرب آسيا، التي تشكل بدورها تحديات أمام العلاقات الهندية الخليجية العربية.

في المقابل، فإنّ دول الخليج على الرغم من الانفتاح نحو آسيا والهند، فإنّها لم تتبنَّ، "سياسة وإستراتيجية" محددة تجاه الهند، تتضمن المصالح المشتركة بين الجانبين وفق البرامج والرؤية الإستراتيجية لكلا البلدين، كما فعلت الهند؛ تبني سياسة انظر والارتباط بالغرب. وإمكانية حدوث ذلك، يوفر هيكلاً مؤسسياً يتيح تطور العلاقة بين الجانبين. وفي هذا المجال، تعد الإمارات والسعودية الأكثر من بين دول أعضاء المجلس التي لديها إستراتيجيات توائم برامج ومبادرات الحكومة الهندية؛ لذلك حظيت بأهمية أكبر بالنسبة إلى الهند. في المقابل، تفتقر البحرين والكويت على سبيل المثال، إلى إستراتيجيات أكثر فعالية في سياستهما الخارجية؛ لذلك كانت علاقتهما ضئيلة ومحدودة مع الهند مقارنة بالدول الأخرى في المجلس.

تسعى الهند إلى الصعود الإقليمي والعالمي. في المقابل، هناك إستراتيجيات لدول الخليج تسعى إلى تحقيقها. ويجدر بذلك أن يتيح المزيد من الفرص أمام تطور العلاقة بين الجانبين. ويتطلب هذا متابعة العلاقة من الطرفين، عبر تنسيق سياسات أكثر عمقاً، ومتابعة ما تم الاتفاق عليه مسبقاً، وتطويره، سواء على مستوى العلاقات الثنائية، أو حتى على المستوى المجلس ككل (منظمة). وتجدر الإشارة إلى أن الرؤية الإستراتيجية والسياسيات التي تنبتها الهند إزاء مجلس التعاون، بالتأكيد، سوف تسهم في تطور آفاق العلاقة، لكن ليس بشكل حصري، ويأتي ذلك بعد متابعة الجانب المؤسسي والفعلي في قطاعات التعاون بين الجانبين، وفي إطار تبني سياسات أكثر وضوحاً وفعالية، ومع مواجهة تحديات العلاقة بين الهند ودول الخليج.

قائمة المصادر والمراجع

العربية

الكتب

توفيق، سعد حقي. *مبادئ العلاقات الدولية*. بغداد: المكتبة القانونية، 2010.

جنسن، وليد. *تفسير السياسة الخارجية*. الرياض: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك السعود، 1989.

حتي، ناصيف يوسف. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

دورتي، جيمس، وروبرت بالتسغراف. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، وليد عبد الحي، مترجم. الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

السيد سليم، محمد. *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

مقلد، إسماعيل صبري. *العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

النعيمي، أحمد نوري. *السياسة الخارجية*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

الدوريات

أبو زيد، أحمد محمد. *"كينث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009)"*، دراسة استكشافية. مجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27 (صيف 2010): 93-109.

أنس، عمير. *"نهاية سياسة الهند المترددة تجاه غرب آسيا"*. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 35 (2018): 76-86.

التميمي، عبد المالك خلف. *"تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث"*. مجلة حوليات كلية الآدب 8، عدد 48 (1987): 2-59.

عوني، مالك. *"الديناميات اللاقطبية لنشوء قوة كبرى هندية"*. مجلة سياسة الدولية، عدد 217 (2019): 3-6.

قدورة، عماد. *"الأهمية الجيوبوليتكية للخليج في الإستراتيجية الهندية"*. مجلة سياسات عربية: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 44 (أيار/ مايو 2020): 20-31.

الكفارنة، أحمد عارف. *"العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"*. مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، عدد 42 (تشرين الأول (أكتوبر) 2009): 13-41.

محمد، خديجة عرفة. *"العلاقات الخليجية الهندية: دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها"*. مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 29، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، عدد 296 (2009): 9-120.

النعيمي، أحمد نوري. *"البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"*. مجلة العلوم السياسية 23، عدد 46 (حزيران (يونيو) 2013): 39–72.

المواقع الرسمية الإلكترونية

"انطلاق أعمال الدورة الثانية والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون برئاسة سمو ولي عهد المملكة العربية السعودية". مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأخبار، 14 كانون الأول (ديسمبر) 2021. bit.ly/3rZa3cX

أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. تحرير – دولة الكويت. bit.ly/3rcHzuC

إستراتيجيات التطوير السياسي: إستراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021. السياسة الخارجية. الحكومة والنظام السياسي. bit.ly/3K00vF6

إستراتيجيات وخطط الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات. عن دولة الإمارات. الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3NtFfcW

إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016: نحو رؤية قطر الوطنية 2030. الأمانة العامة للتخطيط التنموي. bit.ly/3oNUnHi

إستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات عام 2017. الحكومة والنظام السياسي. bit.ly/3DxXr0v

إستراتيجية الوزارة. وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني – مملكة البحرين. bit.ly/3BnSF4B

الإستراتيجية والسياسات. وزارة شؤون مجلس الوزراء – الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3LC7uoQ

أهداف السياسة الخارجية. وزارة الخارجية – مملكة البحرين. bit.ly/3LNcxlx

تاريخ الوزارة. وزارة الخارجية – دولة قطر . bit.ly/3EwvKot

خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021–2025: الخطة التنفيذية الأولى للرؤية 2040. وزارة الاقتصاد – سلطنة عُمان. bit.ly/3LD9XiM

خطة التنمية لرؤية الكويت لعام 2035. الكويت الجديد. bit.ly/3JxNUZh

الخطط والمبادرات الوطنية. المنصة الوطنية الموحدة – المملكة العربية السعودية. bit.ly/3pbxXjN

دولة الإمارات مستقبلاً 2021–2030. دولة الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3rLs5iF

رؤية المملكة العربية السعودية 2030. المملكة العربية السعودية. bit.ly/3gNMYne

رؤية دولة الكويت عام 2035 "كويت جديدة". وزارة الخارجية – دولة الكويت. bit.ly/3GOWMYI

رؤية سلطنة عُمان 2040، وثيقة الرؤية، 2020. سلطنة عُمان. bit.ly/350i0oY

رؤية قطر الوطنية 2030. الأمانة العامة للتخطيط التنموي. مركز البحوث في التصميم: الدوحة – قطر، 2008. bit.ly/3JKDYMb

السياسة الخارجية لدولة الكويت. وزارة الخارجية – دولة الكويت. bit.ly/3pvtmbh

السياسية الخارجية. وزارة الخارجية العمانية. bit.ly/3J7ulGs

السياسة الخارجية: إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022. وزارة الخارجية القطرية. bit.ly/3JtbTIP

العمل العسكري المشترك: الإنجازات. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. bit.ly/3gW5vgX

عن البحرين – الدولة – التاريخ. وزارة الخارجية – مملكة البحرين. bit.ly/3psKmit

عن عُمان – الدولة – التاريخ. وزارة الخارجية العُمانية – سلطنة عُمان. bit.ly/333HjWt

عين على المملكة. نشأة الدولة. وزارة الخارجية – المملكة العربية السعودية. bit.ly/3otMl72

مبادئ السياسة الخارجية. وزارة الخارجية القطرية. bit.ly/3u8P20p

ملخص إحصائي. *"التبادل التجاري والسلعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الهند"*. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كانون الثاني (يناير) 2020. bit.ly/3gC7MOh

المنصة الوطنية الموحدة. وزارة الخارجية – المملكة العربية السعودية. bit.ly/3x9grkO

المؤسس. وزارة الخارجية والتعاون الدولي – دولة الإمارات العربية المتحدة. bit.ly/3lDykSf

مواقع إلكترونية، دراسات – مراكز أبحاث

أمين، خديجة عرفة محمد. *"الخليج والهند والاستثمارات المشتركة"*. مركز الخليج للأبحاث، (2007). bit.ly/34JobxG

بثاياغوادا، كديرا. *"العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرص إستراتيجية لدلهي"*. بروكنجز – الدوحة رقم 18 (2017): 1-37. brook.gs/2lWlazh\/

التميمي، ناصر. *"العلاقات الهندية – الخليجية: هل تصبح الهند "الصين" الجديدة؟"*. مركز الجزيرة للدراسات، (2016). bit.ly/3Gz6zTZ

حسن، سلام خالد. *"الخلافات الخليجية – الخليجية: الأسباب، والقضايا، وآليات الحل"*. مركز الجزيرة للدراسات، (2015). bit.ly/3GPpFDX

حسين، جاسم. *"تقارير: العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها"*. مركز الجزيرة للدراسات، (2015). bit.ly/3uFq8pO

سليمان، خليل عرنوس. *"الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (2011): 1-35. bit.ly/3pGybjh

العجمي، ظافر محمد. *"التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟"*. مركز الجزيرة للدراسات، (2014). bit.ly/3rQwAIH

الهباس، خالد نايف. *"العلاقات الهندية – الخليجية: رؤية إستراتيجية"*. مركز الجزير للدراسات، (23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009). bit.ly/33EnSEk

المقالات

كمال، أشرف. *"آخرها أزمة النفط.. خلافات تجاوزتها دول الخليج منذ تأسيس التكتل"*. الخليج أونلاين، (2021/7/19). bit.ly/3JvxMav

مناف، قومان. *"التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع اقتصاد في العالم"*. نون بوست، (2017). bit.ly/3lkU4zX

الصحف والأخبار

"السعودية "قلقة" من تداعيات إلغاء الهند الحكم الذاتي لـ" كشمير"، وتدعو لتسوية سلمية والمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة". الرياض/ الأناضول. 8آب (أغسطس) 2019. bit.ly/3kT1nRa

"سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر". *بي بي سي عربي*. (5 آذار (مارس) 2014)، bbc.in/34D7fJP

"كشمير: *هل تشهد العلاقة بين السعودية وباكستان توتراً؟"*. *بي بي سي عربي*. (13 آب (أغسطس) 2020). bbc.in/3M0k2pT

استثمارات بالمليارات، سعي إماراتي لإلحاق كشمير بالهند رغم معاناة مسلميه؟. تي آر تي عربي، 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2021. bit.ly/3PPcUOT

الطويل يؤكد أهمية المؤتمر الصناعي لمجلس التعاون والهند. كونا: وكالة الأنباء الكويتية. 2004/2/18. bit.ly/3oaU20R

غضب وتنديد باكستاني بتكريم الإمارات لرئيس الوزراء الهندي. الجزيرة نت. 2019/8/26.

bit.ly/3MZAZAT

قطر تقرر الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك". الشرق 2018/12/3.

bit.ly/36eFXu1

المؤتمر الصناعي الهندي الخليجي الأول يختتم أعماله في مدينة مومباي. كونا: وكالة الأنباء الكويتية. 2004/2/18 bit.ly/3IlJJKQ

الهند تخطط لخفض وارداتها النفطية من السعودية مع تصاعد مجابهة بينهما. صحيفة القدس العربي. 2021/3/1616 bit.ly/3uSb4EM

يوميات الأزمة الخليجية، *"وثائق وأحداث"*. الجزيرة نت. تاريخ الدخول 21 شباط (فبراير) 2022.

bit.ly/3JxRJxw

فيديوهات

تعرف على أهم محطات نزاع الهند وباكستان على كشمير. قناة الجزيرة على يوتيوب. 2019/2/27.

bit.ly/2KB5oYs

Annual Reports, External Affairs-Government of India

"Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2020-2021, 74-87. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 25, 2021) bit.ly/3CrSZOK

"Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2021-2022, 84-99. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 24, 2022). bit.ly/3xhRF0a

"The Gulf and West Asia". In the Annual Report 2014-2015, 49-58. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 25, 2015). bit.ly/3lMls3l

"The Gulf and West Asia". In the Annual Report 2016-2017, 65-75. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 28, 2018). bit.ly/3FuAaMy

"The Gulf and West Asia". In the Annual Report 2017-2018, 57- 67. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 06, 2018) bit.ly/3Nnd6o5

"The Gulf and West Asia". In the Annual Report 2015-2016, 58- 71. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 13, 2016). bit.ly/3nreICd

"The Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2006-2007, 45-52. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2007). bit.ly/3coi4iV

"The Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2007-2008, 42-54. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2008). bit.ly/3Hy0d7r

"The Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2009-2010, 42- 46. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2010). bit.ly/3oBVwB3

"The Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2004-2005, 52- 60. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2005). bit.ly/3wG5Dud

"The Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2005-2006, 46- 57. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2006). bit.ly/35fdeEG

"The Gulf, West Asia and North Africa". In the Annual Report 2008-2009, 41-53. New Delhi: Policy Planning and Research, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 01, 2009). bit.ly/3tH9Qfa

Diplomatic visits and joint statements

"Briefing by Secretary (East) on President's Visit to UAE and Syria". New Delhi: Public Diplomacy, Ministry of External Affairs - Government of India, (November 19, 2010). bit.ly/3nvjbmg

"By Official Spokesperson and India's Special Envoy to West Asia, Mr. C.R. Gharekhan". New Delhi: Visits, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 03, 2005). bit.ly/3u9Witb

"India - UAE Joint Statement during State visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (January 24-26, 2017)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (January 26, 2017). bit.ly/3GmKs2N

"India–Bahrain Joint Statement on the Visit of Prime Minister to Bahrain (August 25, 2019)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (August 25, 2019). bit.ly/3CGLvaT

"India–Saudi Arabia Joint Statement during the State Visit of His Royal Highness the Crown Prince of Saudi Arabia to India". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (February 20, 2019). bit.ly/3pWabWn

"India–Saudi Arabia Joint Statement during the visit of Prime Minister to Saudi Arabia". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (April 03, 2016) bit.ly/3bOQD1h

"India–UAE Joint Statement during State Visit of the Prime Minister of India to UAE (February 10–11, 2018)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (February 11, 2018). bit.ly/3vMDrU5

"Joint Statement between the United Arab Emirates and the Republic of India". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (August 17, 2015). bit.ly/3vDDwJE

"Joint Statement during the State Visit of the Emir of the State of Qatar to India (March 24–25, 2015)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (March 26, 2015). bit.ly/3c6rBen

"Joint Statement on Visit of Prime Minister of India to the Kingdom of Saudi Arabia". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (October 29, 2019). bit.ly/3bHQ09n

"Meeting between External Affairs Minister and Secretary General of the Gulf Cooperation Council (GCC), H.E. Dr. Nayef Falah Mubarak Al-Hajraf". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (November 10, 2021). bit.ly/3CuJy16

"Meeting between Prime Minister and President of the UAE and Ruler of Abu Dhabi His Highness Sheikh Mohamed bin Zayed Al Nahyan". Abu Dhabi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (June 28, 2022). bit.ly/3yVLPDY

"Official Visit of His Royal Highness Prince Salman bin Abdulaziz Al Saud Crown Prince, Deputy Prime Minister and Defense Minister of the Kingdom of Saudi Arabia to India". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (February 21, 2014). bit.ly/2O3C3uw

"Official Visit of Prime Minister to the Kingdom of Saudi Arabia (April 2-3, 2016)". New Delhi: Visits, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 22, 2016). bit.ly/3slKhwF

"PM's Manmohan Singh, visit to Saudi Arabia (February 27, 2010 - March 1, 2010)". Minister's Office Congress (I). bit.ly/2ZKCKeL

"Saudi King, Visit to India". India Review, a Publication of The Embassy off India, Kabul. Vol. 2, Issue. 2 (February 2006). bit.ly/3bxcycY

"State Visit of Crown Prince of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of the UAE Armed Forces to India (10-12 February 2016)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 07, 2016). bit.ly/2XJADKI

"State visit of Crown Prince of Saudi Arabia (February 19-20, 2019)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 12, 2019) bit.ly/3dPqNfR

"State Visit of Emir of the State of Qatar to India (24-25 March 2015)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (March 20, 2015). bit.ly/3wGu0pw

"State Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Maktoum, Vice President and PM of the –United Arab Emirates and the Ruler of Dubai to India from March 25–26, 2007". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (March 20, 2007). bit.ly/3bdoTTV

"State Visits of Prime Minister to United Arab Emirates and Bahrain (August 23–25, 2019)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (August 18, 2019). bit.ly/3pDISUl

"Statement by PM on the eve of his departure to Oman and Qatar". Minister's Office Congress (I), Press Releases, New Delhi (November 7, 2008). bit.ly/3qzYZCW

"Transcript of Media Briefing by Secretary (East) on State Visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India (February 10, 2016)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (February 10, 2016). bit.ly/3kmckdX

"Visit of His Highness Sheikh Mohammed Bin Rashid Al Makhtoum, UAE Vice President & Prime Minister, Ruler of Dubai to India". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs – Government of India, (March 11, 2010). bit.ly/3CyB89T

"Visit of Prime Minister to Saudi Arabia from February 27-March 1, 2010 February 26, 2010". New Delhi: Visits, Ministry of External Affairs - Government of India, (February 26, 2010). bit.ly/3zrFyQZ

"Visit of Prime Minister to the State of Qatar (June 4-5, 2016)". New Delhi: Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, (May 20, 2016). bit.ly/3wLWhen

Delhi Declaration, *"Signed by King Abdullah bin Abdulaziz Al Saud of the Kingdom of Saudi Arabia and Prime Minister Dr. Manmohan Singh of India"*, Delhi Declaration, Riyadh- Saudi Arabia, (2006) bit.ly/3IbvDUL

Joint Statement on the Occasion of visit of Crown Prince to India. "Joint Statement on the occasion of the Official Visit of Crown Prince, Deputy Prime Minister and Defense Minister of the Kingdom of Saudi Arabia to India (26-28 February 2014)". Embassy of India, Riyadh- Saudi Arabia, (February 28, 2014). bit.ly/37ItJXY

Riyadh Declaration, *"A New Era of Strategic Partnership*", Minister's Office Congress (I). Press Releases, Riyadh, (February 28, 2010) bit.ly/3dGJRwN

Visit of Prime Minister of India to Oman (11-12 February 2018). "India-Oman Joint Statement during visit of Honorable Prime Minister, Visit of Prime Minister of India to Oman". Embassy of India – Oman- Muscat, (2018). bit.ly/3EKUiK6

Joint diplomatic offices

"Bilateral Economic & Commercial Relations: Brief on India-UAE Commercial Relations". Embassy of India – Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/3vKnXzO

"*Bilateral Relations: India-Kuwait Bilateral Relations"*. Embassy of India Kuwait, (19 December 2021). bit.ly/3nIeEgb

"Brief on India-Kuwait Trade and Economic Relation: Bilateral Brief on India-Kuwait Economic and Commercial Relations". Embassy of India Kuwait. bit.ly/3GyOwNn

"Community Welfare". Embassy of India- Muscat, Oman, (2022). bit.ly/3GUWhwV

"Community Welfare". Embassy of India- Riyadh, Saudi Arabia, (2022). bit.ly/32kZCX0

"India – Oman Bilateral Economic and Commercial Relations: Brief on India-Oman Economic and Commercial Relations". Embassy of India – Oman-Muscat, (June 2021). bit.ly/3jgaMkL

"India and Oman Bilateral Relations". Embassy of India – Oman- Muscat, (June 2021). bit.ly/3c2lJmB

"India-GCC relations", Indian Embassy in Al-Riyadh – Saudi Arabia, (Aug 2021). bit.ly/3kDampx

"Indian Community in Bahrain: Indian Community". Embassy of India-Bahrain. bit.ly/3qZ6qnl

"Indian Community in Kuwait". Embassy of India Kuwait, (2022). bit.ly/33GVCkf

"Indian Community in UAE". Embassy of India – Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/3pDu7Rn

"India-Qatar Bilateral Economic relations". Embassy of India in Doha – Qatar. bit.ly/3DUeiuH

"India-Qatar: India Qatar Bilateral Relations". Embassy of India in Doha – Qatar, (July 12 2021). bit.ly/3keHSlQ

"India-Saudi Economic and Commercial Relations". Embassy of India- Riyadh, Saudi Arabia. bit.ly/3GsgESb

"India-UAE Bilateral Relations". Embassy of India – Abu Dhabi, United Arab Emirates. bit.ly/3nxX5zp

"India-UAE Cultural Relations". Embassy of India – Abu Dhabi, United Arab Emirates.bit.ly/2ZpqKm7

"Qatari-Indian Relations". Qatar Embassy, New Delhi – Republic of India. bit.ly/3bOAhpM

"Qatar-India Relations". Qatar Embassy in New Delhi – Republic of India, (2016) bit.ly/3HhzZWM

Embassy of India- Bahrain (2021). bit.ly/3oQ94ZW

History. Embassy of India- Kuwait. bit.ly/3DJgbJU

Qatar Embassy in New Delhi – Republic of India, About Us. bit.ly/3neKmCK

Official Websites

(IONS) Maritime Exercise 2022 (IMEX-22) – PIB, Delhi, Ministry of Defence. bit.ly/3NEVIuZ

"Gulf Cooperation Council (GCC)". Ministry of Foreign Affairs – Government of India, (April 2012). bit.ly/3kHxNya

"History and Evolution of Non-Aligned Movement". Public Diplomacy, Ministry of External Affairs- Government of India, (August 22, 2012). bit.ly/3Izsrzu

"India – Kuwait Relations". Ministry of External Affairs- Government of India, (July 2016). bit.ly/3muVv1K

"India and Oman Bilateral Relations". Ministry of External Affairs- Government of India, (January 2012). bit.ly/3GWTRhO

"India-Bahrain Relations", Ministry of External Affairs- Government of India, (November, 2020). bit.ly/3x9d7Ep

"India–Bahrain Relations". Ministry of External Affairs- Government of India, (January 2014). bit.ly/3D61X5z

"India–Bahrain Relations". Ministry of External Affairs, Government of India, (January 2013). bit.ly/3BSD4Zk

"India–Oman Relations". Ministry of External Affairs- Government of India. (November 2017). bit.ly/3bMGVN9

"India–Qatar Bilateral Relations". Ministry of External Affairs- Government of India, (July 12 2021). bit.ly/2ZX5nt2

"India–Saudi Arabia Relations". Ministry of External Affairs- Government of India, (2013). bit.ly/3sqwQLU

"India–Saudi Bilateral Relations". Ministry of External Affairs- Government of India, (31 January, 2020). bit.ly/3CxWUdQ.

"the Unified Economic Agreement Between the Countries of the GCC", Investment Policy Hub, (1981). bit.ly/3DpuRxm

Bilateral Visit - Embassy of India, Abu Dhabi, UAE. bit.ly/3Bn8uXS

BJP Election Manifesto,2019 - Times of Indi. New Delhi: Bharatiya Janata Party, p28-29. bit.ly/3hJb4hn

Constitution of India. legislative Department, Government of India, Ministry of Law and Justice. bit.ly/3C6y1Xg

DR. Man Mohan Singh, Indian National Congress, New Delhi – INDIA. bit.ly/3rlT6lg

Dr. Manmohan Singh, Prime Minister of India, Personal Profile, Prime Minister's Office Congress (I). bit.ly/2QlkCa0

Dr. Manmohan Singh, Prime Minister of India, Prime Ministers of India, Prime Minister's Office Congress(I). bit.ly/3a2RoUd

Election Manifesto 2014: Ek Bharat, Shreshtha Bharat: Sabka Saath, Sabka Vikas. New Delhi: Bharatiya Janata Party (2014): 40. bit.ly/2CLmimz

GDP (current US$) – India, World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files (2020). bit.ly/3xKUPJW

Global fire power 2022, Geography; Square Land Area- Coastline Coverage -Border Coverage-Waterway Coverage, Total Square Land Area by Country by Country. bit.ly/3pU8ZWn

Global firepower 2022. India Military Strength (2022). bit.ly/3GuTUjs

Global firepower, Asian Military Strength (2022), bit.ly/3MHJMYR

Global Innovation Index 2021, India. bit.ly/3l0bzjy

Government of India, Ministry of Statistics and Programme Implementation, Gross Domestic Product 2021-22 (Second Advance Estimate). mospi.gov.in/

India Brand Equity Foundation, Science and Technology Development in India. bit.ly/3KH3p1B

India is now an elite space power: PM Narendra Modi, The World is One News, WION, 27 Mar 2019. bit.ly/36gdBiF

Indian National Congress; Political Organization, New Delhi, India's most vibrant political movement. bit.ly/3ietARW

Modi's successful ASAT test announcement, ET Online- Economic Times, 27 Mar 2019. bit.ly/3JamIQy

Narendra Modi | Biography & Facts | Britannica, Narendra Modi, prime minister of India. bit.ly/3fc2dGe

Nuclear Energy Institute, Top 15 Nuclear Generating Countries - by Generation. bit.ly/3pV0aeQ

Organization of the Islamic Cooperation (OIC) | History. bit.ly/3GASmoA

PM India, Shri Atal Bihari Vajpayee, March 19, 1998 – May 22, 2004, Bhartiya Janta Party. bit.ly/3rKdZuz

Prime Ministers of India, Elections, one India, Manmohan Singh, Term of Office; 22 May, 2004 – 22 May, 2009 22 May, 2009 – 26 May, 2014, Party; Indian National Congress (INC). bit.ly/3DcEDUf

Prime Ministers of India, Elections, one India, Narendra Modi, Term of Office; 26 May, 2014 – 26 May, 2019 26 May, 2019 – Till date, Party; Bharatiya Janata Party (BJP). bit.ly/3DcEDUf

The World Bank, GDP per capita, PPP (current international $) – India,2020. bit.ly/3t1Kkkq

Trading Economics, India GDP Annual Growth Rate. bit.ly/3pYGyXf

World Directory of Modern Military Aircraft, Global Air Powers Ranking (2022), Current ranking of the various armed air services of the world provided by WDMMA. bit.ly/3MLALOs

World Directory of Modern Military Aircraft, Indian Air Force (2022), Current Active Inventory: 1,645 Aircraft. bit.ly/3t5djnD

World Directory of Modern Military Warships, Global Naval Powers Ranking (2022), Current ranking of the various naval services of the world provided by WDMMW. bit.ly/3tJHjV2

World Directory of Modern Military Warships, Indian Navy (2022), Current Active Inventory: 102 Fleet Units. bit.ly/3MJ5njA

World military expenditure passes $2 trillion for first time, Stockholm International Peace Research Institute. (25 April 2022). bit.ly/3NCuWT2

World Population 2022, India Population. bit.ly/3vV0xde

Letters – Statements

"A Free and Prosperous India: Five Principles of Foreign Policy". Media Center, Ministry of External Affairs– Government of India. (November 05, 2013) bit.ly/3jEBXWc

"Agenda for Building a Proud Prosperous India". and New Delhi; Speeches, Ministry of External Affairs– Government of India (October 16, 1999). bit.ly/3fMTPxV

"*English rendering of Prime Minister Shri Narendra Modi's address at the launch of 'Make in India' global initiative*". Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India, (September 26, 2014). bit.ly/3gkxff7

"Holding a Session of Talks between the GCC and the Republic of India", GCC- New York, (25 September 2019). bit.ly/3wXZZl9

"India-GCC Political Dialogue", Ministry of External Affairs - Government of India, Media Center, New Delhi (November 03, 2020). bit.ly/3nHe2YT

"New Year's Address by Prime Minister Shri Atal Bihari Vajpayee". New Delhi; Speeches, Ministry of Foreign Affairs, Government of India. (December 31, 1999). bit.ly/3wwsp5g

"PM Manmohan Singh Launches 'Look West' Policy to Boost Cooperation with Gulf". Press release, Prime Minister's Office Congress (I), (July 27, 2005). bit.ly/3hXM0Db

"PM Manmohan Singh Launches, PM chairs first meeting of Trade and Economic Relations Committee". Press release, Prime Minister's Office Congress (I) New Delhi, (June 13, 2005). bit.ly/3qvmJqV

"Prime Minister's message to Heads of Indian Missions". Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India. (February 07, 2015). bit.ly/361Py6M

"Speech by Foreign Secretary at Raisina Dialogue in New Delhi (March 2, 2015)". Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India, (March 02, 2016). bit.ly/3GmpoID

1st GCC-India Industrial Conference (Mumbai, 17-18 February 2004), New Delhi; Media Center, Ministry of External Affairs - Government of India, February 16, 2004. bit.ly/3rCaF71

5th India - GCC Industrial Conference: *"Stronger Partners in the World of Opportunities"*, Agriculture, Forthcoming Events (22-23 Nov 2021). bit.ly/3cdWMVj

Indian Maritime Doctrine, Indian Navy, Naval Strategic Publication 1.1, Indian Maritime Doctrine 2009, Integrated Headquarters, Ministry of Defence (Navy) 2009, (updated online version 2015). bit.ly/3wqAYPL

Maritime Gateway, *"SEZAD project The Port of Duqm is part of the ambitious SEZAD project (Special Economic Zone Authority of Duqm) in the Sultanate*

of Oman", The Significance of Duqm Port for India Duqm port is easily accessible to the shipping lines catering for the Indian as well as the African markets, New Delhi Times, Tags: Duqm port, port news, Shipping News, February 15, 2022. bit.ly/3vWkXCk

Navy International Engagement, *"Indian Ocean Naval Symposium"*, Royal Australian Navy, (2022). bit.ly/3u0yK9X

Prime Minister Dr. Manmohan Singh's Speech at the HT Leadership Initiative Conference. "*India and the World: A Blueprint for Partnership and Growth*". New Delhi; Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India, (November 05, 2004). bit.ly/3yvHXH3

The Indian Navy (IN), *"India's anti-piracy operations,"*, The Indian Navy has been deploying one ship in the Gulf of Aden on anti-piracy tasking since, (October 2008). *bit.ly/36whFLE*

Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India

Abhyankar, Rajendra. *"India and West Asia"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (July 16, 2010). bit.ly/3rWqST2

Aziz, Ishrat. *"Need for Look West Policy"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (October 27, 2014). bit.ly/3qhdFUa

Bhatia, Rajiv. *"Indian Foreign Policy in 21st Century"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (February 03, 2019) bit.ly/2LFgPSQ

Bhatia, Rajiv. *"Indian Foreign Policy in 21st Century"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (September 17, 2018). bit.ly/3jDHN9X

Fabian, K.P. *"India's Foreign Policy"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (May 05, 2018). bit.ly/3jHlWxo

Ganapathi, M. *"Think West in India's Foreign Policy"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (April 11, 2016). bit.ly/3oYYa21

Kumar, Yogendra. "*India's Foreign Policy: Challenges and Importance of Central Asian Countries"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 11, 2015). bit.ly/3d6pBEP

Malhotra, Achal Kumar. "*India's Foreign Policy: An overview core objectives, Fundamental principles and current priorities"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (December 18 2019). bit.ly/3p75Tem

Malhotra, Achal. *"India's Foreign Policy in the Post-Cold War Period"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (November 29, 2012). bit.ly/3qnVOex

Malhotra, Achal. *"India's Foreign Policy: 2014-19: Landmarks, achievements and challenges ahead"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (July 22, 2019). bit.ly/3aX6vyi

Misra, Jitendra Nath. *"Continuity and change in India's Foreign Policy"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs- Government of India, (January 31, 2017). bit.ly/3aau9bh

Ravindranathan, C.P. *"Tasks for India's Foreign Policy in the Twenty First Century"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 02, 2015) bit.ly/2ZbhPRW

Shaw, Debnath. *"Changing dynamics of India's foreign policy"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (August 23, 2019). bit.ly/2Nb5k5V

Shaw, Debnath. *"Making of India Foreign Policy*". public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (September 13, 2018). bit.ly/376A5Ae

Sikri, Rajiv. *"India's Foreign Policy - Determinants, Issues and Challenges"*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs- Government of India, (February 13, 2017). bit.ly/2OmJ7Cq

Sikri, Rajiv. “India's Foreign Policy Challenges”. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (January 30, 2017). bit.ly/2Zn9yuh

Trigunayat, Anil. *“India's Foreign Policy in West Asia”*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 29, 2019) bit.ly/3aSSGAQ

Trigunayat, Anil. *“India's outreach to the Middle East and West Asia”*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (March 27, 2018). bit.ly/3aSWnGx

Tripathi, J K. *“Journey of Indian Foreign Policy: From Cold War Perceptions to Nuclear Capability and Beyond”*. public diplomacy- Distinguished Lectures, Ministry of External Affairs-Government of India, (December 19, 2014). bit.ly/2LITiAj

Conferences - Cconversations - Meetings

Final Communique of the Twenty-Seventh Session of the Islamic Conference of Foreign Ministers (Session of Islam and Globalization), Jammu and

Kashmir, Kuala Lumpur – Malaysia 24-27 Reboul Atwal 1421H, 27- (30 June, 2000):12. bit.ly/3zZvWLp

of The Twenty-Fifth Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers, Jammu and Kashmir, (Session for a Better Future for The Peoples of The Islamic Ummah) Doha, Stated of Qatar 17-19 DHUL QAADAH 1418H (15-17 March, 1998): 11. bit.ly/321GoFS

of The Twenty-Fourth Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers (Session of Fraternity and Cooperation) Jakarta, Jammu and Kashmir, Republic of Indonesia 28 Raiab TO 3 Shaaban, 1417H (9-13 December, 1996): 11-12. bit.ly/3tqXhFb

of the Twenty-Sixth Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers, Jammu and Kashmir, (Session of Peace and Partnership for Development) Ouagadougou – Burkina Faso 15 to 18 Reboul Awal 1420H (28 JUNE TO 1 JULY 1999)10. bit.ly/3HZQSEW

Report and Resolutions on Political, Muslim Minorities & Communities, Legal and Information Affairs Adopted at The Twenty-Third Islamic Conference of Foreign Ministers, (Session of Peace, Solidarity and Tolerance) Conakry,

Jammu and Kashmir, Republic of Guinea 17-20 RAJAB 1416H (9-12 December, 1995):11. bit.ly/33zlqyD

Saira Bano Orakzai, *organization of The Islamic Conference and Conflict Resolution: Case Study of the Twenty-Seconds Islamic Conference of Foreign Ministers Casablanca*, Jammu and Kashmir, Kingdom of Morocco 8-10 RAJAB, 1415H (10-12 December, 1994): 89 bit.ly/3zXAkL9

the nineteenth Islamic conference of foreign ministers (session of peace, interdependence and development), Jammu and Kashmir, p19-21. held in Cairo, Egypt, from 9-14 Moharram 1411 H (31 july-5 august 1990). bit.ly/34MVtMl

Archive - Documents - Agreements

(India-GCC FTA), India-Gulf Cooperation Council Free Trade Area, Trade and Investment. bit.ly/3ArdhbJ

"*Comprehensive Economic Partnership Agreement (CEPA) between the Government of the Republic of India and the Government of the United Arab*

Emirates (UAE)", Government of India- Ministry of Commerce and Industry- Department of Commerce, (27 March 2022). bit.ly/3l9NHkT

"India: Surging Ahead". Diplomacy for Development, Ministry of External Affairs - Government of India, (2018). bit.ly/3Ogkgdh

"Invest India and UAE Ministry sign Memorandum of Understanding for technological cooperation". Government of India, Press Information Bureau, (July 27, 2018). bit.ly/3nrqMCd

"Treaty of Peace, Friendship and Co-operation, Treaty of Peace, Friendship and Cooperation Between the Government of India and- the Government of the Union of Soviet Socialist Republics". New Delhi; Media Center, Ministry of External Affairs- Government of India, (August 09, 1971). bit.ly/3s1szSz

Document signed during the Official Visit of Crown Prince, Deputy Prime Minister and Minister of Defence of the Kingdom of Saudi Arabia to India. Ministry of External Affairs. Government of India, Media Center. New Delhi, (February 26, 2014). bit.ly/3uwYNUh

Framework Agreement on Economic Cooperation Agreement between the Gulf Cooperation Council (GCC) and India, 25/08/2004. bit.ly/3kCVIyz

Press Information Bureau, Government of India, Prime Minister's Office, "*Strategic Partnership Council Agreement with Saudi Arabia would further strengthen the robust bilateral relations, says Prime Minister Narendra Modi*", India to become the fourth country to sign such an agreement with Saudi Arabia(29-October-2019). bit.ly/3qZSkPN

relations between the Soviet Union and India, Wilson Center Digital Archive, International History Declassified. bit.ly/3LYWKA2

The Five Principles, Ministry of Foreign Affairs of the people's Republic of China, Boutros Boutros-Ghali (May 2004). bit.ly/37mZ6H3

World News, UAE-India free trade agreement begins on May 1-2022, bit.ly/38nsYqZ

books

Richard C Snyder and H. W. Bruck Burton Sapin, Revisited, *Foreign Policy Decision-Making* (New York: Free Press of Glencoe, 2002), 201.

Patrols

Abbas, Khurram. “India’s Growing Influence in the Gulf States: Political, Strategic and Economic Risks for Pakistan”. Islamabad Policy Research Institute. vol.19, no. 2 (Summer 2019): 60-95. bit.ly/2VlNBEi

Abotorabiar, Zahra. “The GCC States and India Relations (the Relations Between GCC States and India)”. International Journal of Research in Applied, Natural and Social Sciences. vol. 3, Issue 6, (June 2015): 1-8. bit.ly/2JhFeME

Amin, Shahid M. “Security in the Gulf: Pakistan's Role and Interest”. Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan Horizon. vol. 51, No. 1 (January 1998): 17-28. bit.ly/3DOxEjh

Azmi, Rafiullah. *“GCC 'Looks East': Saudi Arabia's Engagements with India”*. Sage Publications, Inc, India Quarterly. Vol, 62. No, 4 (October-December, 2006):124-151. bit.ly/3L036hX

Gunaratna, Rohan. “Global Threat Forecast the Rise of ISIS, International Centre for Political Violence and Terrorism Research”. International Centre for Political Violence and Terrorism Research: Counter Terrorist Trends and Analyses, Vol. 8, No. 1 (December 2015 – January 2016): 6-11. bit.ly/3s5usgt

Guzansky, Yoel. *"India Looks West, the Middle East Looks East: India, the Gulf States, and Israel"*. Institute for National Security Studies (INSS) – Tel Aviv University, Research Forum Policy Analysis, Strategic Assessment. Vol. 25, No. 1 (March 2022): 108-114. bit.ly/3wmOfZE

Hashm, Yasmeen, and Hirdaya Narayan Chaudhary. "Look West Policy: India Gazes Towards Gulf". International Journal of Economics Commerce and Research (IJECR). vol.2, Issue 2 (June 2012): 18-30. bit.ly/318qyp0

Mead, Dave, and Porscha Stiger. "The 2014 plunge in import petroleum prices: What happened?". U.S. Bureau of Labor Statistics, Beyond the Numbers: Global Economy. vol. 4, no. 9 (May 2015): 1-7. bit.ly/3LZpybN

Mohan, C. Raja. "India and the Balance of Power, Council on Foreign Relations; Foreign Affairs". vol. 85, No. 4 (Jul. - Aug 2006): 17-32. bit.ly/3xBdXM2

Naik, J.A. "Soviet Policy on Kashmir". Sage Publications, Ltd; India Quarterly. vol. 24, No. 1 (January-March 1968): 50-61. bit.ly/3HVwx3A

Nandy, Debasish. “India’s policy Options in Middle East: Challenges and Opportunities”. Journal of Historical Archaeology & Anthropological Sciences 5. Issue 3 (May 2020): 87-93. bit.ly/352Cr0S

Orakzai, Saira Bano. “Organisation of The Islamic Conference and Conflict Resolution: Case Study of the Kashmir Dispute”. Security Concerns in South and West Asia, Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan Horizon, Vol. 63, No. 2 (April 2010):83-94. bit.ly/3eBr2dZ

Soltaninejad, Mohammad. “Iran–India Relations, Sage Publications”. India Quarterly, Sage Publications. Vol. 73, No. 1, (March 2017): 21-23. bit.ly/3MCkA60

Websites – Studies, Research Centers

Ahmad, Talmiz. *“An Indian Diplomatic Initiative to Promote West Asian Security”*. Middle East Institute, (March 14, 2017). bit.ly/3N44dzq

Alam, Anwar. *“India’s Strategic Vision About West Asia and Its Limitations”*. Middle East Institute, (March 21, 2017). bit.ly/38rApc4

Andersen, Walter. *"Recent Trends in Indian Foreign Policy".* by The Regents of the University of California, Asian Survey, 41:5, ISSN: 0004-4687, (2001): 765-776. bit.ly/39LIjOP

Askari, Hossein. *"Oil—Discovery and Production in the Persian Gulf (1900–1945)".* Appendix: Oil—Facts and Prices, (2013): 27-55. bit.ly/3FsYE9L

Aswamy, P.R. Kumar. *"India and the GCC: The Geostrategic Shift "*. Begin-Sadat Center for Strategic Studies (2017): 103- 107. bit.ly/2GtC87a

Burton, Guy. *"Connectivity between the Gulf Cooperation Council and Asia"*. Bussola Institute Square der Meeûs 28. 1000 Brussels, Belgium Research Paper #5, (February 2020) 4-28. bit.ly/2ZzG6Rj

Burton, Guy. *"Connectivity between the GULF Cooperation Council and Asia"*. Bussola Institute, Square der Meeûs 28,1000 Brussels, Belgium. (February 2020): 1-30. bit.ly/38DQ0tR

Calabrese, John. *'Linking West' in 'Unsettled Times': India-G.C.C. Trade Relations.* Middle East Institute, (April 11, 2017). bit.ly/3iwl6nh

Chatterjee, Kingshuk. *"India's West Asia policy in the Modi era: Regional Focus as a Vanishing Horizon".* Department of History, Calcutta University.

Revista UNISCI / UNISCI Journal, Nº 49 (January 2019): 221-240. bit.ly/3hGrLKo

Chowdhury, Iftekhar Ahmed. *"US Role in the 1971 Indo-Pak War: Implications for Bangladesh-US Relations"*. Institute of South Asian Studies (ISAS), 2013. bit.ly/3IuhZck

Gupta, Ranjit. "*India's Relations with West Asia: A New Era Dawns"*. Middle East Institute, (March 7, 2017). bit.ly/2YWgAqc

Gupta, Ranjit. *"Indian Perspectives Indian Perspectives: A New Security Architecture for the Gul"*. Institute of Peace and Conflict Studies (2013) 1-7. bit.ly/367DPA8

Janardhan, N. *"Whither India-Gulf Strategic Ties?"*. Middle East Institute, (March 9, 2017). bit.ly/3tqOUJy

Kumaraswamy, P. R. *"Modi Turns West: India and the Persian Gulf"*. Institute of south Asian studies, No. 312. (23 November 2018): 1-11. nus.edu/2H7RXAk

Md Muddassir Quamar, P. R. Kumaraswamy, "*The Kuwait Crisis of 1990–1991: The Turning Point in India's Middle East Policy*". Contemporary Review of the Middle East 6(1), (2019):80. bit.ly/3lXLSrM

Melkumyan, Elena. *"A Political History of Relations between Russia and the Gulf States"*. The Arab Center for Research and Policy Studies (2019): 3-4. bit.ly/3HRZOMG

Menon, Shivashankar. "India's Foreign Affairs Strategy". New Delhi: Brookings Institution India Center. No. 6. (May 2020): 1-21. brook.gs/3bEqP9y

Mohammed Sinan Siyech, *"India-Gulf Counterterrorism Cooperation", Middle* East Institute (December 21, 2017). bit.ly/3L1qTOO

Mukherjee, Rohan and David M Malone. "Indian foreign policy and contemporary security challenges". he Royal Institute of International Affairs: International Affairs 87:1. (January 2011): 87-104.

Pradhan, Prasanta Kumar. "Accelerating India's "Look West Policy" in the Gulf". New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses. (February 2011): 1-8. bit.ly/2DpbdHO

Singh, Abhijit. *"India's Middle Eastern Naval Diplomacy"*. Middle East Institute, (July 27, 2017). bit.ly/3wmjkOU

Singh, Manjari. "India-Persian Gulf Relations: From Transactional to Strategic Partnerships". Claws Journal, (Summer 2020): 157- 173. bit.ly/3EsBrnz

PhD thesis

Rieger, René. "The Foreign Policy of the Arab Gulf Monarchies from 1971 to 1990". thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Middle East Politics- University of Exeter (June 2013): 1-408. bit.ly/3yazr0Q

Articles

Anderson, Robert. *"India and the GCC: Bound by history"*. Gulf business, (August 12, 2017). bit.ly/3pxR6LM

Benjamin D. Crockett, *"India – Gulf Cooperation Council Relations: Raj Version 2.0?"*, Near East South Asia Center for Strategic Studies, (2013), 18. bit.ly/3KVqcrk

Benjamin, Crockett. *"India – Gulf Cooperation Council Relations: Raj Version 2.0?"*. East South Asia Center for Strategic Studies Washington DC (2013): 3. bit.ly/3FuasIN

Goyal, Shikha. *"What were the reasons behind Indo-Pakistan War and its effects?"*. Jagran josh, 2021. bit.ly/3ftl27P

Hughes, Lindsay. *"India's Diminishing Purchases of Russian Military Systems: An Analogy for the Overall Relationship?"*, Future Directions International,(2 MAY 2018). bit.ly/3J8V0Ed

Hussain, Zakir. *"India-Saudi Arabia Relations: New Bilateral Dynamics"*. middle east institute, (April 25, 2017). bit.ly/3qQPKOi

Khatu, Jayesh. *"India at the OIC: Has 'History Been Made'?"*. The Diplomat, (March 05, 2019). bit.ly/3edsDWQ

Mitra, Annapurna. *"Twin crises in the Gulf: Implications for India"*. Observer Research Foundation, ISSUE Briefs and Special Reports, (APR 30 2020). bit.ly/3KoWTNc

Mohammad Seyedi, *"Chabahar Trade Corridor and Iran-India Relations"*, Institutes Asia- Pacific, ankasam, (December 15 2021). bit.ly/3FBCt1V

Pillalamarri, Akhilesh. *"India and the Gulf States Share a Long History"*. the diplomat; Asia- pacific, (June 10, 2016). bit.ly/39nEwLa

Shilpa. "Salient Features of the Indian Political System: Things to Know about the Indian Constitution". UPSC Pathshala, (December 8, 2020). bit.ly/311y6K1

Shruti Sonal, "*Qatar crisis: Why India failed to move beyond short-term concerns"*, Observer Research Foundation, Delhi, (Apr. 24 2018). bit.ly/3uU7zfY

Shubhajit Roy, *"Explained: What is OIC's stand on Kashmir, and how has India responded?"*, The Indian Express, (December 5, 2020). bit.ly/3q9ZeTk

Sial, Safdar. *"Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations"*. NOREF Report, (October 2015). bit.ly/31E8dn1

Simon Henderson, *"Understanding the Gulf States"*, the Washington institute for Near East Policy,(Mar 31, 2014). bit.ly/3wT4GwC

Singh, Ruchi. *"Origin of World's Largest Migrant Population, India Seeks to Leverage Immigration"*. Migration Policy Institute, (March 9, 2022). bit.ly/3xcCAyA

Timothy LI, *The 2008 Financial Crisis and Its Effects on Gas and Oil*, Investopedia Team, July 17, 2021. bit.ly/3w1d9iK

Weigold, Auriol. *"India and Russia: An Unbroken, Long-Term Relationship"*. Future Directions International, (9 July 2019). bit.ly/3oCX2Ec

Websites

Atal Bihari Vajpayee, prime minister of India. The Editors of Encyclopedia Britannica. Foreign policy, political science. bit.ly/3rGwy2Y

Bharatiya Janata Party, political party, India, The Editors of Encyclopedia Britannica. Foreign policy, political science. bit.ly/31MsRxW

Gateway House Experts, Rajiv Bhatia, Distinguished Fellow, Foreign Policy Studies Programmer, Expertise, Foreign Policy, Quad & Indo-Pacific, South & South-East Asia, Africa, Blue Economy. bit.ly/35FQtK8

Indian National Congress, political party, India. The Editors of Encyclopedia Britannica. Foreign policy, political science. bit.ly/3a4AIvp

Jawaharlal Nehru, prime minister of India, The Editors of Encyclopedia Britannica. bit.ly/3fvFK6Z

Mahatma Gandhi | Biography, The Editors of Encyclopedia Britannica. bit.ly/37fV6YV

Manmohan Singh Biography, Lections. IN, political-leaders. bit.ly/3dYO65q

Nukes of Hazard blog, *"History of Conflict in India and Pakistan"*, Center for Arms Control and Non-Proliferation, Washington, (November 26, 2019). bit.ly/3t8zuGz

Prime ministers of India: Atal Bihari Vajpayee. IIFL Securities, Formerly India Infoline Limited. bit.ly/3sOjaLA

Satyagraha | philosophy, The Editors of Encyclopedia Britannica. bit.ly/3lujWMY

Videos

Article 370 on Kashmir's Special Status to Go, Says Amit Shah, NDTV, 5/8/2019. bit.ly/3sjfa7G

Bharat Ki Baat Sabke Sath; "*PM Modi's live interaction with participants from across the globe from Central Hall"*, Westminster, London, United Kingdom (18 Apr 2018). bit.ly/3K4C9tY

Pokhran Test: How India Fooled CIA and Tested its Nuclear Bombs, News Nation TV- YouTube, 18 May 2018. bit.ly/3J0Gr4Z

Zee Media Bureau. *"Gulf, West Asian region is key priority in our external engagement: PM Narendra Modi".* PM Modi will visit Gulf and the West Asian region from (Feb 09, 2018). bit.ly/3uS3Q2A